

ذكريات من حياتي



عبد العظيم أنيس

ذكريات من حياتي

تأليف
عبد العظيم أنيس



نكريات من حياتي

عبد العظيم أنيس

الناشر مؤسسة هنداوي

المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شبيث ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة

تليفون: ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢ (٠) ٤٤ +

البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org

الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: يوسف غازي

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٣٦٦٤ ٣

صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٢.

صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٤.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة لأسرة السيد الدكتور عبد العظيم أنيس.

المحتويات

٧	الإهداء
٩	تقديم
١١	الباب الأول: التكوين
١٣	التكوين
٣٥	مسيرة حياتي الجامعية
٤٣	ذكريات الإسكندرية
٥١	ذكريات لندن
٥٧	ذكريات المساء
٦٥	انتخابات الدائرة السادسة
٦٩	موقف من المرحلة الناصرية
٧٣	باقة ورد لإحسان عبد القدوس
٧٥	شهادة للتاريخ
٨١	الباب الثاني: شخصيات في حياتي
٨٣	ذكريات مع طه حسين
٩١	ثروت عكاشة وأنا
٩٧	ذكريات مع إحسان عبد القدوس
١٠١	لقاء مع جيفارا
١٠٥	للذكرى
١٠٩	ذكريات مع علي مصطفى مشرفة

۱۱۳	الباب الثالث: المثقفون والسلطة
۱۱۵	فی أوردی أبو زعل
۱۲۱	فی ذکرى زوجتی
۱۳۱	العودة
۱۳۵	قال: من؟ قالوا: سلیمان الحلبي
۱۳۹	فكم بكینا دمعین ووردة!
۱۴۵	حوار مع الدكتور عبد العظیم أنیس

الإهداء

إلى ذكرى شقيقتي سعاد أنيس، السيدة الجليلة، التي وقفت إلى جانبي دائمًا في ظروف حياتي الصعبة.

تقديم

ترددت طويلاً عندما طُرحت فكرة إصدار هذا الكتاب، وأخذت أقلب الأمر.
هل حياتي تستحق أن يصدر عنها كتاب؟ وأخيراً وافقت، بعد أن اتفقت على عنوانه
«ذكريات من حياتي».

فأنا لا أصدر كتاباً شاملاً عن حياتي وإنجازاتي بالمعنى الذي يقصده الأوروبيون،
تحت اسم Autobiography؛ لأنني أولاً لم أتعرض لكل ظروف ومسيرة حياتي من ناحية،
وثانياً لأنني مقتنع أن حياتي هذه وأحداثها لا تستحق كتاباً من النوع الذي يُصدره
الغربيون، فمن أنا حتى أطمع في كتاب من هذا النوع!

والحقيقة أن بعض مادة هذا الكتاب قد سبق نشرها على هيئة مقالات في مجلة الهلال،
أو الأهالي أو العربي «المصرية والكويتية»، أو وردت في كتب صدرت لي في مناسبات مختلفة،
واقترعت عن صدق أنها قد تكون مفيدة للقارئ لاستخلاص دروس منها.

وقد مررت في حياتي بظروف صعبة كثيرة، واشتغلت في أعمال متباعدة، سنوات
مختلفة من حياتي، فأنا في الأصل أستاذ رياضيات، قمت بتعليمها في جامعات مصر الثلاث
الرئيسية: جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، جامعة الإسكندرية.

كما قمت بتدريسها، في إحدى كليات جامعة لندن سنوات ١٩٥٥-١٩٥٦م، ولي أبحاث
علمية عديدة، منشورة في المجلات العلمية الدولية، ومع ذلك، فقد شاءت الظروف أن أشتغل
صحفياً سنوات من حياتي، وأن أخصص في الشؤون العربية، ولقد قضيت سبع سنوات
من حياتي معتقلاً بسبب أفكارى السياسية اليسارية، خمس سنوات وثلاثة شهور في
معتقلات عبد الناصر ... وسنتين إلا ثلاثة شهور في معتقلات الملك فاروق، وقد قضيت أيام
الملك فاروق في معتقلات أبو قير، ثم الهايكستب، ثم الطور على البحر الأحمر.

ذكريات من حياتي

أما معتقلات عبد الناصر فقد كانت في الأساس في أوردي أبو زعبل، ثم معتقل الواحات، وعلى الرغم من أنني قُدمت إلى محكمة الجنايات أيام الملكية، فأصدر قاضي الإحالة آنذاك أنه لا وجه لإقامة الدعوى ضدي، إلا أنني ظللت معتقلاً حتى جاءت الحكومة الوفدية عام ١٩٥٠م وأُفرجت عن كل المعتقلين.

وفي أيام حكم عبد الناصر قُدمت مع آخرين لمجلس عسكري برئاسة رئيس سلاح المدفعية آنذاك اللواء هلال عبد الله هلال، وكنت أنا والصديق محمود أمين العالم الوحيدين اللذين حُكم لهما بالبراءة، وعلى ذلك بقيت في الواحات حتى أُفرج عن جميع المثقفين والمحكوم عليهم بالسجن.

واليوم، وأنا أقترّب من الثمانين، لست نادماً على أي شيء ... فقد كان همي طوال حياتي الدفاع عن الفقراء والمظلومين، وعن استقلال مصر، وحققها في حياة كريمة. وعندما أتأمل هذا الشريط الطويل من حياتي، من طفولتي في حي الأزهر، إلى اليوم، أجدني راضياً عما قمت به وضحيّت من أجله، مهما كانت قسوة الأيام.

وأرجو أن يجد القارئ على صفحات هذا الكتاب ما يقنعه بأنه جدير بالقراءة، وأن به بعض الدروس المفيدة.

د. عبد العظيم أنيس

الباب الأول

التكوين

التكوين

وُلدت في شهر يوليو عام ١٩٢٣م في حي الأزهر لعائلة لها ثمانية من الأبناء؛ أربعة ذكور وأربع إناث، وكنت أصغر الذكور وأصغر الإناث، باستثناء واحدة، وكان بيتنا يقع على بُعد خطوات قليلة من الجامع الأزهر، وكان هذا بيت جدي لأبي في حقيقة الأمر، الذي كان يعمل في صناعة البناء، ويطلق عليه من قبيل التجاوز لقب «مقاول»؛ فقد كان لديه عددٌ محدود من المساعدين، من بينهم أبي وشقيقاه، يساعده في بناء بيوت صغيرة أو مساجد متواضعة، وقيل إن جدتي لأبي ساعدت جدي في بناء البيت الذي كنا نسكن فيه بالأزهر. كانت عائلة أبي جميعًا من الحرفيين، نزلت أصلًا من إحدى قرى الشرقية واستقرت بجوار مسجد ابن بنت رسول الله، تلتمس في جواره البركة؛ فمنهم من كان صاحب محل جزارة أو كان نجارًا أو احترف صناعة البناء، كما فعل جدي. ولقد تعلم أبي وشقيقاه خبرة صناعة البناء عن أبيهم، ثم انفصل كل واحد منهم عن أبيه بعد الزواج، وارتبطت أعمال أبي بوزارة الأوقاف خصوصًا؛ لتركيزه على بناء المساجد في المراكز والعواصم المختلفة لمحافظة مصر، بينما تخصص أعمامي في عمليات ترميم المساجد الأثرية؛ وبالتالي تركزت علاقاتهم بمصلحة الآثار.

وكانت عائلة أمي ذات صلة أيضًا بصناعة البناء، ومن هنا تم زواج أبي بأمي فقد كان جدي لأمي مقاولًا كبيرًا نسبيًا بمقاييس عصره، وكان بارعًا في صناعته، إلى درجة أنه أُطلق عليه لقب «المهندس»، وهكذا اكتسبت أسرته هذا اللقب من بعده. ولقد كسب جدي لأمي كثيرًا، وأضاع معظم ما كسبه في أهواء الشرب والنساء. على عكس جدي لأبي الذي كان شديد الحرص على ماله، فضلًا عن أنه كان شديد الإسراف في منزله. وقد تزوج سيدة تركية الأصل هي جدتي لأمي، لا أتذكر شيئًا عنها، وإن كنت أسمع دائمًا أنها من فرط

ذكريات من حياتي

سمنتها كانت عاجزة عن المشي في السنوات الأخيرة من حياتها، فكان أولادها ينقلونها على «صينية» عشاء كبيرة إذا أرادت الانتقال من غرفة إلى أخرى، أو الذهاب إلى الحمام.

التعليم والأزهر

وعلى عكس عائلة أبي، لم يمتحن أحد من أخوالي صناعة أبيهم؛ فقد كان الوضع التقليدي في أسرة أمي هو التوجه نحو التعليم كطريق مضمون للحراك الاجتماعي. وكان التعليم آنذاك في الأسرة يعني الذهاب أولاً إلى الأزهر لحفظ القرآن، ثم من هناك إلى تجهيزية دار العلوم، ثم إلى دار العلوم؛ للعمل بالتدريس في مدارس الحكومة. هكذا فعل خالي زكي المهندس ومن بعده شقيقه كامل، وهكذا فعل من بعدهما شقيقي الأكبر إبراهيم. وكان أخوالي من المهمة في التحصيل والتفوق في الدراسة؛ بحيث أرسل خالي زكي إلى بعثة لبريطانيا عام ١٩١٠م، حيث قضى بها أربع سنوات، وعاد للعمل في تفتيش اللغة العربية، كما أرسل شقيقه الأصغر كامل في بعثة إلى بريطانيا عام ١٩٢٣م، وبقي فيها سبع سنوات، وعاد عام ١٩٣٠م، حيث عمل رئيساً لقسم الفهارس العربية بدار الكتب المصرية. وكان لهما شقيق أكبر — من الأم فقط — عُرف في الأسرة باسم الشيخ علي الشهداوي، درس أيضاً في الأزهر وارتبط بالحزب الوطني، حتى إنه أرسل في بعثة على نفقة الحزب إلى فرنسا لمدة ثلاث سنوات، كان فيها معاوناً لمصطفى كامل ومن بعده عبد العزيز جوايش.

ازدواجية الاسم

إنما أشرت إلى هذا الوضع داخل أسرة أمي بشيء من التفصيل لسببين ... أولهما أنني عندما وُلدت عام ١٩٢٣م أرادت أمي أن تسميني باسم «كامل»؛ تيمناً بأخيها كامل الذي كان على وشك الذهاب إلى بريطانيا عندما وُلدت. لكن جدتي لأبي — وكانت صاحبة شخصية قوية — اعترضت؛ حتى لا يظن أحد أنني قبطني، فاقترح والدي أن يكون اسمي في شهادة الميلاد «عبد العظيم» منعاً لأي لبس، بينما ينادونني في البيت باسم شقيقها، وهكذا نشأت أحمل اسمين: واحد في شهادة الميلاد، ولا يعرفه أحد في العائلة، وآخر في المنزل، وظل هذا هو الوضع حتى دخلت الجامعة؛ مما أدى إلى مفارقات طريفة كثيرة في حياتي، ولم يختفِ هذا الازدواج في اسمي من حياتي إلا عندما تخرجت من الجامعة وتزوجت، فأصبح لي اسم واحد هو عبد العظيم.

أما السبب الثاني للاستطرد عن أسرة أمي، فهو أن جو التعليم الذي اندمجت فيه أسرة أمي أدى بطبيعة الحال إلى انحيازات سياسية مختلفة؛ فقد كان خالي الشيخ علي الشهداوي من أنصار الحزب الوطني، بينما كان خالي الأصغر كامل شديد الحماس للوفد ولسعد زغلول. وكثيراً ما تصارع الاثنان حول شؤون السياسة. وفي هذا الجو انحاز شقيقي الأكبر إبراهيم إلى جانب الوفد، وكان وهو طالب في دار العلوم كثير التردد على بيت الأمة، يلقي القصائد الوطنية أمام سعد زغلول ومن بعده مصطفى النحاس؛ ولهذا كان انحيازنا الأول — أنا وأشقائي — إلى الوفد بطبيعة الحال.

ولقد بقيت في حي الأزهر حتى سن الخامسة، وذهبت إلى الكتاب بعض الوقت وأنا في الرابعة من العمر، لكنني لا أتذكر من هذا إلا أن الكتاب كان بجوار منزلنا، وكانت هناك حنفية للمياه أمام الكتاب يتزاحم حولها الناس ملء صفائهم وأوانهم، وكانت جدتي لأبي تأتي لزيارتي في الفصل وتعطيني نكلة (مليمين)، أشتري بها من المدرس بعض الكعك. غير أن جدي بنى منزلاً في العباسية الغربية قريباً من شارع الملكة نازلي (شارع رمسيس اليوم). وكان البيت يتكون من دورين وبدروم، سكناً نحن في الدور الثاني، وسكن عمي الأكبر في الدور الأول، بينما سكن عمي الأصغر في البدروم. لقد تركنا حي الأزهر عام ١٩٢٨م فيما أظن، وكانت أمي تقول آنذاك إننا «طلعنا» العباسية بعد موت سعد زغلول. وكنت أدهش من استخدامها فعل «طلع» في هذا السياق، وأتساءل إن كان هذا بمعنى أن العباسية كانت أعلى في أرضها من أرض حي الأزهر، أم أن «الطلع» هنا بمعنى الصعود في السلم الاجتماعي. ولقد تعودت أسر البرجوازية الصغيرة المقيمة في حي الأزهر على مشروع الانتقال إلى حي العباسية، بمجرد أن تسمح الظروف المالية ببناء منزل في هذا الحي الجديد نسبياً. كانت معظم أراضي العباسية صحراوية؛ ولذا كثر البناء فيها في أوائل القرن وفي العشرينيات، وإليها انتقلت عشرات الأسر. وكانت القاعدة العامة هي أن الأسر الثرية تبني لها فيلات في العباسية الشرقية. أما أسر البرجوازية الصغيرة فكانت تبني في العباسية الغربية أو تستأجر لها مسكناً هناك. ويذكرني هذا التاريخ بما حدث لنجيب محفوظ، الذي انتقلت أسرته قبلنا من الأزهر إلى شارع رضوان شكري بالعباسية الغربية. وفي الحقيقة أن شارعنا لا يبعد عن شارع رضوان شكري كثيراً.

ولقد كان انتقالنا إلى المنزل الجديد في العباسية تحولاً كبيراً في حياتنا؛ فقد وجدنا أنفسنا نمشي ونلعب في شوارع واسعة ونظيفة، وبالقرب من منزلنا كانت هناك حدائق غمرة الجميلة، التي كانت تجمع أطفال الحي وتمثل متعة ما بعدها متعة لهم، وكانت

ذكريات من حياتي

منطقة شارع أحمد سعيد مليئة بالغيطان المخصصة لزراعة الخضراوات، وكثيراً ما كانت ترسلني أُمِّي إلى هناك لشراء السبانخ أو الكرنب. وكانت هناك أراضٍ فضاءً واسعة نلعب فيها الكرة، وبعد سنوات صار الاحتفال بالمولد النبوي يجري في صحراء العباسية، وأصبح الموكب المحمّل بالكسوة الشريفة ينتهي هناك، ومع أن صلتنا لم تنتهِ بحي الأزهر؛ لأن جدتي وجدي لأبي ظلًا هناك، فإن هذه الصلة بدأت تفترّ تدريجيًا؛ خصوصًا بعدما ماتت جدتي فجأةً بالسكتة القلبية عام ١٩٢٩م، وانتقل جدي للإقامة معنا في العباسية بعد ذلك بسنوات قليلة.

ألم فراق جدتي وأُمِّي

ولقد كان حادث وفاة جدتي صدمة لي، وأول مواجهة لمعنى الموت وأنا في هذه السن الصغيرة؛ فقد كنا نحبا حبًّا جمًّا، وبدا لي اختفاؤها المفاجئ أمرًا شديد الصعوبة. وكنا قد تعودنا أن ننتظرها بالساعات عند موقف ترام غمرة — حيث كان الترام رقم ٥ والترام رقم ٢٢ ينتهيان — عندما نعرف أنها ستأتي لزيارتنا، حتى إذا ما نزلت من الترام صحبناها، أنا وإخوتي وأولاد عمي، في زفة كبيرة من موقف الترام إلى البيت، ولا عجب في ذلك؛ فقد كانت تحبنا وتنفتح بالنقود وأنواع الحلوى المختلفة، وحتى اليوم ما زلت أذكّر يوم هذا الحدث الجلل — حدث وفاتها — فقد دق بعض أقاربنا باب منزلنا قبل الفجر بقليل، وهول أبي وأُمِّي بسرعة وهما يهمسان. فلما طلع الصباح أخذنا أخي حسن — نحن الإخوة الثلاثة الصغار — معه، وذهبنا مشيًا إلى الدراسة عن طريق شارع مصنع الطرابيش، وعندما اقتربنا من منزل جدي سمعنا صراخًا وعويلًا، وبكى أخي حسن وقال لنا الخبر الحزين. ولقد كانت الصدمة الثانية والأكبر في حياتي إزاء الموت عندما ماتت أُمِّي عام ١٩٤٠م؛ نتيجة الإصابة بالحمى، وكنت قد أنهيت امتحان السنة التوجيهية، وكان عمري آنذاك سبعة عشر عامًا. وكنت شديد التعلق بأُمِّي، وأدت بي هذه الصدمة إلى تحولي إلى إنسان نباتي لا أذوق اللحم لسنوات، ولم أستطع أن أخرج من إसार هذه الأزمة إلا قرب تخرجي من الجامعة.

عندما انتقلنا إلى حي العباسية، كان من الطبيعي أن يدخلني أهلي مدرسة تناسب سني، ولقد دخلت مدرسة البراموني الأولية، وقضيت بها عامين قبل التقدم لامتحان القبول بالمدرسة الابتدائية، وكانت هذه المرحلة — مرحلة المدرسة الأولية — تعيسة بالنسبة لي، ولشرح ذلك ينبغي أن أوضح أنني قد تعرضت وأنا في الثالثة لحادثة — ونحن ما زلنا في

حي الأزهر — كادت تودي بحياتي؛ فقد وقعت من على سلم منزلنا ونزفت من جرح في الأسنان واللثة، ولا بد أن هذا الجرح قد أهمل أو عولج بالأساليب الشعبية؛ مما أدى إلى حدوث غرغرينة في اللثة العليا، وذهب بي أهلي إلى المستشفى الإيطالي بالعباسية، وأُجريت لي جراحة عاجلة أُزيلَ فيها جزء من اللثة وعظمة الأنف، وقضيت أياماً بين الحياة والموت. فلما عوفيت اتضح لأهلي أنه ترتب على هذه العملية بعض التشويه في الفم، وفي المدرسة الأولية كان الأطفال وبعض المدرسين يعيرونني بهذا التشويه، وكان مدرس اللغة العربية يناديني للإجابة فيقول «قوم يا أشرم.» إشارة إلى هذا العيب، وأعتقد أن الخجل والانطواء في شخصيتي آنذاك إنما يعودان إلى تلك الظروف، ولقد أدى هذا إلى كراهيتي للمدرسة وللذهاب إليها، وإلى شدة تعلقي بأمي. وكان ذهابي إلى المدرسة كل يوم مشكلة؛ فقد كنت أبكي وأصرخ إلى أن يحملني الخادم على كتفه إلى باب المدرسة، وهناك يتلقفني الشيخ ناجي المسئول عن طابور الصباح، فيأمر الفراش أن يخلع لي حذائي ثم يقوم هو بضربي على قدمي بضع خبزانات؛ لأكون عبرة للأطفال الآخرين، وفي بعض الأحيان كنت أهرب من المدرسة في فترة بعد الظهر.

معاناة الدراسة الأولى

ذكرت هذه الوقائع لأوضح أنني لم أتعلم الكثير في المدرسة الأولية، وعندما تقدمت عام ١٩٣١م لامتحان القبول بمدرسة الظاهر الابتدائية لم أنجح في الامتحان، بل رسبت بجدارة، وعندئذٍ أسرع أخي إبراهيم بتقديم أوراقِي إلى مدرسة الحسينية الابتدائية، ونجحت بالكاد في امتحان القبول، وهكذا قضيت مرحلة التعليم الابتدائي في الحسينية الابتدائية (وهي قريبة من ميدان الجيش، وقد شغلت المبنى بعد الثورة شركة مصر للمستحضرات الطبية) من عام ١٩٣١م إلى عام ١٩٣٥م. كان التعليم الابتدائي بالمصروفات (عشرة جنيهات تُدفع على ثلاث أقساط) إلا للمتفوقين أو نسبة ضئيلة جداً يتم إعفاؤها بناءً على تقديم شهادة فقر. ولم أكن من المتفوقين، ومع أن الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢م قد أصابت أبي بضرر شديد وصل إلى حد الإفلاس، إلا أننا لم نكن نرغب أن نقدم بشهادة فقر. ورغم هذه المعاناة فقد دفعوا لي المصروفات في السنة الأولى وجزء من السنة الثانية، ثم أُعفيت بعد ذلك من المصروفات بمناسبة شفاء الملك فؤاد، وصدر قرار بإعفاء الخمسة الأوائل من كل سنة من سنوات الدراسة.

ذكريات من حياتي

ومع بدايتي المتواضعة كان اهتمام أشقائي بي في المذاكرة قد أوصلني إلى أن أكون من الخمسة الأوائل في نهاية السنة الثانية، وظل هذا حالي في السنتين الثالثة والرابعة، وتميزت بتفوق خاص في اللغة العربية والحساب. وربما يعود تفوقي في اللغة العربية إلى طبيعة اهتمامات الأسرة التي تخرّج العديد من أبنائها من دار العلوم. أما شغفي بالحساب فلا شك أن لمدرسي آنذاك — الأستاذ المصرفي — فضلًا لا يُنسى فيه.

وبشكلٍ ما استطاعت الأسرة أن تجتاز تلك المرحلة بصعوبة ودون خسائر فادحة. ذلك أن أخي إبراهيم قد عُين في مدرسة خاصة بمرتب عشرة جنيهاً. ومع أنه كان الثاني في دفعة دار العلوم عام ١٩٣٠م، إلا أنه لم يُعَيّن بمدارس الوزارة بسبب قرار صديقي باشا وقَفَ التعيينات، وكانت شقيقتي الكبرى عائشة تعمل مدرسة بالمدارس الابتدائية، وساعدنا ذلك على تدبير أقساط المصروفات لي ولثلاثة من الأشقاء. لكننا اجتازنا هذه المرحلة بتضحيات وآلام نفسية غير قليلة. ولعل تلك المرحلة هي التي لفتت نظري — ولا تزال — لمسألة الفقر في الأوساط الشعبية والظلم الفادح الواقع على الملايين؛ نتيجة الحرمان من التعليم، والخسارة التي تصيب الأمة كلها نتيجة هذه الأمية.

الابن القدوة

وينبغي أن أذكر هنا أن سلوك الابن الأكبر في العائلة في طريق التعليم يكون له في العادة أثر غير قليل على الأبناء الأصغر، فهو القدوة والمثل؛ خصوصًا إذا كان فارق السن كبيرًا. وفي حالتنا كان لتفوق شقيقي الأكبر إبراهيم أكبر الأثر عندي طوال مراحل التعليم. فبعد سنوات قليلة من التدريس أُرسِل في بعثة إلى بريطانيا عام ١٩٣٤م، وطول المدة التي قضّاها بالخارج كان يرسل لي كل فترة خطابات على المدرسة، يشجعني فيها على التفوق الدراسي، ويطلب مني أن أبعث له بأخباري ومشاكلي. أتذكر مثلًا أنني عندما كنت في سنة الشهادة الابتدائية بالمدرسة الحسينية أن دخل ضابط المدرسة يومًا إلى فصلي ونادى اسمي، فلما وقفت ناولني خطابًا من إنجلترا. وبالطبع كانت سعادتي وفخري أمام زملائي فوق الوصف، وقد حدث نفس الشيء لأكثر من مرة عندما دخلت مدرسة فؤاد الأول الثانوية وقضيت بها السنة الأولى والسنة الثانية.

في المرحلة الثانوية (١٩٣٥-١٩٤٠م) قضيت بمدرسة فؤاد السنتين الأولى والثانية، فلما فتحت مدرسة فاروق الأول أبوابها عام ١٩٣٧م، كنت من ضمن المنقولين إليها، وفيها قضيت السنوات الثلاث الأخيرة من المرحلة الثانوية، ومنها حصلت على الشهادة

التوجيهية عام ١٩٤٠م. ولكن يحسن أن أشير إلى حادث مهم في حياتي وقع لي بمدرسة فؤاد الأول في السنة الأولى من التحاقى بها؛ ففي العام الدراسي ١٩٣٥-١٩٣٦م؛ قامت في مصر مظاهرات عارمة تهتف بسقوط وزير خارجية بريطانيا «صمويل هور» بمناسبة تصريح له، ولقد خرجنا من المدرسة في مظاهرة كبيرة إلى شارع العباسية، حيث هاجمنا البوليس وضربنا بقسوة، فعدنا إلى المدرسة وألقينا على قوات البوليس الطوب والأخشاب. وكان شقيقي محمد في طليعة فرقة قذف الطوب، وكنت أساعده، وفي المساء جاءت قوات من البوليس إلى المنزل وسألت عني؛ لأنهم وجدوا بعض كتبي على سطح المدرسة، كنت في الثانية عشرة، وأخذت إلى قسم الوايلي حيث قضيت الليل مع ثلاثين آخرين في زنزانة القسم، وفي الصباح أخذونا إلى مبنى محافظة القاهرة، حيث عُرضنا على النيابة التي تولت التحقيق معنا، ثم أفرجت عني لصغر سني. كان هذا الحادث أول مواجهة لي — وأنا ما زلت طفلاً — لمسألة السلطة، ولقد بكيت عندما جاءت أُمي لزيارتي في قسم البوليس، لكنني عندما عدت إلى المدرسة في اليوم التالي حاولت أن أظهار بالشجاعة أمام زملائي. وبالطبع ترك هذا الحادث أثرًا عميقًا في حياتي بعد ذلك، ما زلت أذكره بتفاصيله، كما أنني ما زلت أذكر جنازة ويصا واصف التي مرت عام ١٩٣١م في شارع رمسيس أمام منزلنا، وهتافات شباب الوفد في تلك الجنازة المظاهرة كقولهم: «اشكي الظلم لسعد ياويصا».

تكويني الثقافي

وفي هذه المرحلة — مرحلة المدرسة الثانوية — وازبنت طوال الصيف على الذهاب إلى دار الكتب في ميدان باب الخلق؛ للقراءة واستعارة الكتب، فقد كانت ظروفنا المالية لا تسمح بشراء كتب للقراءة العامة، وإن كنت قد استفدت من مكتبة أخي إبراهيم بالمنزل، التي تركها عند ذهابه إلى بريطانيا، ومنها قرأت مقامات الحريري وديوان المتنبي وديوان الحماسة لأبي تمام وكتاب قدامة بن جعفر في نقد النثر، وغيرها، ولست أدعي أنني فهمت كل ما قرأت في مكتبة أخي، لكن ذلك كان مقدمة لمواظبتي على الذهاب كل يوم خلال الصيف إلى دار الكتب؛ حيث أظل بها من العاشرة صباحًا حتى الواحدة ظهرًا. وساعدني على هذا أن خالي الأصغر كان آنذاك رئيسًا لقسم الفهارس العربية، بينما كان الشاعر أحمد رامي رئيسًا لقسم الفهارس الأجنبية في القاعة المقابلة، وكان موظفو قسم الفهارس العربية يرحبون بي ويساعدونني. وفي تلك المرحلة قرأت معظم إنتاج طه حسين والعقاد وأحمد أمين والمازني وتوفيق الحكيم وعبد الله عنان، كما قرأت ديوان شوقي

ذكريات من حياتي

ومسرحياته وحافظ إبراهيم والبارودي، وكان العقاد يلفت نظري ويستحوذ على إعجابي بصفة خاصة؛ خصوصاً كتابه «سعد زغلول سيرة وتحية»، ومطالعاته في الكتب والحياة، وتأملاته في الفلسفة، وكتابه عن ابن الرومي، لكن كتب العقاد التي صدرت في مرحلة متأخرة من حياته لم أجد فيها نفسه العميق القديم.

وفي تلك المرحلة أيضاً حرصت على قراءة بعض الكتب العربية التي تتناول قضايا الفلسفة بصورة مبسطة، وشغلني على وجه الخصوص سقراط وأفلاطون في الفلسفة اليونانية، وأفكار المعتزلة في الفلسفة الإسلامية كما عرضها أحمد أمين. وكان لكل هذه القراءات أثرها في نشاطاتي بمدرسة فاروق الأول الثانوية. فمع مواظبتي على شراء مجلة «الثقافة» كنت مشتركاً في جمعية التمثيل بالمدرسة، وأذكر أنني قمت بدور الكاهن «أنويس» في مسرحية كليوباترا لشوقي، عندما قدمناها في آخر العام، وكنت ضمن هيئة تحرير مجلة المدرسة «الفجر»، واشتركت مع آخرين في تكوين «الجمعية الرياضية» تحت إشراف المدرس الأول للرياضيات بالمدرسة، وقد شجعني هذا النشاط على مواصلة في مرحلة الجامعة، حيث انتُخبت رئيساً للجمعية الطلابية للعلوم الرياضية والطبيعية بكلية العلوم جامعة القاهرة لعام ١٩٤٣-١٩٤٤م.

ولقد واجهت مشكلة عسيرة عام ١٩٣٩م إثر حصولي على شهادة الثقافة العامة، إذ كان عليّ أن أختار إحدى الشعب الثلاث للسنة التوجيهية (آداب، علوم، رياضيات). فقد كنت محباً للغة العربية والأدب والفلسفة، كما كنت محباً أيضاً للرياضيات ومتفوقاً فيها، ومع أنه بدا لي أن الجمع بين الرياضيات والفلسفة هو أمر طبيعي؛ لأن أفلاطون كتب على باب أكاديميته «لا يدخلها إلا المشتغلون بالهندسة». إلا أن نظام التعليم في جامعاتنا لم يكن يسمح بذلك، فإما أن ألتحق بكلية الآداب لدراسة الفلسفة أو بكلية العلوم لدراسة الرياضيات، ولقد اكتشفت فيما بعد أن الجمع بين الدراستين يتحقق بسهولة في الجامعات الأوروبية والأمريكية، حيث تقوم الجامعة على الأقسام كالوحدات الأساسية وليس الكليات، وحيث جدول الدراسة من المرونة بحيث يسمح بالجمع بين تخصصات تبدو متباعدة تماماً في جامعاتنا. وفي ظني أن إحدى نقاط الضعف الأساسية في جامعاتنا هي هذا الوضع الجامد الذي لا يسمح بالجمع بين الفلسفة والرياضيات معاً أو بين الرياضيات والاقتصاد ... وهكذا.

وظللت في هذه الحيرة طوال صيف ١٩٣٩م، ثم تصادف حضور أخي إبراهيم من لندن لزيارتنا، فقام بإقناعي بدخول كلية العلوم لدراسة الرياضيات، وقال آنذاك إن في

مقدوري دراسة الفلسفة أو الأدب وحدي بالقراءة والمثابرة في أشهر الصيف، بينما أنا أدرس الرياضيات بكلية العلوم، لكن العكس صعب وإن لم يكن مستحيلًا. وأذكر أنه قال لي كآخر حجة في جعبته إن الفلسفة والأدب لا يُطعمان أحدًا.

واقترعت ودخلت شعبة الرياضيات في السنة التوجيهية ثم قسم الرياضيات في كلية العلوم، ولم أندم على ذلك أبدًا. وفي مرحلة المراهقة والنزعات الأفلاطونية بدت العلوم الرياضية — البحتة لا التطبيقية — ذات جمال خاص. وما كان يذهلني حقًا هو معنى هذه الحقائق الرياضية في الهندسة والجبر، التي بدت وكأنها مستقلة عن أي خبرة. إنه عالم المثل إذن كما كان يقول أفلاطون. واحتضنت بقوة كتاب الرياضي الإنجليزي الكبير هاردي «الرياضة البحتة» كما احتضنت أفكاره المثالية كذلك.

في مايو سنة ١٩٤٤م حصلت على الدرجة الخاصة في الرياضيات بكلية العلوم جامعة الملك فؤاد الأول (القاهرة)، وعُينت في أوائل سبتمبر من نفس العام معيدًا بكلية العلوم جامعة الملك فاروق (الإسكندرية)، ومع أنه كانت هناك فرصة لتعييني بجامعة القاهرة إذا انتظرت، فإنني آثرت عدم الانتظار لأسباب عديدة؛ في مقدمتها أنني كنت حريصًا على أن أعيش حياة مستقلة عن الأسرة؛ خصوصًا بعد وفاة والدتي وبداية تفكك الأسرة بزواج الكثير من أبنائها.

لكنني ذهبت إلى الإسكندرية وأنا أحمل في داخلي ذكريات علاقات عديدة بالقاهرة، لعبت دورًا مهمًا في تحديد مسار حياتي واهتماماتي بالإسكندرية. لقد ساعدت ظروف تربيتي وما صادفته الأسرة من مصاعب، بسبب الحرص على التعليم، على اهتمامي منذ وقت مبكر في شبابي بالعمل العام، وعلى توفر إحساس مبكر بالالتزام قبل الآخرين؛ خصوصًا إذا كانوا من الفئات المضطهدة والمظلومة والمطحونة اجتماعيًا، فمثلًا عندما جاءت وزارة الوفد إثر أزمة فبراير سنة ١٩٤٢م بين الملك والإنجليز — وسط غارات جوية ألمانية وإيطالية على القاهرة والإسكندرية — وكانت قوات روميل قد وصلت إلى العلمين، تطوعت للالتحاق بمدرسة الوقاية من الغارات الجوية بالزيتون، التي كانت قد أُنشئت لتدريب المشرفين على أعمال الوقاية من الغارات، وكان سني آنذاك لا يزيد على ستة عشر عامًا. وعندما خصصت الجمعية التعاونية للبتروك خمسة في المائة من أرباحها السنوية للخدمة الاجتماعية، وقامت بإنشاء مبرتين للأطفال الفقراء (مبرة الأميرة فادية بالدمرداش ومبرة الأميرة فريال بالقلعة)، سارعت وأنا طالب بالجامعة بالتطوع للعمل المجاني في المبرة الأولى التي كانت قريبة من منزلنا، وقضيت فترات الصيف لثلاثة أعوام متتالية

ذكريات من حياتي

أعمل متطوعًا بتلك المبرة في فصول محو الأمية، وفي الطواف على منازل الأطفال الفقراء بالمحمدي، لبحث الحالة الاجتماعية لأسرة كل طفل واقتراح معونة مالية لها. وكان يشرف على هذا العمل من قِبَل الجمعية التعاونية للبترول اثنان من كبار الممولين فيها ... كامل عبد الرحيم وكيل الخارجية المساعد آنذاك وسفير مصر في واشنطن بعد ذلك، والمستشار عبد المنعم رياض، الذي كان من قضاة محكمة النقض.

الشباب والخدمة الاجتماعية

ولقد استطعت إقناع بعض زملائي، ومنهم د. عجلان، بالاشتراك في هذا العمل التطوعي الخيري خلال فترة الصيف، ونجحت في ذلك؛ مما أسعد المسؤولين عن هذه المبرة، خصوصًا كامل عبد الرحيم، الذي كان يرى في هذا العمل نقطة تحوُّل في توجهات الشباب نحو الخدمة الاجتماعية. وساعد على توثق صلتني به أنه قد بدأ يكتشف أن موظفي وزارة الشؤون المنتدبين للعمل بالمبرة كانوا يختلسون بعض الأموال المخصصة للإنفاق عليها، فما كان منه إلا أن كلفني بمسئولية الإنفاق على المبرة يوميًا، وتقديم كشف حساب له كل شهر. وعندما تخرجت من كلية العلوم وعُيِّنت معيدًا بالإسكندرية، أقام كامل عبد الرحيم حفلة شاي بمنزله بمصر الجديدة لتحيتي وتوديعي، وأهداني باسم المبرة أربعة كتب في الرياضيات قيل لي إنها سوف تفيدني في حياتي العلمية الجديدة.

كانت تلك إذن صورة سريعة لاهتماماتي بالعمل العام — الخدمة الاجتماعية — عندما ذهبت إلى الإسكندرية، ولقد أشرت إلى ذكريات العلاقات الكثيرة مع زملاء لي، التي حملتها معي عند ذهابي إلى الإسكندرية. وهنا يجب أن أشير إلى علاقتي بالدكتور عبد المعبود الجبيلي؛ وزير البحث العلمي في السبعينيات ومدير مؤسسة الطاقة الذرية قبل ذلك. كان عبد المعبود معيدًا بقسم الكيمياء، تخرَّج قبلي بعامين، وكان محل انتباه الأنظار بالكلية له؛ لتفوقه العلمي وذكائه وإهتمامه بالشؤون العامة، ولقد حاولت اجتذابه للعمل معنا في الخدمة الاجتماعية بمبرة الأميرة فادية، فلم أجد منه الحماس الذي توقعته، وأدَّى بنا هذا إلى حوار طويل، حاول فيه إقناعي بأن الخدمة الاجتماعية لن تؤدي إلى تغيير حقيقي في الأحوال المتردية للمجتمع المصري، وأنها لا تزيد على أن تكون مسكَّنًا من المسكنات مثل الأسبرين، وأن الحل الحقيقي الجذري هو الثورة على النظام الملكي القائم، وأن مثل هذا العمل في حاجة إلى إعداد طويل.

وشينًا فشينًا بدأت أشك في أنه مرتبط بشكلٍ ما بتنظيمات ماركسية غير معلنة، ثم تيقنت من صحة هذه الشكوك عندما بدأ يتحدث معي ببعض الصراحة ويُعيرني بعض

الكتب الماركسية الإنجليزية، مثل «ما هي الاشتراكية؟» لإميل بيرنز، وكتاب «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» للينين، وملخص لكتاب «رأس المال» لماركس، وكتب أخرى ترضي اهتماماتي بالفلسفة، مثل كتاب «الأيدولوجيا الألمانية»، «ضد دهرنوج» لماركس، وكتاب «المادية والنقد التجريبي للينين»، ولقد التهمت كل هذه الكتب وتصورت أنني فهمت، وإن كنت قد أدركت في فترات لاحقة أن الفهم الحقيقي لا يتحقق إلا بمعرفة السياقين الاجتماعي والثقافي، اللذين أُلِّفتَ فيهما هذه الكتب. غير أن أهم كتاب أثار اهتمامي آنذاك هو في الحقيقة كتاب إنجلز «جدل الطبيعة»، وهو محاولة من المؤلف — على ضوء اكتشافات العلوم الطبيعية في القرن التاسع عشر — لاستخلاص قوانين الجدل من تلك الاكتشافات. وهذا الكتاب بالذات كان محل انبهارى الشديد تلك الفترة من شبابي؛ لأنه بدا لي أنه يقدم تعميمًا مثيرًا لبعض النتائج العلمية، في الرياضيات والفيزياء والبيولوجي، لم أسمع به من قبل، ولقد لفت نظري على وجه الخصوص كيف أن رجلاً مثل إنجلز يكون على هذا المستوى من المعرفة، مع أنه غير متخصص في العلوم.

وبالطبع فعندما أنظر الآن إلى هذا الكتاب أشعر أن هذا الإعجاب المبكر كان مصدره جهلي بأشياء كثيرة عن العلم. وقد يكون كتابًا جيدًا بمعنى تاريخي، لكن التطورات العلمية للقرن العشرين قد تجاوزت نتائجه دون شك، وبعض نتائجه فيما يتعلق بالرياضيات التي تبدو لي اليوم ساذجة كان مصدرها معرفة إنجلز السطحية بهذا العلم.

الثورة هي الحل

تلك كانت البداية إذن ... مناقشات مستمرة مع عبد المعبود الجبيلي وغيره من الأصدقاء وقراءة متصلة في كتب ماركسية كان يعيرني إياها، وكل هذا انتهى بي إلى الاقتناع بوجهة نظره بأنه لا يوجد حل لمشاكل مصر الاجتماعية غير الثورة، وأن خير ما يفعله شاب مثلي هو المشاركة في الإعداد لها. وهكذا ارتبطت بمنظمة «إسكرا» التي كان الجبيلي أحد قياداتها، وعندما تمت الوحدة بين «إسكرا» وبين «الحركة المصرية للتحرير الوطني» عام ١٩٤٧م، وتكونت منظمة الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني «حدثو»، أصبحت واحدًا من أعضائها.

ولقد كانت مصر — في ظل الأزمة الطاحنة التي كان يجتازها النظام الملكي الحاكم — تموج بتنظيمات غير قانونية كثيرة؛ من بينها بالطبع تنظيم الضباط الأحرار الذي كان يقوده البكباشي جمال عبد الناصر، ومع أنني لم أكن على علم بتنظيم الضباط الأحرار، فقد

ذكريات من حياتي

كنت أشعر بشكل غامض أن هناك شيئاً يجري داخل الجيش بين ضباطه الصغار، وكان مصدر هذا الشعور أنني قابلت آنذاك عدداً من الضباط الصغار ذوي الميول الاشتراكية، من بينهم الملازم أول أحمد حمروش، وقد فهمت أنهم يؤدون بعض الخدمات التنظيمية الثورية مستفيدين من سيارات الجيش.

ولقد كانت هناك حاجة شديدة لدى منظمة «إسكرا» لتكوين مجموعة مصرية قوية من المثقفين بالإسكندرية. لقد كان لها وجود نشيط ضمن أجناب الإسكندرية، لكن وجودها ضمن المصريين كان قريباً من الصفر. ولذا لا شك أن مجموعة المعيدين بكلية العلوم بالإسكندرية؛ قد لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل مصري في أوساط طلاب الجامعة وشبابها. وساعد على ذلك أننا نجحنا في إنشاء نادٍ ثقافي بحي الأزاريता بالإسكندرية، كان محل لقاء الشباب المتحمسة بالشئون العامة، وفي تأسيس رابطة للمعديين تدافع عن مصالحهم النقابية. كما أن صدور مجلة «الجماهير» الأسبوعية بالقاهرة كان عنصراً مهماً في تجنيد العناصر المتحمسة لقضية الثورة.

وبطبيعة الحال كانت هناك خواطر من الحيرة والريبة تُلْمُ بنا؛ نتيجة إدراكنا أن هناك تنظيمًا «لإسكرا» في أوساط الأجانب لا نعرف عنه شيئاً. ولكن مما خفف هذا الوضع علينا في الإسكندرية أننا كنا نعمل بنجاح كبير في أوساط الطلاب والعمال، وكان الانفصال الكامل بين التنظيمين المصري والأجنبي يساعد على أن ننسى هذه المسألة على الأقل في السنوات الأولى.

وكانت تلك الفترة (١٩٤٥-١٩٤٨م) تتميز بجيش جماهيري واسع وتحركات شعبية من السخط والاحتجاج ضد الاحتلال البريطاني الرابض في القاهرة والإسكندرية، وضد النظام الملكي الذي كان قد فقدَ شعبيته؛ وبالتالي شرعيته تماماً، وبشكل عام كانت أحوال المعيشة سيئة بالنسبة للغالبية من المطحونين اجتماعياً، وكانت الأوبئة تكتسح البلاد — الكوليرا مثلاً — وتفتك بالآلاف، وكان الرأي العام — وخصوصاً الشباب — معادياً للنظام الملكي ولفاروق خصوصاً، بالرغم من الجهود الحثيثة التي كان يبذلها الأخوان مصطفى وعلي أمين لتقديم صورة زائفة عن الملك وأسرته أمام الرأي العام.

صراع مع الإنجليز

وعندما أتأمل اليوم أحداث تلك الفترة تتدافع إلى ذاكرتي أشياء عديدة قد يكون من المفيد أن أشير إلى أهمها؛ باعتباري واحداً من شهودها أو المشاركين فيها. وأولها، بطبيعة الحال،

اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التي قادت مظاهرات ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦م ضد الاحتلال في ميدان التحرير وفي مواجهة ثكنات قصر النيل البريطانية (وكانت محل مبنى الجامعة العربية وفندق هيلتون النيل)، مما أدى إلى سقوط العشرات من الشهداء برصاص قوات الاحتلال. لقد كان هذا العمل الجماهيري المجيد حدثاً تاريخياً بمعنى الكلمة، وحتى اليوم ما زال الطلاب في العالم يحتفلون بهذا اليوم (٢١ فبراير) سنوياً باعتباره «يوم الطلاب العالمي».

ولأنني كنت في الإسكندرية فلم يكن لي أدنى صلة، لا بتشكيل تلك اللجنة ولا بمظاهرات ذلك اليوم المجيد، وإنما ذكرته هنا لأن هذا الحدث الجليل كان له ردُّ فعل غاضب بالإسكندرية، يوم ٥ مارس، حيث وقعت المصادمات التي كنت من شهودها بين مواقع البوليس الحربي البريطاني بمحطة الرمل والمنشية، وأدت إلى مصرع عدد من جنود الاحتلال.

بعد هذه الأحداث بنحو شهرين أو ثلاثة فيما أذكر، وقعت مصادمات أخرى بين طلاب جامعة الإسكندرية وقوات البوليس المصري، التي كانت تحاصر مبنى الجامعة في محرم بك، حيث كانت توجد كلية العلوم وكلية الحقوق، وانتهت بحادث فاجع، وهو مقتل ضابط من قوات الشرطة. وجُنَّ جنون قوات الأمن، فأمرت الجامعة سيلاً من الرصاص، واعتقلت كل من خرج من الجامعة؛ سواء من الطلاب أو هيئات التدريس، وظل الحصار مضرّوباً حول الجامعة إلى منتصف الليل، عندما حضر وزير التعليم — محمد العشماوي — من القاهرة في طائرة، وأمر برفع الحصار، وخلال فترة الحصار قمت مع مجموعة من معيدي كلية العلوم بكتابة عريضة احتجاج على الحصار، وجمعنا توقيعات العديد من أعضاء هيئات التدريس الذين كانوا معنا في الحصار، بما في ذلك توقيع عميد كلية العلوم — الدكتور حسين فوزي — وعميد كلية الحقوق الدكتور عبد المعطي خيال. واتصلت تليفونياً بأحد الأصدقاء خارج الجامعة، وأبلغته نص عريضة الاحتجاج، طالباً منه أن يُبرق بها إلى صحيفة المعارضة الوفدية (صوت الأمة). وبالفعل صدرت الجريدة في صباح اليوم التالي وفي صفحتها الأولى نص البرقية، في برواز كبير، موقَّعاً عليه باسمي نيابةً عن الموقعين، وكان ظهور اسمي بهذا الشكل مجرد مصادفة؛ إذ إن موظف التلغراف أصر على وجود اسم يتحمل مسئولية هذه البرقية، فكان أن أعطاه صديقي اسمي. واستشاط رئيس الوزراء — إسماعيل صدقي — غضباً، وكلف وزير التعليم بالتحقيق في الموضوع. وأعتقد أنني كنت على وشك الفصل من الجامعة بسبب هذه العريضة، لولا أن الوزير اكتشف أن

عميد العلوم والحقوق من الموقعين، فضلاً عن عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس، ولم يكن من السهل إذن تحميل المسؤولية.

محاولات فاشلة لاعتقالي

ولا بد أن تلك الواقعة كانت ذات صلة بوضع اسمي في كشوف حملة اعتقالات إسماعيل صدقي، التي نُفذت فجر ١١ يوليو سنة ١٩٤٦م، واعتُقل فيها العديدون، من بينهم محمد زكي عبد القادر والدكتور محمد مندور وعبد الرحمن الشرقاوي وهنري كورييل، وآخرون كثيرون، والتي قُصد بها في حقيقة الأمر تصفية النشاط الجماهيري البارز، الذي كان اليسار المصري — بالتعاون مع الطليعة الوفدية — قد نجح في قيادته. ولم يتمكن بوليس الإسكندرية من اعتقالي؛ لأنهم ذهبوا إلى عنوان كنت قد تركته منذ أسابيع قليلة. وشاء الحظ العاثر للضابط المكلف بالعملية أن يفتش منزل أحد نواب حزب السعديين بحثاً عني، ورفض أن يعترف أن لهذا المنزل حصانة برلمانية. وفي اليوم التالي تقدم النائب باستجواب في البرلمان، وكانت العلاقة بين إسماعيل صدقي والسعديين قد بدأت تتوتر لأسباب أخرى، فحمل النواب حملة شديدة على الوزارة، واضطر رئيس الوزراء إلى أن يلقي بياناً في البرلمان يشرح فيه ملابسات خطأ الضابط الذي كان مكلفاً باعتقالي ضمن الحملة، وقدم إسماعيل صدقي اعتذاراً للنائب عما حدث، وأعلن أن الضابط قد نُقل إلى الصعيد عقاباً له.

قرأت كل هذا وأنا في مخبئي عند أحد الأصدقاء بالإسكندرية، وقد تردد اسمي كثيراً في كل هذه المساجلات البرلمانية، وفي أوائل سبتمبر كانت النيابة قد أفرجت عن جميع من اعتُقلوا في حملة يوليو وحفظت التحقيق. فعدت إلى الجامعة، وعند خروجي منها ظهرًا في أحد الأيام وجدت ضابطاً في انتظاري، حيث قضيت في قسم محرم بك ليلة شديدة الطرافة، وفي الصباح توجهت إلى النيابة بالمنشية، فما كان من وكيل النيابة إلا أن سألني بضعة أسئلة شكلية، وتولى هو الإجابة عليها، ثم رجاني أن أذهب إلى الجامعة فور خروجي من مكتبه. ولم أفهم السبب في هذا الطلب إلا عندما علمت عند وصولي إلى الكلية بإضراب الطلاب احتجاجاً على اعتقالي.

أما الواقعة الثالثة الجديدة بالإشارة هنا، فتتعلق بأحداث ٥ و٦ أبريل سنة ١٩٤٨م المعروفة باسم «إضراب البوليس»، لقد كان لضباط البوليس وجنوده مطالب تتعلق بزيادة الرواتب وتحسين ظروف العمل. وقد فشلوا في إقناع رئيس الوزراء النقراشي، الذي كان

عنيًا إلى حد الحماسة، بعدالة تلك المطالب. وعندئذٍ دُعوا إلى إضراب عام لهم في يوم ٥ أبريل، وكان لهذه الدعوة إلى الإضراب امتدادات جماهيرية واسعة في الإسكندرية على وجه الخصوص؛ فقد تزامن هذا الموضوع الخطير — إضراب البوليس — مع مطالب نقابية خاصة بالأجور لعمال الغزل والنسيج وغيرهم. كما تزامن مع موضوع طلابي آخر عُرف آنذاك باسم «قضية سعد فريد».

كان سعد فريد طالبًا بكلية العلوم، قُبض عليه في حي كرموز، وقيل إنه كان يوزع منشورًا يساريًا عند أبواب شركة الغزل الأهلية. وفي إجراءات حكومية عاجلة ومقصودة للتحقيق، حوكم سعد فريد وصدر عليه حكم بالسجن ستة أشهر، وقد أثار هذا الحكم ثائرة طلاب الجامعة؛ لأنه كان أول حكم يصدر ضد طالب. كل هذا كان قد جرى قبل ٥ أبريل بشهر على الأقل. لكن غياب البوليس في هذا اليوم المشهود كان فرصة مواتية لمظاهرات عارمة، التّحم فيها العمال مع الطلاب مع جنود البوليس، في مظاهرات ملأت ميدان المنشية، وكان جنود البوليس يرفعون سناكي بنادقهم، وعلى قممها رغيف عيش؛ إشارة إلى مطالبهم. واتجهت بعض هذه المظاهرات إلى سجن الحضر لإطلاق سراح سعد فريد، ونزلت قوات الجيش بالدبابات والعربات المصفحة إلى الميادين، وأطلقت النيران، وسقط العديد من القتلى والجرحى. وفي هذا اليوم — أو ربما اليوم التالي ٦ أبريل — وُزعت منشورات باسم «حدثو» كان عنوانها: «تسقط الملكية وتحيا الجمهورية»، وكانت تلك أول مرة توزّع فيها مثل هذه المنشورات الثورية بين الجماهير. ولقد أشرت منذ سنوات في مكان آخر إلى هذه الواقعة، وذكرت أن كاتب المنشور كان في الحقيقة الشاعر كمال عبد الحليم الذي كان آنذاك المسئول السياسي في «حدثو» لمنطقة الإسكندرية، وأن كاتب هذه السطور هو الذي قام بطبع المنشور في إحدى مطابع محرم بك، وتنظيم توزيعه، وكنت آنذاك مسئول الدعاية والتثقيف في نفس لجنة المنطقة.

اعتقالات بالجملة

لقد كان هذا المد الثوري بالإسكندرية والقاهرة هو السبب الحقيقي لقيام حكومة النقراشي بإعلان الأحكام العرفية في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م، رغم أنها أخذت من موضوع فلسطين تَكِئَةً لهذا الإعلان، ولعل الدليل الواضح على ذلك أنها لجأت إلى اعتقال كل القوى السياسية المناوئة للنظام، بادئةً باليسار ثم قوى الطليعة الوفدية ثم الإخوان المسلمين بعد ذلك بشهور. وكنت بالطبع واحدًا من المعتقلين الذين أودِعوا في معتقل «أبو قير» بالإسكندرية،

ذكريات من حياتي

ثم نُقلت بعد ذلك بشهور مع آخرين إلى المعتقل المخصص للقاهرة (معتقل الهايكستب)، ثم نُقلت آخرين إلى معتقل «الطور» على ساحل البحر الأحمر بالقرب من دير سانت كاترين، وقد تجمّع في هذا المكان، الذي كان أصلاً مخصصاً للحجر الصحي، الآلاف من اليسار والإخوان المسلمين.

وكان الهدف هو عزلهم تمامًا عن القاهرة والعالم الخارجي، وكانت وسيلة الاتصال الوحيدة بين المعتقل وبين السويس هي الباخرة «عايدة»، التي كانت تأتي لنا بالمؤن والمأكولات والخطابات كل أسبوعين.

وقد قضيت في تلك المعتقلات نحو عام ونصف، مرضت في آخرها ونُقلت إلى مستشفى الدمرداش، وبقيت فيه من سبتمبر سنة ١٩٤٩م حتى أُفرج عني في ١٠ يناير سنة ١٩٥٠م، عندما أُجريت الانتخابات العامة وعادت الحكومة الوفدية فأُفرجت عن جميع المعتقلين. ومن الضروري الإشارة إلى أن قصة الاعتقالات هذه قد تزامنت مع الانقسامات العديدة التي وقعت في صفوف اليسار وأدت إلى تَضَعُّع نفوذه. صحيح أن الخلافات وبداية الانقسامات كانت قد بدأت قبل إعلان الأحكام العرفية والاعتقالات، وذلك بانقسام شهدي عطية الشافعي، الذي عُرف آنذاك بـ «تكتل سليمان»، ولكن قضية فلسطين والموقف من مشروع التقسيم وبداية اعتقالات ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م ... كل ذلك خلق مناخاً مواتياً لانقسامات أوسع بين مؤيدي مشروع التقسيم ومعارضيه في صفوف اليسار، وكان من الطبيعي أن يثور في هذا المناخ وضع الأجانب واليهود داخل قيادة «حدثو»، وخصوصاً هنري كورييل.

ولقد حاولنا في الإسكندرية تجنب انقسامات القاهرة، ونجحنا في ذلك إلى حد كبير في أول الأمر، لكن اشتداد حملة الاعتقالات ثم زهابنا إلى معتقل الهايكستب، حيث الانقسامات كانت مكرسة بالفعل، أدّى بطبيعة الحال إلى أن أصبحت الإسكندرية جزءاً من هذه الانقسامات التي صارت أمراً واقعاً. ولقد حلت الحكومة موضوع الأجانب في مصر، ولم يُعدْ لهذه المشكلة وجود داخل مصر، وإن كان بعض هؤلاء المتمصّرين من اليهود قد حاولوا إنشاء تنظيم لهم في باريس باسم «مجموعة روما». ولا شك أن الانقسامات قد أضعفت نفوذ اليسار إلى حد كبير، وأصبح من الواضح لكل ذي عينين أنه إذا قُدِّرَ لليسار أن يستعيد حيويته ونفوذه في يوم من الأيام، فإن ذلك سوف يستغرق زمناً طويلاً.

عندما أُفرج عني في ١٠ يناير سنة ١٩٥٠م، عدت إلى جامعة الإسكندرية كما عاد زملائي الآخرون من المعيدين، لكننا وجدنا تقاعساً من الكلية في تسليمنا العمل من جديد.

وعدت إلى القاهرة ساعياً لمقابلة وزير التعليم الجديد بالوزارة الوفدية — الدكتور طه حسين — لشرح الأوضاع له، ولقد نجحت في ذلك بفضل سكرتيره الخاص (حسين عزت) ومدير مكتبه (سعيد العريان). ولقد كان موقف الوزير رائعا، على الرغم من أنه لم يكن يعرفني أصلاً ... أنصت باهتمام كعادته لكل ما قلته، ثم أشار إلى حسين عزت أن يطلب له مدير جامعة الإسكندرية تليفونياً. وبقيت في غرفة حسين عزت إلى أن استدعاني الوزير مرةً أخرى لمقابلته، فإذا به يطلب مني أن أذهب إلى الإسكندرية لتسلّم عملي، وقد علمت بعد ذلك عندما عدت إلى الإسكندرية أنه شدّد على مدير الجامعة بضرورة عودتنا إلى عملنا.

بداية مرحلة جديدة

ولقد كانت عودتي إلى العمل بكلية العلوم بداية لمرحلة جديدة انتهت فيها — بعد مراجعة فكرية طويلة — إلى ضرورة اتخاذ موقف جديد من النشاط السياسي؛ نتيجة ما استجدّ من ظروف. لقد تمزقت قوى اليسار إلى كيانات صغيرة بلا وزن حقيقي، واتضح لي سذاجة تفكيرنا السياسي، الذي كان يتوهم أن ثورة بقيادة قوى اليسار هي على الأبواب. ولقد كنا محقين في الوصول إلى نتيجة أن نظام فاروق قد أصبح كالثمرة العفنة التي على وشك السقوط، لكن الخطأ كان في تصور أن اليسار كان قادراً على التصدي لقيادة التحول. ولقد ثبت تاريخياً أن ضباط الجيش بتوجههم الوطني العام (وإن ضموا عناصر تنتمي إلى اليمين والوسط واليسار) هم الذين كانوا مؤهلين لقيادة معركة التحول في معركة سرعان ما تم التخلص فيها من عنصر اليسار الموجود في القيادة (خالد محيي الدين).

وكل هذا التحليل قد انتهى بي إلى ضرورة السفر إلى الخارج للحصول على الدكتوراه، ما دمت سأبقى في الجامعة. وطلبت من صديق لي، كان قد عاد من بريطانيا بعد حصوله على الدكتوراه، أن يحجز لي مكاناً في إحدى كليات جامعة لندن، وعندما تم هذا بدأت أستعد علمياً للسفر، إذ مشاكل العمل السياسي كانت قد أبعدتني عن اهتماماتي العلمية، وهكذا سافرت في أوائل سبتمبر سنة ١٩٥٠م إلى لندن.

ومن المفارقات الغريبة التي وقعت لي قبل سفري بأقل من شهرين؛ أن وزير الداخلية في وزارة الوفد — فؤاد سراج الدين — استدعاني إلى مقابلة في مكتبه بلاطوغي في يوليو سنة ١٩٥٠م، كما استدعى زميلي د. محمد عجلان. وقد أجرى معنا حواراً سياسياً طويلاً حول أفكارنا وبرنامجننا السياسي. تحدثنا معه بصراحة حول قضايا الإصلاح الزراعي وبرنامج النهوض بالريف، وحول قضايا التأمينات (خصوصاً شركة قناة السويس) وحقوق الحركة العمالية النقابية ... إلخ.

ذكريات من حياتي

وكان رأي الوزير أن الكثير مما ندعو له موجود في برنامج الوفد، ولم نوافق بالطبع على هذا الرأي. وقد فهمت السبب الأساسي لدعوته عندما قال إن تقارير القسم المخصوص تقول إننا مستمرين في نشاطنا السياسي غير القانوني، ولم يكن هذا صحيحاً بالمرّة؛ فقد كنت أستعد للسفر إلى لندن ومشغولاً بإعادة تأهيل نفسي من الناحية العلمية.

ولقد أوضحت هذا للوزير الذي فوجئ بنبأ استعدادي للسفر إلى لندن. ولقد ذكّرته في الرد على تقارير القسم المخصوص الزائفة بما كان يُتهم هو به عام ١٩٤٩م من نفس هذه الأجهزة بأنه يدبر مؤامرة لاغتيال رئيس الوزراء آنذاك النقراشي، ولم يملك الوزير إلا أن يبتسم ويسكت عند سماعه كلامي. ومن طرائف هذا اللقاء أن ضابط القسم المخصوص الذي حضر هذا اللقاء واستمع إلى هجومي على تقارير القسم المخصوص؛ هو ممدوح سالم، الذي صار رئيساً للوزراء بعد ذلك في عهد السادات.

قضيت في بريطانيا عامين بالتمام والكمال من سبتمبر سنة ١٩٥٠م إلى سبتمبر سنة ١٩٥٢م؛ لإعداد رسالة الدكتوراه في الإحصاء الرياضي بإحدى كليات جامعة لندن. ومع أنني قضيت فيما بعدُ نحو خمس سنوات أخرى في بريطانيا كمدرس بالجامعة (بين سنتي ١٩٥٥-١٩٥٩م)، وكأستاذ زائر لإحدى جامعاتها (ثلاث سنوات خلال السبعينات)، إلا أن فترة الدكتوراه كانت نقطة تحوّل شديدة الأهمية في حياتي العلمية وتكويني الثقافي.

وفي العادة يستغرق الإعداد للدكتوراه في الفروع العملية للعلوم الطبيعية حوالي أربع سنوات أو أكثر، لكن في الرياضيات بالذات يصبح من الممكن — ولو أنه نادر — أن ينتهي الطالب من إعداد رسالته خلال عامين ميلاديين، إن ساعده الحظ في موضوع البحث وأرهق نفسه بالعمل المتواصل. وهو ما حدث معي؛ إذ رغم سوء حظي في مناسبات عديدة من حياتي، فإن الموضوع الذي اقترح عليّ بحثه كان أصلاً قد بدأ على يد المهندسين المدنيين. وقد وصل إلى أستاذي من خلال أستاذ الهندسة المدنية بنفس الكلية التي التحقت بها؛ الكلية «الإمبراطورية». والموضوع يتلخص في أن مهندساً استشارياً بريطانياً مرموقاً — هيرست — عمل في مصر سنين طويلة، وارتبط اسمه بدراساته المنشورة عن نهر النيل، كان قد نشر في مجلة الهندسة المدنية الأمريكية بحثاً مهماً، يحاول فيه بناء نظرية للتخزين القرني (مائة سنة) للمياه في بحيرة فكتوريا. وقد صادف هذا البحث العديد من المسائل النظرية العامة في علم الاحتمالات والإحصاء. وكعادات المهندسين فقد حاول هيرست أن يعطي إجابات تقريبية على مسائل من نوع: كم يكون حجم الخزان إذا أُريدَ له ألا ينضب خلال المائة سنة على أساس تصرف مائي متوسط معين كل عام؟ ولقد كان المطلوب مني

هو معالجة منهجية لهذه القضايا وإعطاء إجابات دقيقة غير تقريبية عليها، وهذا ما نجحت فيه في نهاية الأمر، وأدى بي إلى علاقة خصبة مع هيرست بعد ذلك. ولقد اقتضى هذا العمل المتواصل صباحاً في حضور محاضرات لطلبة الدراسات العليا ولطلبة ما قبل البكالوريوس، وبعد الظهر في الذهاب إلى مكتبة الكلية ومكتبة المتحف العلمي البريطاني، وفي المساء في مواصلة القراءة بالمنزل في كثير من الأحيان. ولا شك أنها كانت مرحلة أساسية في تكويني العلمي.

تكويني الثقافي

غير أن هذه المرحلة لم تكن أساسية في تكويني الرياضي فحسب، وإنما كانت أيضاً شديدة الأهمية في تكويني الثقافي العام؛ إذ انفتحت فيها على الجوانب الإيجابية العظيمة في الثقافة الغربية عموماً وفي الثقافة الإنجليزية خصوصاً. ومن حسن الحظ أن الكلية التي التحقت بها كانت في أحد أحياء لندن المشهورة «سوث كينز نجتون»، وهو حي المتاحف الكبيرة ... متحف فكتوريا وألبرت، المتحف العلمي البريطاني ... متحف التاريخ الطبيعي ... إلخ، كما أن به قاعة ألبرت الشهيرة، والتي كانت تُعقد بها الحفلات الموسيقية الكبيرة والاجتماعات الجماهيرية الضخمة، وكل هذا كان يبعد عن غرفتي بالكلية خطوات. ولا شك أنني مدين لقاعة ألبرت بتذوقي للموسيقى الكلاسيكية؛ خصوصاً بيتهوفن وموتسارت، وهما أحب موسيقيين إلى قلبي، كما حرصت في عطلات نهاية الأسبوع على التردد على المسرح البريطاني والاستمتاع بروائعه. ولم أفلح مع ذلك في تذوق الأوبرا والاهتمام بها.

كما كانت إقامتي في بريطانيا فرصة للقراءة في الأدب الإنجليزي وحضور ندوات ثقافية واجتماعية وسياسية وزيارة العديد من المدن البريطانية. ورغم هذا البرنامج الحاشد لم أفقد اهتمامي بتتبع شئون مصر السياسية ومشاكلها، وكتبت بين الحين والآخر مقالات لصحيفة ديلي وركر البريطانية باسم «ص. الأيوبي»، كما حرصت على التردد على النادي المصري يومي السبت والأحد للالتقاء بزملائي الدارسين لمناقشة الأوضاع في مصر. وقد استطعنا تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة الموقف في مصر والاستجابة له بالعمل الطلابي الصحيح، وأذكر من أعضاء هذه اللجنة د. حكمت أبو زيد ووزير الشؤون الاجتماعية خلال المرحلة الناصرية ود. فائق فريد نائب وزير الكهرباء الأسبق.

وقد قامت هذه اللجنة بأعمال مهمة عديدة، ومنها أنها كانت تصدر نشرة غير دورية عما يجري في مصر سياسياً ونقابياً، عُرفت باسم «السلام والاستقلال»، وكنا نرسلها إلى

ذكريات من حياتي

النقابات والهيئات البريطانية بالبريد، والحقيقة أن هذه النشرة كان يصدرها أصلاً د. عبد المعبود الحبيلي في باريس، وكان يرسلها لي فنتولى ترجمتها إلى الإنجليزية، وطبع أعداد كافية منها وإرسالها إلى النقابات والهيئات.

ولقد نجحت اللجنة الوطنية في عقد مؤتمرات مختلفة للطلاب المصريين في بريطانيا، بالنادي المصري في المناسبات السياسية والاجتماعية المختلفة. وقد تميزت تلك الفترة في مصر بأحداث سياسية واجتماعية مهمة ومتدافعة؛ مما ساعد على اهتمام الطلاب المصريين بحضور تلك المؤتمرات في لندن ... غير أن أهم عمل اضطلعت به تلك اللجنة، ونجحت فيه؛ المؤتمر الضخم الذي عُقد بالنادي المصري إثر هجوم القوات البريطانية على محافظة الإسماعيلية، وحريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢م. وكانت نفوس الطلاب تغلي سخطاً على الأوضاع في مصر التي أدت إلى تلك الكارثة الرهيبة، وفي هذا الاجتماع تحدثت طويلاً عن المؤامرة التي دبرها الاحتلال مع الرجعية المصرية لإسقاط وزارة الوفد وإحراق القاهرة، كما تحدثت غيري من الطلاب في هجوم صريح على النظام الملكي في مصر، محملين فاروق وقوات الاحتلال المسؤولية الأولى فيما حدث، بل لقد وقف أحد الدارسين (د. عبد الحميد أمين)، وطالب بضرورة أن يتنازل الملك فاروق عن العرش كبدية لحل الأزمة المستحكمة. ولقد صفق الطلاب طويلاً لهذا الاقتراح، ولكنه تسبب في إحراج شديد لمدير مكتب البعثات — د. عبد العزيز عتيق — الذي كان زوج شقيقة عبد الحميد أمين، وهو نجل كاتبنا الكبير أحمد أمين.

ولم يَمُضْ على هذا المؤتمر سوى شهور قليلة حتى تحوّل الضباط الأحرار للاستيلاء على السلطة؛ فيما عُرِفَ باسم ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م، وفي هذه المناسبة دعونا لمؤتمر حاشد من جميع مدن بريطانيا لمناقشة الوضع الجديد. وكانت المعلومات المتاحة شحيحة عن طبيعة وتوجهات هذه الحركة الجديدة، إلا أن الحدث الذي دفعنا إلى تأييد حركة الجيش بشكل حاسم؛ هو طرد فاروق من مصر وتنازله عن العرش، فقد كان هذا طلباً من مطالبنا في مؤتمر أواخر يناير سنة ١٩٥٢م، وأرسلت باسم اللجنة والمؤتمر برقية تأييد للثورة أُذيعت من راديو القاهرة، وازدادت قناعتني بصحة هذا الموقف عندما أُعلنت الجمهورية لاحقاً.

قرار بالفصل من الجامعة

بعد وقوع الثورة بشهرين قدمت رسالة الدكتوراه ونجحت في الحصول على الدرجة، وعدت إلى مصر متفائلاً ببداية مرحلة جديدة. ولم أذهب إلى جامعة الإسكندرية كما كان مفروضاً،

وإنما صدر قرار وزاري بنقلي إلى كلية العلوم جامعة القاهرة، لأحل محل د. طلبة عويضة الذي كان قد أُعيرَ إلى العراق، وبقيت في قسم الرياضة البحتة بالكلية، المدرس الوحيد بين عدد من الأساتذة المساعدين، وأستاذًا واحدًا أتحمّل عبء تدريس ١٤ ساعة أسبوعيًا، حتى وقعت أزمة مارس سنة ١٩٥٤م، فانحزت إلى دعوة الديمقراطية مع خالد محيي الدين ومحمد نجيب. وكنت من الموقعين على العريضة التي طالبت بعودة الجيش إلى ثكناته. وكان أن صدر قرار من مجلس قيادة الثورة في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٤م بفصلي مع ٤٢ عضوًا من هيئات التدريس بالجامعات، معظمهم من الذين اتخذوا هذا الموقف. وكان من بين هؤلاء د. عبد المنعم الشرقاوي. ود. لويس عوض، ومحمود أمين العالم، ود. فوزي منصور (من جامعة الإسكندرية) وآخرون كثيرون.

ولقد كان صدور هذا القرار صدمة كبيرة لي، فقد كنت قد قضيت عامين في جامعة القاهرة أدرس وأبحث وأكتب مقالات في الأدب والثقافة في جريدة المصري ومجلة روزاليوسف. وفي مايو سنة ١٩٥٤م طلبت إجازة في الصيف للسفر إلى بريطانيا لاستكمال بعض الأبحاث العلمية هناك، وقد وافقت جامعة القاهرة وسافرت فعلاً، وقضيت الصيف كله في لندن منقطعاً لأبحاثي، وعدت إلى القاهرة بالفعل يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤م، ودون أن أعرف أن قراراً من مجلس قيادة الثورة قد صدر يوم ٢٤ سبتمبر بفصلي من جامعة القاهرة. ومن المفارقات الغربية أن أستاذي في جامعة لندن الذي أشرف على رسالة الدكتوراه استدعاني لمقابلته قبل ترك لندن بأيام، وفاجأني أنه قد طُلب منه أن يرشح أحد تلاميذه لشغل وظيفة محاضر في الإحصاء بإحدى كليات الجامعة، وأنه قد خطر في ذهنه أن يرشحني لشغل هذه الوظيفة. وقد اعتذرت فوراً وقلت له إن جامعة القاهرة أولى بجهودي. وبعد هذا اللقاء بأيام عدت فعلاً إلى القاهرة لأجد قرار مجلس قيادة الثورة في القاهرة، وأني أصبحت بلا عمل، وبالطبع أبرقتُ إلى أستاذي أخبره أنني قبلت عرضه، وأن خطاباً في الطريق يشرح لماذا غيرت رأيي.

ولست أنسى فضل الذين حاولوا مساعدتي في هذه الظروف، ومنهم د. عبد المنعم الشافعي، الذي كان آنذاك وكيلاً لوزارة الشؤون، والذي رشحني للعمل في معهد الإحصاء الدولي (فرع بيروت)، وبالفعل سافرت إلى بيروت في نوفمبر سنة ١٩٥٤م، وقضيت هناك نحو أربعة شهور أدّرس فيها لطلاب معهد الإحصاء الدولي. ومن بيروت سافرت إلى بريطانيا في فبراير سنة ١٩٥٥م، وبقيت فيها نحو عامين محاضراً بكلية تشيلسي للعلوم والتكنولوجيا، حتى تأميم قناة السويس في يوليو سنة ١٩٥٦م، وعندئذٍ قررت أن أقدم

ذكريات من حياتي

استقالتني من عملي لأتفرغ للدفاع عن قرار التأمين أمام الرأي العام البريطاني. والغريب أن إحسان عبد القدوس — وكنت على صلة به وأبعث له مقالاتي فينشرها في روزاليوسف — كان قد كتب في فبراير سنة ١٩٥٥م مقالاً طويلاً على صفحتين في مجلته عنوانه «الرجل الذي سرقه الإنجليز»، يدعو فيه إلى إعادتي إلى جامعة القاهرة، ويطالب الثورة بتصحيح هذا الخطأ، وكان مقالاً شجاعاً في تلك الظروف.

ثم جاءت مسألة التأمين واستقالتني من عملي في لندن، فوضعت القيادة في مصر في موقف حرج. والغريب أن الملحق العسكري في السفارة المصرية بلندن طلب مني ألا أشارك في العمل الجماهيري في بريطانيا المدافع عن التأمين والمناهض للحرب؛ لأنه كان يتصور أنني سأقف في هذا العمل معارضاً لعبد الناصر؛ باعتباري مفصلاً من الجامعة، لكنني رفضت طلبه بالطبع واتخذت الموقف الذي أملاه عليّ ضميري الوطني، وهو الدفاع عن التأمين وعن عبد الناصر في موقفه من الجزائر وباندونج.

ولقد تعاونت في هذا النشاط مع حركة تحرير المستعمرات، التي كان الجناح اليساري من نواب حزب العمال هو القيادة الحقيقية لها (توني بن وآخرون)، واشتركت بهذه الصفة في اجتماعات جماهيرية حاشدة في المدن البريطانية المختلفة، انتهت إلى اجتماع ميدان «الطرف الأغر»، بعد بدء العدوان الثلاثي على مصر بأيام، وبعد هذا الاجتماع بأيام عدت إلى القاهرة عن طريق الخرطوم، التي بقيت فيها حتى حضور أول طائفة من القاهرة، فوصلت القاهرة في أوائل ديسمبر لأجد عرضاً من خالد محيي الدين بالعمل معه في صحيفة المساء. وقبلت العرض وتحولت من أستاذ جامعي إلى صحفي منقطع للعمل في بلاط صاحبة الجلالة.

مسيرة حياتي الجامعية

على غير ما اعتاد أساتذة الجامعات، أُتيح لي أن أعمل في الجامعات الثلاث الأساسية في مصر: جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، وجامعة الإسكندرية.

لقد تخرجت في كلية العلوم، جامعة القاهرة، عام ١٩٤٤م، وعندما سارعت جامعة الإسكندرية بتعييني معيداً في قسم الرياضيات كلية العلوم رحبت بهذا التعيين على الفور، وآثرت البقاء في الإسكندرية، رغم أنه عُرض عليّ بعد ذلك بشهور فكرة تعييني بعلوم القاهرة، لكنني اعتذرت.

كنت مبهوراً بمدينة الإسكندرية وجوّها، بعد أن زرتها لأول مرة في صيف ١٩٤٣م مع بعض أقاربي ومكثنا فيها شهراً. وكنت أيضاً حريصاً على أن أعيش مستقلاً عن عائلتي في القاهرة، معتمداً على نفسي في تدبير شئون حياتي بدلاً من الاعتماد على شقيقتي اللائي أخذنَ مسئولية والدتي في المنزل بعد وفاتها عام ١٩٤٠م.

والأهم من ذلك أنني كنت قد بدأت في العام الأخير من دراستي بكلية العلوم بالقاهرة أتصل بعدد من المعيدين بالكلية، وعلى رأسهم عبد المعبود الجبيلي وشكري سالم وعبد الرحمن الناصر، الذين بدءوا في تشكيل حلقات ماركسية لمناقشة الأوضاع في مصر، وعلى وجه الخصوص الاحتلال البريطاني، والإصلاح الزراعي، ونقابات العمال وتحسين أوضاعهم، وفي النهاية ضرورة الإعداد للثورة على الأوضاع الراهنة.

وازدادت قناعاتي بهذه الأفكار، وقرأت عدداً من الكتب الماركسية في الاقتصاد والفلسفة والسياسة، وبدأت أنتظم في حضور ندوات دار الأبحاث بشارع نوبار. وعندما عُينت معيداً بالإسكندرية وجدتُها فرصة سانحة لبدء حركة اشتراكية مصرية جديدة، في أوساط الطلاب الجامعيين والمعيدين. وأكد لي أصدقائي من المعيدين أهمية بقائي بالإسكندرية لفتح جبهة نشاط سياسي مصري فيها، وقد رُشحت في سنوات ١٩٤٦م، ١٩٤٧م لبعثات أجنبية،

لكنني لم أذهب لأنني كنت آنذاك منهمكًا في العمل السياسي بالإسكندرية، وكنت مقتنعًا أن الثورة على الأبواب، وأن المساهمة فيها أهم من الحصول على درجات علمية مثل الماجستير والدكتوراه.

محاولة اعتقال

والحقيقة أنني كنت منهمكًا في الإسكندرية في العمل السياسي في الفترة ١٩٤٤-١٩٥٠م، وتعرضت لمحاولة اعتقال في يوليو سنة ١٩٤٦م ضمن حملة صدقي المشهورة، لكنني أفلت من الاعتقال وبقيت مختفيًا بالإسكندرية حتى أُفرج عن جميع المعتقلين بعد شهرين، عندما عدت إلى الجامعة.

وفي مايو سنة ١٩٤٨م أصدر النقرشي أمرًا باعتقالي ضمن آخرين عديدين، ومع أنني نجحت مرة أخرى في الهرب إلا أنني وقعت في المصيدة عندما ذهبت لحضور أحد الاجتماعات في شقة بسبدي بشر، وكان المقيمون فيها قد اعتقلوا قبلي. وبقيت في معتقل أبو قبر عدة شهور، ثم نُقلت مع آخرين إلى معتقل الهايكستب (في طريق الإسماعيلية)، ثم نُقلت مع آخرين إلى معتقل الطور، حيث بقينا فيه حتى الانتصار الانتخابي للوفد في يناير سنة ١٩٥٠م، فأُفرجت عنا حكومته الجديدة.

ولست معنيًا في هذا المقال بالحديث عن نشاطي السياسي بالإسكندرية، فربما أعود إلى ذلك في مقال آخر. لقد أردت فقط في هذا المقال الإشارة إلى أنني عدت إلى كلية العلوم بالإسكندرية فور الإفراج عني في أول عام ١٩٥٠م، كما عاد الكثير من المعيدين الذين سبق اعتقالهم مثلي، أو الذين كانوا أفلحوا في الهرب. وأظن أن عددنا كان ثمانية أو تسعة. لكننا أحسنا أن ثمة تقاعسًا بالكلية عن تسليمنا العمل من جديد. ويبدو أن الفكرة التي سيطرت على قيادة الجامعة آنذاك هي نقلنا من الجامعة إلى التعليم العام، وأظن أن هذه الفكرة كانت تدور في ذهن مدير الجامعة آنذاك صادق جوهر، الذي كان معروفًا عنه صلته الوثيقة بالسراي الملكية.

لكن طه حسين كان وزيرًا للتعليم، وقد نجحت في مقابلته وشرحت له الوضع، كما نجح آخرون في عرض قضيتنا عليه، فجاء موقفه حاسمًا بضرورة عودتنا إلى كليائنا، وهذا ما تم في نهاية المطاف.

بعد الإفراج عني عام ١٩٥٠م، كان تفكيري قد تغير عما كنت اعتقدته عند تخرُّجي بالتفأول المبالغ فيه بقرب قيام الثورة الاشتراكية، قد انتهى بطبيعة الحال. لقد ظلت ثقتي

في أفكاري قائمة كما هي، لكنني أدركت لأول مرة أن الزمن سيطول قبل حدوث مثل هذا التحول الذي كنت أحلم به، وعلى هذا فلا بأس من بقائي في الجامعة ومن الحصول على شهادة الدكتوراه، وهو شرط البقاء في الجامعة.

في لندن

وهكذا سافرت إلى إنجلترا في سبتمبر سنة ١٩٥٠م، والتحق بالكلية الإمبراطورية بجامعة لندن، ووفقت في الحصول على الدكتوراه في الإحصاء الرياضي في سبتمبر ١٩٥٢م، وعدت إلى مصر بعد قيام ثورة يوليو بشهرين، وبالطبع لم أنقطع عن النشاط السياسي وأنا في لندن، فأتذكر أنني أنشأت مع آخرين اللجنة الوطنية المصرية، وكان من أعضائها الدكتور فايق فريد والدكتورة حكمت أبو زيد. وقد عقدنا اجتماعًا ضخمًا في النادي المصري بلندن حضره مئات من الطلاب المصريين بعد حدوث حريق القاهرة في يناير سنة ١٩٥٢م، وأعلنًا احتجاجنا على الأوضاع في مصر ضد الأحكام العرفية، وضد عزل حكومة الوفد، وأتذكر أن الدكتور عبد الحميد أمين (نجل الكاتب الكبير أحمد أمين) وقف في الاجتماع مطالبًا بتنازل الملك فاروق عن العرش.

كما أيدت هذه اللجنة (بعد دعوة أخرى للطلاب في يوليو سنة ١٩٥٢م) ثورة الضباط؛ خصوصًا بعد قيامهم بإسقاط فاروق والإعلان عن نيتهم في الإصلاح الزراعي.

عدت إذن في سبتمبر سنة ١٩٥٢م إلى مصر، وذهبت إلى الإسكندرية لاستلام العمل، لكن جامعة الإسكندرية لم يكن يبدأ العام الدراسي فيها إلا في أواخر أكتوبر في تلك الأيام. وهكذا أقمت في القاهرة حتى تبدأ الدراسة في الإسكندرية، عندما حدث لي تحول مفاجئ. اتصل الدكتور طلبة عويضة، وكان المدرس الوحيد في قسم الرياضة البحتة بكلية العلوم جامعة القاهرة، وأبلغني أن رئيس القسم — الدكتور محمد مرسي أحمد (وزير التعليم العالي بعد ذلك أيام السادات) يريد أن يراني. وكنت أرتبط معه تاريخيًا برباط الود والتقدير منذ أن كنت رئيسًا للجمعية الرياضية الطبيعية، وأنا طالب في سنة البكالوريوس. وهكذا ذهبت إلى مقابلته بالكلية بالجيزة، فإذا به يفاجئني بعرض تعييني في قسم الرياضة البحتة بعلوم القاهرة في مكان طلبة عويضة الذي كان سوف يُعار لجامعة بغداد. وعندما أبديت له شكّي في أن توافق جامعة الإسكندرية على ذلك، قال لي: المهم أن توافق أنت وأترك الباقي لي.

وبالفعل وافقت وأنا لا أصدق أن هذا سوف يتم، لكن قرارًا من وزير التعليم بنقلي من جامعة الإسكندرية إلى جامعة القاهرة صدر بعد هذا اللقاء بأربعة أيام، رغم استياء جامعة الإسكندرية ومحاولتها تعطيل هذا النقل بعض الوقت.

أزمة مارس

استلمت عملي إذن مدرسًا في قسم الرياضة البحتة بعلوم القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٥٢م، وكانت سنوات ١٩٥٢-١٩٥٣م، ١٩٥٣-١٩٥٤م صعبة؛ للأحداث السياسية التي وقعت فيها، ويكفي أن أذكر محاكمة خميس والبكري في كفر الدوار أمام مجلس عسكري والحكم بإعدامهما وتنفيذ هذا الحكم الجائر، وأن أذكر الصراع الذي جرى بين رئيس الجمهورية محمد نجيب وبقية أعضاء مجلس الثورة، وموقف خالد محيي الدين في هذه المعمة، وكنا، بطبيعة الحال، نتعاطف معه، ومحاكمات الضابط التي جرت في تلك السنوات، وما جرى في أزمة مارس ١٩٥٤م.

ولقد بدا لنا — نحن أساتذة الجامعة — أن الحل الصحيح إزاء كل هذه الأحداث العاصفة؛ هو في عودة الحياة النيابية وحل مجلس قيادة الثورة وعودة الجيش إلى ثكناته. ووقع عدد منا مذكرة بهذا المعنى لرفعها إلى المسؤولين.

وسافرت في أول صيف ١٩٥٤م إلى إنجلترا لاستكمال بعض أبحاثي العلمية التي كانت في حاجة إلى حسابات لم تكن متاحة بالقاهرة. وفي لندن عرض عليَّ أستاذي وظيفه محاضر «أ» Senior Lecturer في كلية تشيلسي للعلوم والتكنولوجيا فاعتذرت؛ لأنني كنت أدرك أن جامعة القاهرة لن توافق على ذلك. وعندما عدت إلى مصر في أواخر سبتمبر سنة ١٩٥٤م، فوجئت بصدر قرار من مجلس قيادة الثورة في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤م بفصل ٤٢ من أساتذة الجامعات معظمهم ممن وقَّعوا على المذكرة إيَّاها في مارس سنة ١٩٥٤م، وكان من بين هؤلاء محمود العالم، عبد المنعم الشراقوي، توفيق الشاري، لويس عوض، فوزي منصور، وكاتب هذه السطور.

وأبرقت إلى أستاذي الإنجليزي بموافقتي على تعييني في لندن، وشرحت له في خطاب خاص ظروف فصلي من الجامعة. وقد استطعت السفر إلى بيروت في نوفمبر سنة ١٩٥٤م، ومكثت بها أربعة شهور محاضرًا في فرع معهد الإحصاء الدولي ببيروت، حتى صدر قرار تعييني في لندن في أول سنة ١٩٥٥م، فسافرت إلى إنجلترا وبدأت عملي هناك بالجامعة.

كنت — منذ عودتي إلى مصر عام ١٩٥٢م — مواظبًا على نشر مقالاتي الأسبوعية في مجلة روزاليوسف، بل لقد وصل الأمر — عندما التحق فتحي غانم بأخبار اليوم — أن

كلفني الأستاذ إحسان عبد القدوس بتحرير باب «أدب» في المجلة، وواظبت على هذا شهوْرًا عدة.

ولقد حرصت، بعد أن استقر بي الحال في لندن، على مراسلة مجلة روزاليوسف بمقالاتي في قضايا الثقافة والعلم والأدب. وكتب إحسان عبد القدوس في مارس سنة ١٩٥٥م مقاله الشهير «الرجل الذي سرقه الإنجليز» دعا فيه إلى عودتي إلى الجامعة في مصر، ورددت عليه بمقال موجز أرحّب فيه بهذه العودة إن وافق المسئولون.

التفرغ للواجب الوطني

لكن المسئولين لم يوافقوا بالطبع، وهكذا بقيت في لندن حتى يوليو سنة ١٩٥٦م عندما أمّم جمال عبد الناصر قناة السويس. وأحسست بطبيعة الحال أن واجبي أن أدافع عن هذا العمل، وأن أشرح في اجتماعات النقابات في بريطانيا تاريخ المظالم التي وقعت على شعب مصر عند بناء هذه القناة، وسيطرة الأجانب عليها.

وحرصًا مني على عدم إحراج الكلية التي أعمل بها، قررت الاستقالة من عملي والتفرغ لهذا الواجب الوطني. وبالفعل ذهبت إلى مدن بريطانيا المختلفة، حيث كان الطلب شديدًا على توضيح وجهة نظر مصر في التأميم. وكانت الاجتماعات هي في الأساس اجتماعات دعت إليها نقابات العمال التي عارضت الحرب ضد مصر، وانتهت الأمور إلى اجتماع الطرف الأغر الشهير الذي خطب فيه نواب حزب العمال، كما خطبت فيه شارحًا وجهة نظر مصر. ولقد قدّر أيامها أن عددًا من حضروا هذا الاجتماع الجماهيري يزيد عن الخمسين ألفًا. وهكذا عدت إلى القاهرة من جديد في ديسمبر سنة ١٩٥٦م، ولم أكن أدري ماذا سأفعل بالقاهرة. وبعد وصولي بأيام فوجئت باتصال من خالد محيي الدين — وكان قد بدأ في إصدار جريدة المساء — يعرض عليّ أن أعمل معه في الجريدة.

أصبحت صحفيًا

وبطبيعة الحال وافقت؛ لأنه لم يكن هناك عمل آخر. وهكذا أصبحت صحفيًا بعد أن كنت مدرسًا جامعيًا. وبدأت أكتب في الشئون العربية، وساعد على ذلك أن الجريدة أرسلتني في زيارات عربية متعددة، منها مثلًا أنني كنت أول صحفي مصري يدخل قطاع غزة بعد جلاء اليهود عنها في يناير سنة ١٩٥٧م، كما سافرت إلى الأردن وسوريا ولبنان والعراق، واجتمعت بعدد من زعماء تلك البلدان، وأدى عملي الصحفي إلى توثيق صلتي بهم.

ذكريات من حياتي

وقد ظللت في هذا العمل الصحفي إلى يناير سنة ١٩٥٩م، حيث جرى اعتقالى مرة أخرى ضمن حملة اعتقال جميع اليساريين المشتغلين بالعمل العام. ومن أطرف ذكريات تلك المرحلة (مرحلة العمل في جريدة المساء) أنني كنت قد أرسلت بحثين علميين إلى مجلة بيومترمكا Biometrika البريطانية وأنا في لندن، ولم تتيسر الموافقة على نشرهما — ونشرتهما فعلاً — إلا بعد تركي بريطانيا والتحاقي بجريدة المساء. ولا أعرف كيف أرسلت المجلة العلمية نُسخًا من بحوثي على جريدة المساء. وطبعًا كنت منهمكًا آنذاك في شئون الصحافة حتى بدت لي هذه الأبحاث وكأنها شيء غريب عليّ، مع أنني كاتبها منذ سنتين. والأغرب من هذا أنني فوجئت ذات صباح في جريدة المساء بمدير جامعة أسيوط — الدكتور سليمان حزين — يطرق بابي، ورحبت به كثيرًا وإن كنت لم أدرك سبب الزيارة، وقال لي إنه كان في زيارة لأستاذي محمد مرسى أحمد، وكان آنذاك وكيلًا لجامعة القاهرة، يسأله أن يرشح لجامعة أسيوط أستاذًا مساعدًا للرياضة البحتة في كلية العلوم، وإن الدكتور مرسى رشحني!

وقلت له إنني غارق لأذني في عملي الصحفي بالقاهرة، وأنا أفضله طبعًا على عملي بأسيوط. وعلى أية حال، فقد كان تقديري أن كمال الدين حسين وزير التعليم آنذاك لن يوافق على عودتي إلى الجامعة.

لكن سليمان حزين كان حريصًا على تعييني بأي شكل، وقال لي إن هناك طائفة يومية بين القاهرة وأسيوط، وإن المطلوب فقط هو أن أذهب إلى أسيوط يومين أسبوعيًا أحاضر فيهما في الرياضة البحتة، ولا مانع من أن أستمّر في عملي بالصحافة بقية أيام الأسبوع، أما موافقة كمال الدين حسين فقد قال حزين: اترك لي هذا الأمر وأنا كفيل بإقناعه.

وبالفعل أعلنت جامعة أسيوط في الصحف عن وظيفة أستاذ مساعد في الرياضة البحتة، وخوفًا من أن أكون لم أنتبه للإعلان، أرسل لي سليمان حزين نسخة منه وطلبًا للتعيين لكي أملاه، وبالفعل أرسلت طلب التعيين إلى جامعة أسيوط بعد أن ملأته، وبقيت منتظرًا النتيجة.

إلى أن فوجئت بدخول سليمان حزين مرةً أخرى إلى مكنتي في جريدة المساء، وقال، وهو في أشد حالات الخجل: إنه فشل في إقناع كمال الدين حسين بالموافقة على تعييني أستاذًا مساعدًا بجامعة أسيوط.

وهكذا بقيت في عملي الصحفي إلى أن جرى اعتقالى في حملة أول يناير سنة ١٩٥٩م ضمن مئات من اليساريين المصريين، ثم جرى تقديمي إلى مجلس عسكري برئاسة اللواء

هلال عبد الله هلال مدير سلاح المدفعية، وكان معي في المحاكمة الدكتور فؤاد مرسي والدكتور إسماعيل صبري والأستاذ محمد سيد أحمد والأستاذ محمود العالم وآخرون، وربما كان العدد الذي قُدم للمحاكمة واحدًا وستين.

مع أن هذا المجلس العسكري حكم ببراءتي إلا أنني بقيت في معتقل الواحات حتى ٣ أبريل سنة ١٩٦٤م، عندما صدر قرار عبد الناصر بالإفراج عن كل اليساريين. لقد بقيت في المعتقل خمس سنوات وثلاثة شهور، خرجت بعدها وأنا لا أعرف إن كنت سوف أعود للعمل للصحافة أم لا.

لكنني فوجئت بصدر قرار جمهوري بتعييني مديرًا عامًا للبحوث في وزارة الخزانة في يوليو ١٩٦٤م، وكان وزير الخزانة آنذاك (الدكتور نزيه ضيف) زميلًا لي في الدراسة بالمرحلة الثانوية، وكان هو الذي أبلغ عبد الناصر باحتياجه لي للعمل معه بالوزارة. ومع أنني لم أكن متحمسًا أبدًا للعمل بالدواوين الحكومية إلا أنني بالطبع شكرت الدكتور نزيه على مبادرته، وبقيت أعمل معه في مكتبه نحو عام ونصف العام، إلى أن اتصل بي أستاذي الدكتور محمد مرسي أحمد — وكان آنذاك مديرًا لجامعة عين شمس — وأبلغني أن كرسي الرياضة البحتة في علوم عين شمس قد أصبح شاغراً بوفاة شاغله، وأنهم ينوون أن يعلنوا عن هذه الوظيفة في الصحف، واقترح أن أتقدم ضمن المتقدمين.

عبد الناصر يوافق على تعييني بالجامعة

وبالفعل تقدمت بطلب لشغل هذا الكرسي، وخوفًا من أن أواجه معارضة أجهزة الأمن في عودتي إلى الجامعة، أرسلت خطابًا إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل أشرح له الموقف، وأرجوه التدخل حتى لا يتعطل الموضوع مرة أخرى، كما حدث في الجامعة أسيوط، وكان الأستاذ هيكل كريمًا في موقفه، فقد اتصل بالرئيس عبد الناصر فعلاً ثم اتصل بي هاتفياً، وأكد لي موافقة الرئيس عبد الناصر على عودتي إلى الجامعة إن رأت الجامعة أنها في حاجة لي.

وقد اختارتني اللجنة العلمية لشغل كرسي الرياضة البحتة فعلاً، وبقيت شهرين بعد ذلك، إلى أن أصدر مجلس جامعة عين شمس قرارًا بتعييني. وهكذا عدت إلى الجامعة في يناير ١٩٦٦م، وبقيت فيها أدرّس وأشرف على رسائل علمية حتى اليوم.

ذكريات الإسكندرية

عشت في الإسكندرية ست سنوات (١٩٤٤-١٩٥٠م) معيدًا بكلية العلوم بجامعة الإسكندرية، وذكرياتي السياسية عن تلك الحقبة إنما تعود إلى أكثر من خمسين عامًا. ومع أنني اشتهرت في شبابي بقوة الذاكرة، إلا أن وضعي الحالي — وقد بلغت السابعة والسبعين — لا يسمح لي بالثقة الكاملة في هذه الذاكرة. وقد حاولت أن أستعيد مع بعض الأصدقاء، ممن زاملوني في تلك الحقبة بالإسكندرية، بعضًا من هذه الذكريات وأحداثها ... ولذلك فإنني أرجو ألا أكون قد أخطأت في بعض التفاصيل.

ولقد أشرت في مقال سابق (هلال، ديسمبر ٢٠٠٠م) إلى مجموعة المعيينين في كلية العلوم الذين شكّلوا حلقة دراسية ماركسية لمناقشة الأوضاع في مصر، خصوصًا الاحتلال البريطاني ومشكلة الفقر، وكانت هناك بالقاهرة حلقات أوسع بكلية العلوم كانت لنا نموذجًا يُحتذى.

وبالطبع سعينا إلى تدعيم صلاتنا بقوى المعارضة الأخرى في أوساط الشباب، وخصوصًا شباب الطليعة الوفدية، وإلى حدّ ما شباب مصر الفتاة من الطلاب، كما سعينا إلى تجنيد أعداد من طلاب الجامعة إلى وجهات نظرنا وإلى حلقتنا، ونجحنا في ذلك نجاحًا كبيرًا، فأصبحت لدينا أعداد غير قليلة في كليات العلوم والحقوق والطب والآداب في زمن قصير. وهكذا تشكّل تنظيم ماركسي داخل جامعة الإسكندرية. ومع أن اهتمامنا انصرف في مبدأ الأمر إلى تثقيف الأعضاء بالفكر اليساري، مع تجنب العمل السياسي قبل أن تتكون مجموعة فكرية يوثق بها ويعتمد على مبادراتها، فإن أحداث البلاد السياسية المتسارعة قد اضطررتنا إلى دخول حلبة العمل السياسي، مستعينين في ذلك بصلاتنا القوية بالطليعة الوفدية التي كانت تتقارب في آرائها السياسية مع آرائنا.

ذكريات من حياتي

ولقد وقعت أحداث ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦م بالقاهرة، وقادت هذه الأحداث اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التي كان الماركسيون القاهريون عمادها. وكان إسماعيل صدقي هو رئيس الوزراء آنذاك. ولقد أطلق جنود الاحتلال البريطاني من ثكنات قصر النيل (مكان فندق هيلتون النيل ومبنى الجامعة العربية اليوم) النار على المتظاهرين، فسقط عدد من الشهداء والجرحى، وأدى هذا إلى غليان وطني عارم.

ومع أن الإسكندرية لم تشترك في أحداث ٢١ فبراير، فإن أحداث ٥ مارس بالإسكندرية كانت تجاوزاً مع ما حدث بالقاهرة، وإن كانت أكثر عنفاً من جانب المتظاهرين الذين أحرقوا مراكز حراسة القوات البريطانية في محطة الرمل وفي أماكن أخرى، ومات في هذه الأحداث عدد من الجنود البريطانيين.

لقد كانت هذه السنوات هي سنوات مفاوضات إسماعيل صدقي مع وزير خارجية بريطانية إيرنست بيفن، التي انتهت في آخر الأمر بما عُرف باتفاق صدقي-بيفن، وكانت كل القوى الوطنية في مصر معارضة لمشروع هذا الاتفاق، وكان حزب الوفد بما له من نفوذ واسع في مقدمة المعارضين.

معارضة اتفاق صدقي-بيفن

وأذكر أنه في شهر أبريل من عام ١٩٤٦م قامت مظاهرة من كليتي العلوم والحقوق بجامعة الإسكندرية (وكانت هاتان الكليتان تشغلان مباني مدرسة العباسية الثانوية التي تقع على ربوة عالية في حي محرم بك) للتعبير عن معارضة مشروع اتفاق صدقي-بيفن، وكانت قوات الشرطة تقف أسفل الربوة لاعتراض المظاهرة وتفريقها بالقوة إن لزم الأمر. ثم وقع حادث مفاجئ نهلنا له جميعاً؛ ذلك أن طالباً من فوق الربوة أطلق النار على أحد ضباط الشرطة فأرداه قتيلاً. وحتى اليوم لا نعلم من هو هذا الطالب الذي قام بهذا العمل الاستفزازي الدنيء، وإن كانت شكوكنا آنذاك اتجهت إلى شباب مصر الفتاة من الطلاب.

وبالطبع كان رد فعل الشرطة عنيفاً؛ إذ حوصرت مباني الكليتين بالكامل، وأطلق الرصاص على مباني الكلية بشكل عشوائي، وألقي القبض على أعضاء هيئة التدريس الذين حاولوا الخروج إلى الطريق العام. وظل هذا الحصار مضروباً حول الجامعة من الصباح إلى منتصف الليل، عندما حضر وزير التعليم (محمد العشماوي باشا) من القاهرة بالطائرة، وأمر برفع الحصار عن الجامعة التي احتلتها قوات الجيش في الصباح.

وقمنا، ونحن محاصرون، بكتابة مذكرة احتجاج على هذا الحصار، ونجحنا في الحصول على توقيع عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس على المذكرة، وكان في مقدمة الموقعين عميد كلية العلوم الدكتور حسين فوزي وعميد كلية الحقوق الدكتور عبد المعطي خيال، وإن كان بعض أساتذة كلية العلوم قد رفضوا التوقيع.

وكانت المشكلة بعد جمع التوقيعات هي كيفية إرسال المذكرة إلى صحيفة المعارضة الرئيسية (الوفد المصري)، وتفتّق ذهني عن حل، وهو أن أتصل تليفونياً بصديق لي بالإسكندرية، وأن أُملي عليه نص المذكرة التي كانت قصيرةً على أي حال، ولما ذهب هذا الصديق إلى مكتب التلغراف لإرسال البرقية رفض موظف البريد إرسالها وعليها توقيع عام مثل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وصمم على وجود اسم لشخص يمكن مساءلته. ولم يجد هذا الصديق مفرّاً من إعطاء اسمي. وهكذا ظهرت برقية الاحتجاج في اليوم التالي في صحيفة الوفد المصري وعليها التوقيع التالي: أعضاء هيئة التدريس «عنهم عبد العظيم أنيس».

وبالطبع هاج صدقي باشا من هذه البرقية، وطلب من العشماوي باشا التحقيق في الموضوع. وظن الوزير أن الموقع على هذه البرقية أستاذ بالجامعة وليس معيداً صغيراً، واستدعاني إلى مكتب مدير الجامعة للتحقيق معي، وحضرت في صحبة الدكتور حسين فوزي عميد الكلية، وكان من حسن حظي أنه كان في جيبني نص مذكرة الاحتجاج وعليها التوقيعات، بما في ذلك توقيع عميدي العلوم والحقوق، وعندما قدمتها للوزير وأكدت له أن هذا كان موقفاً جماعياً، أسقط في يده ولم يستطع معاقبتي.

لكن اسمي ظل محفوراً لدى السلطات، في انتظار مناسبة أخرى للانتقام، وجاءت هذه المناسبة في يوليو عام ١٩٤٦م في حملة صدقي المشهورة التي اعتقل فيها العشرات من المثقفين المصريين، بما في ذلك محمد مندور وزكي عبد القادر. وكنت بطبيعة الحال في طليعة المطلوب اعتقالهم بالإسكندرية.

الحظ في صالحي

لكن الحظ لعب دوره مرة أخرى في مساعدتي، فقد كنت كثير التردد على منزل نائب سعدي بمحرم بك بالإسكندرية؛ لصلة تربطني بأولاده. وظن البوليس أنني أقيم هناك، وهكذا ذهبوا لتفتيش منزله وهم لا يعلمون أنه نائب بالبرلمان. فلما سألهم إن كان لديهم أمر من

ذكريات من حياتي

رئيس البرلمان بذلك أُسقط في أيديهم، ثم اتصلوا بحكمدار الإسكندرية يسألونه الرأي قبل تفتيش المنزل، فأمرهم بتفتيش المنزل مهما كان الأمر.

وبالطبع لم يجدوني ولم يجدوا أي شيء يُهمهم، ولم يسكت النائب؛ إذ تقدم باستجواب في البرلمان، وكانت العلاقات قد بدأت تسوء بين رئيس الوزراء وحزب السعديين، فاشتعلت جلسة البرلمان هجوماً على الحكومة وعلى رئيسها. وألقى صدقي باشا بياناً في البرلمان قال فيه إن التفتيش تم بحثاً عن معيد شيوعي، وإن الضابط الذي قام بذلك نُقل إلى أسوان عقاباً له على هذا الخطأ. وصدرت الصحف بمانشيت عريض في الصفحة الأولى بوقائع الجلسة، واسمي بطبيعة الحال موجود في ذلك المانشيت.

وقد قرأت كل ذلك وأنا أقيم عند صديق قاهري يملك فيلا بالإسكندرية، ولم أسلم نفسي للشرطة حتى انتهت القضية بالإفراج عن الجميع، فعدت إلى الجامعة. وسألني وكيل النيابة أسئلة شكلية ثم أفرج عني في الحال؛ خصوصاً عندما علم بإضراب طلاب كلية العلوم احتجاجاً على اعتقاله. وطلب وكيل النيابة مني الذهاب إلى الكلية فوراً حتى يراني الجميع وينتهي الموضوع، وهو ما تم بالفعل.

الحدث الثاني المهم الذي جرى بالإسكندرية، وأدى إلى اشتعال مدّ ثوري به؛ هو موضوع إضراب الشرطة يومي ٥ و٦ أبريل من عام ١٩٤٨ م. وبالطبع فهذا الإضراب شمل القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الأخرى. وكان الأساس في هذا الإضراب هو المطالبة بزيادة الرواتب. وبالطبع كان لهذا الحدث طعم خاص؛ لأنه لم يسبق له وقوع، ولم تكن لقوى التمرد في مصر يد فيه، ولكنه أخذ طعماً خاصاً بالإسكندرية؛ إذ تحول إلى هبة شعبية شملت كل طوائف الشعب، وخصوصاً العمال والطلاب الذين ساندوا المظاهرات التي قامت بها قوات الشرطة بالإسكندرية، وانضموا إليها، وامتلاّت بهم ساحات الميادين العامة، وخصوصاً ساحة المنشية، وكان جنود الشرطة يمشون في مظاهراتهم رافعين بنادقهم إلى السماء، وعلى أعلى كل سونكي منها رغيف عيش.

وشعر الشعب أنه بلا حكومة تتحكم في أعماله، حتى إن بعض الظرفاء من أبناء الشعب كانوا يصيحون في الشعراء وهم يضحكون: «مافيش حكومة، اللي عايز يشلح النهارده يقدر.»

وقد كان لهذا الهيجان الشعبي بالإسكندرية أسبابه الخاصة، وأتذكر، على وجه الخصوص، مسألتين ساهمتا في هذا الالتهاب الشعبي؛ أولاهما مطالب العمال بعدما توقفت

بعض المصانع عن العمل أو استغنت عن بعض العمال أو خفضت أجورهم، وبمعنى آخر كان هناك اختمار ثوري عمالي، خصوصاً في أوساط عمال مصانع كرموز كالغزل الأهلية، ولقد كان الطلبة ومعيدو الجامعة اليساريون متحمسين للدفاع عن مطالب العمال، وتعبئة الرأي العام السكندري في صفهم، وساعد على ذلك أن زملاءنا في القاهرة كانوا قد بدءوا في إصدار صحيفة أسبوعية تسمى «الجماهير»، وكنا، نحن المعيدون، نقوم بتوزيع هذه المجلة علناً في أحياء العمال بالإسكندرية وعلى محطات ترام الرمل، وكان هذا محل اندهاش أساتذة الجامعة؛ الذين كانوا يشاهدوننا وهم في الترام ونحن على الأرصفة ننادي على جريدة الجماهير كأبي بائع صحف.

أما المسألة الثانية ذات الصلة فهي ما عُرف بالإسكندرية بمسألة سعد فريد. كان سعد فريد طالباً بكلية العلوم قام بتوزيع منشور مساند للعمال في حي كرموز، وقد قبضت عليه الشرطة قبل أحداث ٥ و٦ أبريل ومعه العديد من نسخ المنشور، ويبدو أن الحكومة قد رأت فرصة في هذا الموضوع لتأديب طلاب الإسكندرية المشاغبين، فأجرت لسعد فريد محاكمة سريعة وحكمت عليه المحكمة بستة أشهر سجنًا، وقد أثار الحكم على سعد فريد ثائرة طلاب الجامعة؛ فقد كان هذا أول حكم بالسجن يصدر على طالب بالجامعة لعمل سياسي.

وبدأت إضرابات الطلاب، لكنها لم تحقق نتيجة في مسألة سعد فريد. ثم جاء إضراب البوليس وامتلتأت ساحات الإسكندرية — وخصوصاً المنشية — بالجماهير الثائرة، وأثار الطلاب المشتركون في المظاهرات مسألة سعد فريد من جديد، وقررت مجموعة منهم الاتجاه إلى سجن الحدره لإخراج سعد فريد منه، لكن سلطات سجن الحدره أوهمتهم أن سعد فريد أُفرج عنه فعلاً.

في هذا الجو الجماهيري الثائر ينبغي أن أذكر واقعتين هامتين: الأولى أننا قررنا توزيع منشور باسم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني يساند المطالب الشعبية، سواء مطالب الشرطة أو العمال أو الطلبة، وقد صَدَرْنَا هذا المنشور بشعار جديد «تسقط الملكية وتحيا الجمهورية»، وكان هذا أول منشور يوزع في مصر تحت هذا الشعار الثوري، وقد أشارت إليه صحيفة الأهرام في اليوم التالي، وإن لم تذكر الشعار نفسه واكتفت بالقول إن منشورًا ثوريًا وُزِعَ بالإسكندرية.

وللتاريخ، كان الشاعر كمال عبد الحليم هو الذي كتب الصياغة الأولى للمنشور وإن كنت قد عدّلت فيه، وقمت بطبع المنشور في مطبعة عادية في محرم بك، قبلت طبعه لأنه لا توجد حكومة! وأشرفت على توصيله لمن قاموا بالتوزيع في أحياء الإسكندرية المختلفة.

ذكريات من حياتي

أما الواقعة الثانية فتتعلق برد حكومة النقراشي على ما يجري بالإسكندرية، فقد أنزلت قوات الجيش، وملأت دباباته الميادين العامة، وبدأت قواته في إطلاق الرصاص على المتظاهرين، فسقط عدد من القتلى، وجرى هذا خصوصاً في ميدان المنشية، وكنت من مشاهدي أحداثه.

إعلان الأحكام العرفية

وفي ظني أن أحداث الإسكندرية الثورية كانت من العوامل التي جعلت حكومة النقراشي تنتهز فرصة إرسال قوات مصرية إلى فلسطين لكي تعلن الأحكام العرفية في ١٥ مايو عام ١٩٤٨م، وتعتقل كل القوى النشيطة سياسياً من اليسار وشباب الوفد، ثم جرى بعد ذلك اعتقال شباب الإخوان المسلمين عندما توقفت الحرب في فلسطين وأعلنت الهدنة. ومع أنني أفلتُ بالمصادفة من الاعتقال في ١٥ مايو، فإنني اعتُقلت في شهر يونيو، وكنت زاهباً لحضور اجتماع في منزل د. شريف حتاتة بالسيوفي، لكنه كان قد تم اعتقاله قبل ذلك بيوم، هو والشاعر كمال عبد الحليم، ورتبت الشرطة كميناً داخل المنزل للقبض على كل من يزور المنزل، وهكذا وقعت في كمين ونُقلت إلى معتقل أبو قير، وبقيت فيه لمدة ستة أشهر، ثم نُقلت مع آخرين من اليساريين وشباب الوفد إلى معتقل هايكستب في طريق الإسماعيلية، وبعد عدة أشهر نُقلت مع آخرين إلى معتقل الطور على البحر الأحمر، فعملنا إضراباً عن الطعام، استمر فيما أذكر لمدة أسبوعين، مطالبين بتحسين ظروف معيشتنا. وقد أدى هذا الإضراب إلى مرضي بعد أن كان قد انتهى بوعده من المسؤولين المحليين بتحسين ظروف معيشتنا.

وكانت وزارة حسين سري قد عادت للإعداد للانتخابات، وكان فؤاد سراج الدين «باشا» وزيراً للزراعة في تلك الحكومة، وتحدث أخي الكبير إبراهيم معه عن طريق بعض أصدقائه من الوفديين حول ظروف في الصحية، وأدى هذا إلى نقلي إلى معسكر هايكستب، حيث حضرت لجنة طبية لفحصي، ثم أصدرت قرارها بنقلي إلى مستشفى الدمرداش للعلاج من التهاب كبدي وبائي، وبقيت في المستشفى قريباً من منزل أهلي، حتى جرت الانتخابات في آخر عام ١٩٤٩م، وحصل الوفد على أغلبية مقاعد البرلمان، وتشكلت حكومة الوفد التي أفرجت عن جميع المعتقلين في يناير عام ١٩٥٠م.

بقيت نقطة واحد ينبغي توضيحها؛ فقد ورد في أحد كتب الدكتور رفعت السعيد في وصفه لأحداث الإسكندرية أنني وقفت في ميدان المنشية بين المتظاهرين، وألقيت قصيدة هذا مطلعها:

عساكر الجيش والبوليس خطبكمو خطب البلاد فعادوا من يعاديهما

وبالطبع وسط أزيز رصاص دبابات الجيش لم يكن هناك مجال لإلقاء قصائد ولا يحزنون. والحقيقة أن هذه القصيدة أُلقيت في احتفال بمعتقل الطور بعد مرور سنة على إضراب البوليس، وقد حضر جنود وضباط الشرطة بعدُ في المعتقل هذا الاحتفال، وصفقوا كثيرًا للخطب والقصائد التي أُلقيت فيه.

ذكريات لندن

عشت في لندن فترتين متقاربتين من حياتي؛ الفترة الأولى هي التي كنت أُعد فيها رسالة الدكتوراه، وهي من سبتمبر ١٩٥٠م حتى سبتمبر ١٩٥٢م، وبعدها عدت إلى القاهرة حيث عُيِّنت مدرّساً بكلية العلوم، جامعة القاهرة، قسم الرياضة البحتة.

وجاءت لي فرصة تعييني مدرّساً بإحدى كليات جامعة لندن، في الفترة من مارس ١٩٥٥م حتى نوفمبر ١٩٥٦م، وهكذا عشت الفترة الثانية في لندن حتى جاء تأميم قناة السويس في يونيو سنة ١٩٥٦م، فأثرت الاستقالة من عملي في لندن؛ حتى أتفرغ للعمل الجماهيري الذي كان مطلوباً في بريطانيا للدفاع عن وجهة نظر مصر في تأميم القناة. ولقد فكرت في الفترة الأولى — فترة دراسة الدكتوراه — كيف يمكن خدمة شعب مصر ونحن في الخارج، وانتهيت مع زملاء آخرين إلى فكرتين أساسيتين: الأولى أن نعرّف الشعب البريطاني بحقيقة ما يجري في مصر قدر الإمكان، ومن وجهة النظر الشعبية، أي من وجهة نظر العمال والفلاحين والطبقة الوسطى، وخصوصاً شرائحها المتدنية. والفكرة الثانية هي أن نكون على اتصال بالأحداث المهمة التي تجري في مصر، وأن نبدي رأينا فيها قدر الإمكان؛ حتى يشعر المسؤولون في مصر أن طلاب البعثات المصريين يفكرون في مصر ويطالبون أن يؤخذ رأيهم في الحسبان.

تشكيل لجنة وطنية

وقد وصلت إلى قناة أن الخطوة الأولى لتحقيق هاتين الفكرتين تتمثل في تشكيل لجنة وطنية، تكون بمثابة المحرك الأول لكل هذا العمل، وهكذا تشكلت اللجنة الوطنية من الدكتور فايق فريد والدكتورة حكمت أبو زيد (التي أصبحت وزيرة الشؤون الاجتماعية خلال حكم عبد الناصر) والدكتور محمد عبد الحليم وكاتب هذه السطور.

ذكريات من حياتي

وكان العمل الأول لنا هو إصدار نشرة غير دورية توزّع على النقابات البريطانية اسمها «السلام والاستقلال»، وكان لهذا الاسم قصة أود أن أشرحها، لقد سبقنا في هذا العمل الصديق عبد المعبود الجبيلي الذي كان يدرس لدكتوراه الدولة في معمل كوري بباريس، وقد أرسل لي نسخة من نشرته التي كانت تُكتب بالفرنسية طبعًا، وتوزّع على النقابات الفرنسية، وتحتوي على المهم من أخبار مصر التي يهمنا إطلاع الرأي العام الأوروبي عليها.

وأرسل لي عبد المعبود نسخة من نشرته، وابتدأنا في أول الأمر بترجمتها إلى الإنجليزية وتوزيعها على النقابات البريطانية بالبريد، ثم أخذنا بعد ذلك في تغيير مادة نشرتنا عن نشرة باريس، وإن احتفظنا بالاسم نفسه «السلام والاستقلال».

كما قمت، عند وقوع أحداث مهمة في مصر، بكتابة مقال تفسيري في صحيفة الحزب الشيوعي الإنجليزي الـ «ديلي وركر» باسم مستعار هو «ص. الأيوبي» (Ayoubi)، ولكن لم يكن للجنة الوطنية علاقة بهذا العمل.

أما خدمة الفكرة الثانية التي تمثلت في أن نكون على صلة بأحداث مصر، وأن يكون رأيًا قدر الإمكان معروفًا وذا تأثير على هذه الأحداث؛ فقد تمثل ذلك في دعوة اللجنة الوطنية طلاب البعثات في مدن بريطانيا المختلفة إلى الاجتماع في النادي المصري بلندن، ومناقشة هذه الأحداث ثم إرسال رأيًا إلى المسؤولين في مصر بعد ذلك.

وقد حققت هذه الفكرة نجاحًا كبيرًا، ونجحنا في تنظيم عدة مؤتمرات في لندن في المناسبات الوطنية المختلفة، في مقدمتها مناسبة قيام الوزارة الوفدية بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وحوادث الصدام بين قوات البوليس المصري والجيش البريطاني في الإسماعيلية، وبالطبع أعلنًا تضامنًا مع إلغاء المعاهدة، وأدنا العمل البريطاني الصدامي في أحداث الإسماعيلية.

أكبر مؤتمرين

إلا أن أكبر مؤتمرين دعونا إليهما وتوافد الطلاب المصريون من كافة المدن لحضورهما، فكانا بمناسبة حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢م، ثم بمناسبة وقوع الثورة في يوليو ١٩٥٢م.

في المؤتمر الأول الذي انعقد في ٢٨ يناير ١٩٥٢م (بعد حريق القاهرة) كان الطلاب في حالة غليان، ومع أننا لم نكن نعرف على وجه اليقين من هم الذين قاموا بعملية الحريق،

فإن شكوكنا آنذاك كانت حول دور السراي الملكية في هذه العملية البشعة للتخلص من الوزارة الوفدية، لكننا بالطبع لم نكن نملك أدلة حاسمة، المهم أن هذه الشكوك انعكست في المؤتمر حين قام أحد طلاب البعثات، الدكتور عبد الحميد أمين، نجل الكاتب المعروف أحمد أمين، وطالب الملك فاروق أن يتنحى عن العرش، واحتبست الأنفاس بعد سماع كلمة عبد الحميد، ومما زاد من الحرج أن وكيل مكتب البعثات (دكتور عبد العزيز عتيق) كان حاضراً المؤتمر، وهو بالمناسبة زوج شقيقة الدكتور عبد الحميد أمين.

المهم انتهى المؤتمر بسماع إقالة وزارة مصطفى النحاس، وبقينا شهوياً عدة في حالة غليان، وإن كنا لا نعرف ماذا نفعل.

حتى فوجئنا بوقوع ثورة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وقد أثار هذا الحدث الكبير حيرتنا في مبدأ الأمر؛ إذ كيف يستولي الجيش على السلطة والقوات البريطانية موجودة في القنال، ما لم يكن هناك تنسيق بينها وبين قادة هذا العمل؟ كان هذا الخاطر الأول لنا، لكننا سمعنا أن هناك ضابطاً «أحمر» في قيادة الثورة هو خالد محيي الدين، وهذا يناقض الخاطر الأول.

واتجهت خواطرنا أيضاً إلى دور أمريكي في هذه الحركة، يوم أذيع أن علي صبري كُلف بالاتصال بالسفارة الأمريكية.

لكننا حزمنا أمرنا في نهاية الأمر بتأييد الثورة عندما أعلن عن رحيل الملك وتنازله عن العرش، وعن قانون جديد للإصلاح الزراعي، واتخذ مؤتمراً قراراً بهذا التأييد، وأرسلت به برقية إلى الإذاعة المصرية حيث أذيع على الفور.

والآن أتحوّل إلى الفترة الثانية التي عشتها في لندن مدرساً بإحدى كليات الجامعة. لقد وصلت إلى لندن لتسلّم عملي بالجامعة في فبراير (أو مارس) ١٩٥٥م قادماً من بيروت، وكنت قد غادرت القاهرة في نوفمبر ١٩٥٤م (بعد فصلي من جامعة القاهرة)؛ لتدريس مقرر في الإحصاء باللغة العربية في فرع معهد الإحصاء الدولي ببيروت لمدة ثلاثة شهور.

وقد قبلت القيام بهذا العمل في انتظار قرار اختياري أو اختيار غيري في وظيفة لندن، ولحسن الحظ قررت الكلية اختياري، وأرسلت لي خطاباً على بيروت بذلك، وكانت فترة بيروت هي الفترة التي كتبت فيها مقالاتي الثلاثة عن الرواية المصرية، واتفقت فيها مع دار نشر بيروتية على نشر كتاب (في الثقافة المصرية)، وهو الكتاب الذي احتوى على

ذكريات من حياتي

مقالاتي ومقالات الصديق محمود أمين العالم في النقد الأدبي، وتكفل الصديق اللبناني محمد دكروب بالإشراف على إخراجه كما قام الشهيد حسين مرده بكتابة مقدمة، وقد أثار هذا الكتاب في السنوات الأولى لصدوره ضجة كبيرة في أوساط الشباب.

المهم تفرغت في لندن لعملي العلمي؛ من إعداد المحاضرات والتركيز على البحوث، بحيث لم يكن عندي وقت للعمل السياسي، وكنت أكتفي في ذلك بحضور الاجتماعات السياسية المهمة، وبتوثيق علاقتي بحركة «تحرير المستعمرات»، التي كانت بمثابة مظلة واسعة تحطم جميع أعوان اليسار المعادي للاستعمار، بقيادة نائب عمالي يساري معروف فينر بروكواي، وكان اهتمام هذه الهيئة الأساسي بالمستعمرات البريطانية في أفريقيا آنذاك مثل غانا وأوغندا ونيجيريا ... إلخ.

وعند انتهاء عملي بالكلية في أواخر يونيو ١٩٥٢م، قررت الاستجمام أنا والعائلة (زوجتي وابنتي منى) في جزيرة من جزر المانش تدعى جيرنسي فيما أذكر، ذهبنا لقضاء شهر يوليو هناك، وتمتعنا بجمال الطبيعة، وبجو الريف الذي أفقده دائماً باعتباري قاهريراً حقاً، مثلاً أتذكر أن الخضرة والأبقار كانت تملأ مساحة الفضاء أمام الفندق الذي نزلنا فيه.

تأميم القناة

حتى جاء يوم في يوليو قضيناه بطوله خارج الفندق، وعندما عدنا في المساء ونزلنا لتناول العشاء كالعادة في قاعة الطعام، فوجئنا بالحاضرين وكأن على رؤوسهم الطير، لكن صديقاً هندياً انحنى عليّ وقال بصوت خافت: «ألم تسمع؟ لقد أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس». ولم أصدق في مبدأ الأمر وحسبته يهزل كالعادة، ولكن أكد الخبر وطلب مني أن أسمع B.B.C للتأكد.

وقضيت تلك الليلة دون نوم عملياً، أفكر ماذا أعمل في مثل هذا الوقت، هل أستقيل من عملي مثلاً وأتفرغ للدفاع عن تأميم القناة؟

وفي الصباح اتصلت بسكرتيرة «حركة تحرير المستعمرات»، وهي سيدة إنجليزية تمتاز بالنشاط والعمل الجماهيري الواسع، وقالت لي: أين أنت؟ إننا نبحث عنك في كل مكان؛ لأننا في حاجة إلى مثقف مصري يشرح لأعضاء النقابات في الاجتماعات التي نُعدها في المدن المختلفة وجهة نظر مصر. قلت: إنني سوف أعود إلى لندن بعد يومين.

وكانت هذه المكالمات الهاتفية حاسمة في اتخاذ قراري بالاستقالة من عملي؛ منعا لإحراج كليتي من ناحية، ولأخذ كامل حريتي في هذا النشاط الجديد، وأبرقت إلى الصديق محمود العالم بقراري الاستقالة في اليوم نفسه الذي أرسلت فيه خطاب استقالتني لعميد الكلية.

نشاط مكثف دفاعاً عن القناة

وعدت إلى لندن، وبدأت أسافر إلى مدن بريطانيا المختلفة وفق الجدول الذي وضعته «حركة تحرير المستعمرات»، للحديث في اجتماعات النقابات العمالية ... في مانشستر وشيفيلد، وأدنبره، وليفربول، وبرمنجهام ... إلخ، وتصادف حضور اثنين من العاملين في الإذاعة المصرية هما عبد العزيز فهمي ويحيى أبو بكر، فقاما بحضور بعض هذه الاجتماعات وتسجيل ما جرى فيها، خصوصاً الكلمات التي كنت ألقياها دفاعاً عن التأميم، وشرحاً للمظالم التي حاقت بمصر عند بناء القناة.

والغريب في كل هذا النشاط أن السفارة المصرية في لندن لم تحاول أن تتصل بي لمساعدتي، وأنا شخصياً لم أكن أعرف أحداً في السفارة، وكنت أخشى من الاتصال بالسفارة باعتباري مفصولاً من جامعة القاهرة بقرار لمجلس قيادة الثورة، أي إن السفارة سوف تعتبرني — إن اتصلت بأحد فيها — معادياً للنظام في القاهرة.

وقد تبينت صحة هذه المخاوف عندما فوجئت، وأنا في قمة نشاطي هذا للدفاع عن تأميم القناة، باتصال هاتفي من المحق العسكري في السفارة المصرية يرجوني أن أُمّر عليه في مكتبه.

كان آنذاك قد تحدد الاجتماع الجماهيري الكبير للبريطانيين في ميدان الطرف الأغر أواخر أكتوبر، وكان قد أعلن عن المتكلمين في هذا الاجتماع، وكنت منهم، فإذا بالملحق العسكري يطلب مني أن أعتذر عن الاشتراك في هذا الاجتماع الكبير! وفيما يبدو خوفاً من أن أهاجم النظام في مصر، ولكنني رفضت طلبه وقلت له: إن الاجتماع — الذي سوف يبدأ بمظاهرات من ماربل أرش غداً تنتهي عند الطرف الأغر، ويضم خمسين ألفاً من البريطانيين — فرصة ذهبية للدفاع عن تأميم القناة، فكيف يمكن أن أعتذر عنه؟!

اجتماع الطرف الأغر

وبالفعل حدث الاجتماع الذي تكلم فيه نواب حزب العمال في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م، كما تكلمت فيه، وكان حزب العمال معارضاً للحرب، والغريب أنني بعد عودتي إلى القاهرة في

ذكريات من حياتي

أوائل ديسمبر ١٩٥٥م، فوجئت بشخص يسلم عليَّ بحرارة في مترو مصر الجديدة، وهو في ملابس مدنية، ولم أعرف في مبدأ الأمر من هو، وسألني: ألا تتذكرني؟ فقلت: آسف، مش واخذ بالي.

وإذ به الملحق العسكري الذي كان يطلب مني ألا أتحديث في اجتماع الطرف الآخر، وإذ به يعتذر عن طلبه هذا، ويقول إنها كانت تعليمات من القاهرة، وإنه أدرك خطأها بعد ذلك.

ولقد كان الدكتور مصطفى كمال حلمي — رئيس مجلس الشورى اليوم — من حضور هذا الاجتماع الجماهيري، وقد سعى إليَّ مهنتاً بعد سماع كلمتي، وطبعاً، فإن صداقتنا قديمة لأننا خريجو كلية العلوم.

ومن المفارقات المثيرة للضحك أن إحدى الصحف البريطانية، وأظنها «الديلي تليجراف»، كتبت بعد اجتماع الطرف الآخر مقالاً ادعت فيه أن عبد الناصر أرسل واحداً من مساعديه الإعلاميين للتحديث في الاجتماع، وربما كان المقصود الأستاذ محمود أنيس الذي كان يعمل في مصلحة الاستعلامات.

ثم أدركت الصحيفة خطأها، واتصل بي أحد محرريها تليفونياً، وتأكد أنني مدرس بلندن، فكتب اعتذاراً بعد ذلك عن هذا الخطأ.

وقررت العودة إلى مصر أنا وأسرتي، خصوصاً أن الأجهزة البريطانية بدأت تطاردني وتساءل عني أصحاب المنازل التي أقمت بها، ولكن كيف الذهاب إلى مصر ومطار القاهرة مغلق بسبب الحرب، ولا يوجد طيران مدني بين مصر وبريطانيا؟

لا مفر إذن من الذهاب جواً إلى الخرطوم، ومن هناك نتدبر الأمر إلى القاهرة. وبالفعل وصلنا إلى الخرطوم وبقينا فيها مع عدد من الأصدقاء والأقارب، حتى جاءت أول طائرة مصرية أخذتنا إلى القاهرة في أوائل ديسمبر ١٩٥٦م.

ذكريات المساء

ليس هذا عنواناً رومانسياً، وإنما أشير هنا إلى ذكرياتي في صحيفة «المساء» المصرية، عندما عدت من بريطانيا إثر العدوان الثلاثي على مصر، في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦م. بعد أن استقلت من عملي في لندن، اتصل بي الأستاذ خالد محيي الدين عارضاً عليّ أن أعمل معه في صحيفة المساء، فقبلت لأنه لم يكن أمامي من عمل آخر.

ولا بد أنه في تخميني قد استأذن عبد الناصر قبل أن يتصل بي وأن عبد الناصر وافق على ذلك. واخترت أن أهتم بالشئون العربية في صحيفة المساء.

كانت تلك الفترة من تاريخ مصر مشرقة ومليئة بالأمال، لقد هُزم العدوان الثلاثي واضطرت القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب من سيناء ومن قطاع غزة، بعد أن دمرت خط السكة الحديد الذي يربط مصر بغزة، كما انسحبت القوات البريطانية والفرنسية من منطقة القنال. ولا شك في أن الولايات المتحدة قد ضغطت على حلفاء العدوان الثلاثي للانسحاب، بالإضافة إلى تهديد خروشوف بالتدخل العسكري إن لم يتم الانسحاب.

وكان موقف الولايات المتحدة هذا — وإيزنهاور بالذات — يعود إلى أن بريطانيا وفرنسا أخفتا عن واشنطن تفاصيل مشروع العدوان الذي تم التوقيع عليه سرّاً في معاهدة «سيفر». ولم يغفر إيزنهاور لإيدن هذا العمل، وكان التهديد بزعزعة الجنيه الإسترليني في الأسواق الدولية كافياً، لا للانسحاب فحسب، بل لإخراج إيدن من زعامة حزب المحافظين بعد ذلك. وبالطبع كانت أمام أمريكا فرصة ذهبية لكي تحل مكان القوى الاستعمارية الهرمة (بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط). وهكذا بدأ تقديم «مشروع إيزنهاور» ملء الفراغ في المنطقة، كما يزعمون، بعد الانسحاب مباشرة.

وبالطبع كان عبد الناصر يدرك أهداف مشروع إيزنهاور، لكنه في ظني كان في حرج؛ للدور الذي لعبته أمريكا في تحقيق الانسحاب، ولذلك أثر أن تبدأ الحملة على

ذكريات من حياتي

مشروع إيزنهاور في صورة خطابات من الرأي العام إلى جريدة الشعب (وكان الأستاذ لطفي واكد رئيساً لتحريرها آنذاك) تُدين المشروع. وبالطبع كانت جريدة المساء ضد المشروع، وكُتبت فيها مقالات عديدة تدينه وتفضح مراميه، لكن هذا لم يكن كافياً؛ إذ أراد هو أن تعرف واشنطن أن الشعب كله ضد المشروع.

وهكذا اتصل بي الأستاذ لطفي واكد ذات صباح، وطلب أن أزوره في مكتبه بصحيفة الشعب. فلما ذهبت وجدت علي صبري حاضراً الجلسة، ولو أنه انصرف قبل انتهاء اللقاء وقال لي لطفي واكد: إنه يريد من قوى اليسار أن تُغرق جريدة الشعب بخطابات ضد مشروع إيزنهاور، وإنه يطلب مني المعونة في هذا. وبالفعل اتصلت بالعديد من قوى اليسار راجياً منهم إرسال خطابات إلى جريدة الشعب بإدانة مشروع إيزنهاور. ونشرت الجريدة بالفعل العديد من الخطابات؛ الأمر الذي لعب دوراً في قتل المشروع في المهد.

انتصارات الحركة الوطنية العربية

وبالطبع لم تسكت واشنطن، خصوصاً بعد أن تعددت انتصارات الحركة الوطنية العربية، فطُرد الجنرال جلوب من الأردن وحل محله علي أبو نوار كقائد للجيش، وتحركت الأحزاب الوطنية في الأردن لتحقيق حكم وطني برئاسة سليمان النابلسي، حيث كان الكثير من زعماء الأحزاب الوطنية وزراء في تلك الحكومة، ومنهم على سبيل المثال شفيق أرشيدات للتعليم وعبد الحليم النمر للداخلية ... إلخ.

على أن هذا التحول في الأردن لم يظل طويلاً؛ إذ جرى انقلاب وزاري آخر وإن لم يكن انقلاباً كاملاً؛ إذ ظل سليمان النابلسي وزيراً للخارجية بعد أن كان رئيساً للوزراء، وظل عدد من وزرائه في مواقعهم، بينما تولى الرئاسة أحد الموالين للملك حسين.

كانت هذه بداية التهديد التركي بغزو سوريا من الشمال، وكان التهديد جدياً، ولعبت الأحزاب المعادية للقومية العربية دوراً في اهتزاز الأوضاع في سوريا باغتيال العقيد عدنان المالكي، الذي كان يشغل منصباً حساساً في الجيش السوري فيما أتذكر، كل هذا كان في سبتمبر سنة ١٩٥٧ م.

واختار عبد الناصر أن يرسل وحدات من الجيش المصري إلى اللاذقية، واستقبلت تلك القوات استقبلاً يفوق الوصف في سوريا. وكانت هذه هي الظروف التي سافرت فيها إلى سوريا موفداً من صحيفة المساء.

ومع أهمية البحث عن الوضع في سوريا بعد وصول القوات المصرية، إلا أنني أدركت أهمية زيارة عمان أيضاً؛ حيث كان الصراع على أشده بين الأحزاب الوطنية في الأردن

ورجال الملك حسين. وهكذا سافرت إلى عمان لقضاء ثلاثة أيام فقط، ونزلنا في فندق نادي عمان، وكان يقيم به عدد من الوزراء الأردنيين الذين يعيشون أصلاً خارج العاصمة، وهكذا توثقت صلاتي بعدد منهم؛ من بينهم شفيق أرشيدات وعبد الحليم النابلسي، وسعيت لمقابلة سليمان النابلسي وفهم الأوضاع منه، فوجدت منه عتاباً على عبد الناصر؛ لأنه يشتد، في رأيه، في معاملة الملك حسين. لكن الجو كان مكهرباً؛ خصوصاً أن الأحزاب الوطنية قد قررت عقد مؤتمرها في نابلس، وكان الملك حسين مصمماً على إفشال المؤتمر ومنع المقيمين من أعضائه في عمان من السفر إلى نابلس، إذ إنه حاصر مخارج عمان بقوات الشرطة.

وفي هذه الظروف حدث أغرب ما يمكن أن يحدث لصحفي خالي الذهن عن العمليات السرية؛ فقد اتصل بي الملحق العسكري المصري في الفندق وطلب مني أن أمرّ عليه في مكتبه، فلما ذهبت إذ به يطلب مني أن أسافر إلى نابلس فوراً، ومعني اثنان من قيادة الحركة الوطنية، في سيارة من سيارات السفارة. ولما سألته كيف ستسمح الشرطة الأردنية بخروجنا من عمان، أجاب ببساطة: لا تحمل همّ ذلك. وطلبت منه أن أعود إلى الفندق لإحضار بعض الملابس معي إلى نابلس، ولكنه رفض، ثم سألني فجأة: هل تجيد إطلاق الرصاص؟ فضحكت وقلت له إنني لم أمسك مسدساً طوال حياتي، فقال: إذن يذهب معك فاروق القاضي؛ لأنه يجيد إطلاق النار.

السفر إلى نابلس

وهكذا سافرنا في ظلام الليل إلى القدس ومعنا اثنان من قادة الأحزاب: فائق وراد؛ الذي أصبح أميناً عاماً للحزب الشيوعي الأردني بعد وفاة فؤاد نصار، والآخر هو عيسى مدانات أحد قيادات الحزب. وفي ظلام الليل لم أعرف من ركب معنا السيارة أنا وفاروق القاضي، ولكن خطر في بالي أنهما رجلان في ملابس شبه نسائية، وبالفعل عندما وصلت السيارة إلى نقطة التفتيش في مخارج عمان أبرزنا للشرطي جواز سفري وجواز سفر فاروق القاضي، فأشار إلينا بالذهاب، ولم أصدق أننا بهذه السهولة اخترقنا نقاط حصار الملك حسين، وكان المطلوب منا هو توصيل الرجلين إلى منزل القنصل المصري في القدس، ووصلنا بالفعل إلى منزله حوالي الساعة الثالثة صباحاً، فوجدناه في انتظارنا، ورحّب بنا غاية الترحيب، ومنما بضع ساعات في غرفة الجلوس، ثم قمت أنا وفاروق القاضي

ذكريات من حياتي

بالسفر وحدنا إلى نابلس مارّين برام الله، حيث استرحنا في منزل كمال ناصر (الذي اغتاله الإسرائيليون في بيروت بعد ذلك بسنين طويلة)، وتناولنا الغداء في منزله ثم ودّعناه إلى نابلس التي وصلناها في المساء، ووجدت أن المنظمين للمؤتمر قد رتبوا لي النزول في منزل قدري طوقان، فاتجهت من فوري إلى قاعة المؤتمر في نابلس، حيث حضرت جلسته الختامية، وقابلت د. عبد الرحمن شقير، زعيم الجبهة الوطنية آنذاك، وفؤاد نصار أمين عام الحزب الشيوعي الأردني، وفهمي السلفيتي، وبقية قيادة الأحزاب الأردنية. وربما يتيح لي الزمن أن أتحدث عن متعة الإقامة في بيت طوقان والأحاديث الجميلة التي دارت بيني وبين قدري طوقان والشاعرة فدوى طوقان وحافظ طوقان، وكيف ظللنا نتحاور في الأمور المختلفة حتى الصباح تقريبًا.

وكان من الواضح لي أن الملك حسين يستعد لضربة رداً على قرارات الأحزاب الوطنية، وبالفعل فلم أكد أعود إلى عمان وأنزل في نادي عمان، حتى أعلن الملك حسين الأحكام العرفية، وغير الوزارة بوزارة من الموالين له، ومنع الخروج من نادي عمان بالأمر العسكري ... وبذلت السفارة المصرية جهودها للتصريح لي بمغادرة عمان. وبالفعل غادرت عمان إلى دمشق، لكن عبد الرحمن الخميسي كان قد طُيّر خبراً لجريدة الجمهورية باعتقالي في عمان. ولم يكن الخبر بالطبع صحيحاً، وعندما وصلت إلى دمشق وعلمت بالموضوع وسألت الخميسي لماذا فعلت هذا؟ أجاب وهو يضحك: «من باب الاحتياط!»

التهديد التركي لسوريا

عندما وصلت إلى دمشق كانت أزمة التهديد التركي لسوريا في أشدها، وكانت القوات المصرية قد أخذت مواقعها، فرأيت أن من المناسب أن أزور عدداً من المدن السورية لاستكشاف الاستعدادات لمواجهة الغزو التركي المحتمل. وبالفعل ذهبت إلى المكتب الثاني (المخابرات)، وقابلت عبد الحميد السراج (رئيسه آنذاك)، وطلبت منه ترتيب التصريح لي بزيارة عدد من المواقع ... في حمص واللاذقية وحلب ... إلخ.

فرحب بذلك وأصدر لي تصريحاً بزيارة هذه الأماكن ومقابلة قادتها. وعندما علم بعض الصحفيين المصريين في دمشق بذلك أبدوا رغبتهم في أن يكونوا معي. كان معنا في السيارة حسن شاه الهاكع وأحمد سعيد مراسل وكالة الشرق الأوسط في دمشق، وصحفية ثالثة من أخبار اليوم، هي فاطمة سعيد. وبالفعل غادرنا دمشق في الفجر في سيارة مكتوب على زجاجها الأمامي «صحافة مصرية».

ومهما حاولت أن أصف حفاوة الشعب السوري بنا فلن أستطيع، سوف أذكر قصة واحدة تشير إلى ذلك. عندما وصلنا إلى الميدان الرئيسي في حمص أوقفنا بعض الأهالي، وصمموا على أن ننزل لتناول الإفطار في منزل أحدهم: فلما أخبرناهم أننا نتناولنا بعض الإفطار في السيارة ونحن في الطريق وشكرناهم علىكرمهم، رفضوا الاستماع إلينا، وحلف أحدهم بالطلاق أنه لا بد من أن نتناول الإفطار في منزله، وبالطبع رضخنا لهذا الكرم الحاتمي وأفطرنا مرةً أخرى.

ثم ذهبنا بالسيارة إلى موقع القيادة، حيث قابلنا الضباط السوريين والمصريين الذين رحبوا بنا، ثم ذهبنا إلى مكتب محافظ حمص، حيث واجهنا أعظم مفاجأة!

كان الزملاء المصريون معي قد اتفقوا على أن أتولى — باعتباري أكبرهم سنًا — تقديمهم إلى الجهات المختلفة التي نزورها. وقد قمت بهذا عند وصولنا لمكتب المحافظ، فوجدت منه حفاوة شديدة بأحمد سعيد الذي معنا؛ ظنًا منه أنه أحمد سعيد المشرف على صوت العرب، وأدركت بسرعة المشكلة، وحاولت أن أشرح بهدوء للمحافظ أن الصحفي الذي معنا ليس أحمد سعيد صوت العرب، فإذ به يفعل ويقول إن ما وصله من المكتب الثاني من أسماء لصحفيين مصريين، من بينهم أحمد سعيد، جعله يدعو شعب حمص للاجتماع في الميدان الكبير بين الظهر للاستماع إلى خطاب من أحمد سعيد صوت العرب. وبالفعل كانت الميكروفونات الثابتة والمتحركة في سيارات تدعو إلى اجتماع بعد الظهر لسماع أحمد سعيد، وأدركنا أننا في ورطة! ماذا نفعل؟

حاولت أن أقنع أحمد سعيد الذي معنا في الوفد أن يتكلم، فرفض بإصرار وهدد بالعودة إلى دمشق فورًا. قلت له: سوف أكتب لك الخطبة وما عليك إلا قراءتها، فرفض. إنه شاب خجول لا يجيد الخطابة أمام الناس (وهو بالمناسبة أصبح وكيل التلفزيون المصري بعد ذلك بسنين طويلة).

وبالتالي، فلم يكن هناك مفر من أن أتكلم أنا، وأنا طبعًا لست أحمد سعيد. ووقفنا في شرفة المحافظة ... ممثلو الأحزاب الوطنية السورية ورجال الدين، مسلمين ومسيحيين، وبعض الضباط والصحفيون المصريون. وتكلم رجال سوريا أولًا ثم عندما جاء الدور علينا، لم تستمع الجماهير إلى اسم الشخص الذي سوف يتحدث لأن إطلاق النار من الأهالي ترحيبًا قد غطى على كل شيء.

وبعد انتهاء الاحتفال نزلنا إلى السيارة لمغادرة حمص إلى اللاذقية، فأصرت الجماهير السورية على إخراجي من السيارة للترحيب بي وتقبيلي، وبعضهم لا شك قد أدرك أنني لست أحمد سعيد، وإن كانت كلمتي قد سرتهم.

ذكريات من حياتي

وقد اكتشفت بعد ذلك أن أهل حمص معروفون في الشام بطيبتهم وسذاجتهم، تمامًا كما نتحدث نحن عن أهل الشرقية الذين عزموا القطار أو عن الصعيدي الذي اشترى الترام. عرفت ذلك من عفيف البرزي قائد الجيش السوري آنذاك، وعندما أخذني بعد ذلك في سيارته، أنا وخالد محيي الدين، لزيارة حمص مرةً أخرى، ألفتناه يضحك مع المحافظ ويعيد قصة أهل حمص مرةً أخرى.

بعد وصولنا إلى اللاذقية كنت متلهفًا للوصول إلى حلب؛ إذ كان واضحًا لي أن أولى معارك الجيش التركي — لو قرر الهجوم فعلاً — سوف تكون في حلب.

وفي حلب وجدت الاستعدادات العسكرية تجري على قدم وساق ... حفر خنادق وإقامة استحكامات، وكانت قلعة حلب هي المكان الذي نُطِلُّ منه على ما يجري في المدينة. الغريب أنني وجدت من بين الضباط المصريين الذين كانوا يقومون بتدريب الميليشيات على أعمال المقاومة؛ الضابط حسن صبري الخولي (الذي أصبح فيما بعد المبعوث الشخصي للرئيس عبد الناصر في أعمال سياسية عربية كثيرة).

وكنْتُ أعرف حسن صبري الخولي من العباسية؛ حيث نشأنا سوياً، وظللت على علاقة به بعد الثورة، لذا فرحت جداً بلاقائه، وقد دبر — ترحيباً بنا — زيارة للحدود السورية التركية عبر الجبال الشاهقة والطرق الضيقة.

بقي أن أذكر أنني كنت أول صحفي مصري يزور قطاع غزة بعد جلاء الإسرائيليين عنها وعودة الإدارة المصرية (أعتقد أن ذلك تم في يناير سنة ١٩٥٧م) حيث إن الإسرائيليين دمروا خط السكة الحديد، الذي كان يصل بين غزة والقنطرة شرق، فلم يكن هناك مفر من تأجير تاكسي في القنطرة شرق يأخذني إلى غزة، وكان في السيارة أناس آخرون ذاهبون إلى هناك، وقبل وصولنا إلى غزة بنحو ربع الساعة، فوجئنا برتلٍ من السيارات يسد الطريق تمامًا. وعندما وصلنا إلى السد أدخل أحد الواقفين رأسه في سيارتنا وسأل عني، وعرفت بعد ذلك أنهم يمثلون وفدًا من شباب غزة، عرفوا، لا أدري كيف، أنني قادم إلى غزة، وأنهم خرجوا للترحيب بي، وقضيت أسبوعًا في غزة، نزلت خلاله في منزل جمال الصوراني، وقابلت قيادات غزة الوطنية: حيدر عبد الشافي وجمال الصوراني ومعين بسيسو والبقية. وكنْتُ أتناول الغداء يوميًا في أحد منازل أهل غزة، وكان الغداء التقليدي هو المنسف والكنافة النابلسية.

والمنسف هو طبق كبير من الأرز والعيش واللحم، يأكلونه بأيديهم على طريقة الأعراب. أما الكنافة النابلسية فهي من أجمل ما ذقت من الحلويات.

ومن نتائج هذه الزيارة أني كتبت مقدمة ديوان معين بسيسو «مارد من السنابل»
عن المقاومة التي نُظمت ضد الاحتلال الإسرائيلي آنذاك، وحتى اليوم لا يزال الكثيرون
من رجال غزة يزورونني في القاهرة، ونتذكر سوياً أيام هذه الزيارة الجميلة التي أوقدت
حبي لأهل غزة ونضالها.

انتخابات الدائرة السادسة

اتجهت الثورة إلى إجراءات انتخابية لأول مرة بعد انتهاء العدوان الثلاثي وهزيمة أهدافه. وتحدد شهر يوليو سنة ١٩٥٧م موعدًا لإجراء الانتخابات. وبالطبع لم تكن هناك أحزاب رسمية تتقدم لدخول هذه الانتخابات، وإنما يتقدم الأفراد الراغبون في دخولها إلى لجنة يرأسها عبد الناصر، وتضم في عضويتها عبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين فيما أذكر.

ولقد تقدم إلى هذه اللجنة عدد من اليساريين المعروفين طالبين الترشيح، فرفضتهم، وتقدمت أنا بطلبي إلى اللجنة، فوافقت اللجنة على ترشيحي لمجلس النواب. وكان سبب الموافقة فيما أعتقد هو موقعي في بريطانيا عند تأميم القناة، مدافعًا عن التأميم في اجتماعات بريطانية مختلفة، كان آخرها الاجتماع الحاشد في ميدان الطرف الأغر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦م.

وقد اخترت أن أتقدم للدائرة السادسة (الوايلي)؛ لأن أهلي جميعًا من عائلة الأب أو الأم يقيمون في العباسية طوال حياتهم. وقد نشأت في العباسية وتعلمت في مدارسها، حتى كلية العلوم التي التحقت بها جامعياً كانت في العباسية آنذاك.

وتحمسّت لترشيحي كلُّ فصائل اليسار في مصر، باستثناء جماعة «حدثو» التي اختارت أن تؤيد في هذه الدائرة عاملاً من عمال الترام (عبد العزيز مصطفى)، وقيل حينذاك إنهم قرروا تأييده لأنه عضو في تنظيمهم، بينما قال الشيخ مبارك بعد ذلك بسنوات طويلة في ذكرياته إنهم أيّدوا عبد العزيز مصطفى لأنه عامل، أي إنهم فضّلوا العامل على المثقف، وهي حجة سخيفة أمام أي فكر يساري عاقل.

ولقد بلغ حماس المثقفين لترشيحي أن وُقِعَ عدد من كبار المثقفين بيانًا يعلنون فيه تأييدي، ويدعون الناس في الدائرة السادسة إلى الوقوف معي، ومن هؤلاء أذكر

ذكريات من حياتي

أسماء إحسان عبد القدوس رئيس تحرير روزاليوسف وكامل الشناوي رئيس تحرير الجمهورية وأحمد بهاء الدين الكاتب المعروف والدكتور لويس عوض. ومع أنني لم أسع للحصول على توقيع نجيب محفوظ إلا أنني عندما كنت أزور بعض المنازل في منطقة «بين الجنان»، حيث كان يسكن هو آنذاك، أفاجأ بمن يخبرني من السكان أن الأستاذ نجيب محفوظ قد زارهم بيتاً بيتاً مؤكداً عليهم أهمية انتخابي. وبالطبع كان لمثل هذا الخبر تأثير عظيم في قلبي وتقدير أعظم في نفسي، مع أننا حتى ذلك الوقت لم نكن على صلة قريبة من الناحية الشخصية، وإن كان قد أهداني ثلاثيئة عندما صدرت. وتحمس أيضاً لترشيحي الطلاب العرب في الجامعات المصرية من فلسطينيين وأردنيين وسوريين ولبنانيين ويمنيين، حتى إن اجتماعاتي الانتخابية لم تكن تخلو في يوم من الأيام من حضورهم وهتافاتهم، مما خلق جوّاً عربياً احتفالياً في الدائرة السادسة.

موقف مضاد

وقد أصبح من الواضح لي، بعد أيام من النشاط الجماهيري في الدائرة، أن هناك قوى في الدولة تقف ضد انتخابي. اتضح هذا من مضايقات البوليس لي ورفض التصريح بعقد الاجتماعات، أو اشتراط عدم استعمال الميكروفونات، حتى عندما بدأ زملائي في جريدة المساء في التبرع المالي لمساعدتي، اتصل أحد المسؤولين بخالد محيي الدين رئيس التحرير طالباً التوقف عن ذلك.

وعندما نظمت اجتماعاً جماهيرياً واسعاً في ميدان الوايلي، قرب يوم الانتخابات، أخذ بعض رجال الحكومة وزملاء من «حدثو»، الذين كانوا يناصرون عبد العزيز مصطفى، يتصلون بالناس هاتفياً، أو بالمقابلة، يثنونهم عن حضور المؤتمر؛ بحجة أن بعض الأشرار سوف يلقون «ماء نار» على وجوه من يحضرون، ومع ذلك فقد حضر الكثيرون، وكان يجلس معي على المنصة أحمد بهاء الدين ولويس عوض ود. عبد المجيد أبو حجلة (من قيادات الأردن آنذاك) وآخرون لا أتذكرهم، وامتلاً السرادق بالآلاف من أهل الدائرة والزائرين. وابتدأ الاجتماع بكلمة جامعة مني ومن الآخرين. فلما أدرك البوليس أن مساعيهم باءت بالفشل هجموا بالقوة على السرادق وأمعنوا في ضرب الناس لإخراجهم من السرادق، بل لقد حاولوا الوصول إليّ بهدف الاعتداء أيضاً، لولا أن عدداً من الزملاء أحاطوا بي وأخرجوني سالماً من باب خلفي، ولا أنسى في هذا الصدد الدور الكبير الذي لعبته الفنانة العظيمة محسنة توفيق، التي كانت آنذاك طالبة في الثانوية العامة، شديدة الحماس الانتخابي.

وقد تبين يوم الانتخاب أنني حصلت — رغم كل ما حدث — على أعلى أصوات ضمن تسعة كانوا مرشحين في تلك الدائرة، منهم الممثل سراج منير. لقد حصلت على أكثر من خمسة آلاف صوت، ويليني بعد ذلك عبد العزيز مصطفى الذي حصل على ألفي صوت. وحيث إن عدد الأصوات في الدائرة كان حوالي ١٢ ألف صوت، فقد كان لا بد من الإعادة بيني وبين عبد العزيز مصطفى.

ولما كانت وزارة الداخلية تعلم أن غالبية أهل الدائرة يؤيدونني، فقد لجأت إلى استبدال صناديق الانتخاب بصناديق أخرى أدخلت إلى قسم الوايي في المساء باعتبارها أنها الصناديق الحقيقية.

وكننت قد اتفقت مع بعض أنصاري على مراقبة القسم ليلاً؛ خوفاً من حدوث هذا، وكانت النتيجة أن قبض عليهم وضربوا ضرباً مبرحاً، ومنهم رشدي خليل رحمه الله. وأعتقد أن أكبر خطأ وقعت فيه أنني لم أتم على الصناديق كما يفعل بعض المرشحين، خصوصاً أن بعض أنصاري طردوا من اللجان الفرعية خلال الانتخابات. ومن المصادفات الغريبة أنني بعد هذه الأحداث بسنوات عدة، وكننت معتقلاً آنذاك بسجن الواحات، قابلت بالصدفة رجلاً كان مشتركاً في عملية تبديل الصناديق، وحكى لي تفاصيل القصة، وقال لي إنه كان أسفاً على ذلك، ولكنها كانت تعليمات لا بد من تنفيذها. لقد كنت ذاهباً من سجن الواحات إلى مستشفى بأسسيوط للعلاج، وحضرت سيارة بها ضابط ومخبر وسائق طبعاً. وكان الضابط يجلس إلى جانب السائق، بينما جلست أنا والمخبر في السيارة البوكس في الخلف، وفي الطريق بدأت الدردشة العادية مع المخبر، إلى أن سألني إن كنت أذكره، قلت: لا، أبداً، فضحك وقال إنه كان في قسم الوايي عام ١٩٥٧م ... وحكى لي قصة الصناديق التي استبدلت في الدائرة السادسة؛ لإسقاطي وإنجاح عبد العزيز مصطفى.

أتذكر أنه في اليوم الذي هجم فيه البوليس على الاجتماع الجماهيري قبل الانتخابات بأيام قليلة، ذهبت بعد الحادث إلى جريدة الجمهورية وقابلت كامل الشناوي (وكان صديقاً حميماً لي وواحدًا من أنصاري) وحكيت له ما حدث. وبينما نحن نتحدث في الموضوع دخل إلى الغرفة أنور السادات (وكان آنذاك رئيس مجلس إدارة الجمهورية)، وطلب مني كامل الشناوي أن أعيد القصة أمام أنور السادات ففعلت، فقال أنور السادات بعد برهة: اكتب تقريراً بما حدث وسأرفعه إلى الرئيس جمال عبد الناصر. وأعطاني كامل الشناوي بعض الأوراق، فأخذت في كتابة القصة كاملة وأنا في حالة انفعال كامل.

ذكريات من حياتي

ولا أدري حتى اليوم إن كان ما كتبتَه قد وصل عبد الناصر حقًا! وكل ما أعرفه ما حكاه خالد محيي الدين لي بعد ذلك عند لقائه بعبد الناصر؛ من أنه عاتبه على الأقوال السائرة آنذاك بتزوير انتخابات الدائرة السادسة، لكن خالد محيي الدين تمسك بصحة هذه الأقوال، وقدّم لعبد الناصر أمثلة على هذا التزوير؛ فمثلاً في إحدى الشياخات الفرعية كان هناك من أقاربي حوالي ١٢ شخصًا ذهبوا جميعًا لانتخابي في الإعادة، بينما النتائج في هذه الشياخة تقول إنني حصلت على ٤ أصوات فقط!

المهم أن هذه الانتخابات وما حدث فيها، قد خلقت جوًّا من الريبة بيني وبين عبد الناصر، حتى إنه أخذ يستمع لبعض القيادات البعثية، وخصوصًا ميشيل عفلق الذي لم يكن يحبني، وكنت أبادله نفس المشاعر.

وحدث أن كتبت مقالاً في صحيفة المساء استخدمت فيه تعبير «الحركة الوطنية العربية»، فإذا بميشيل عفلق يقنع عبد الناصر أنني مُعادٍ للقومية العربية، واتصل عبد الناصر بخالد محيي الدين مهددًا باعتقالي. وقد دافع خالد عني دفاعًا مجيدًا، وكنت بالمصادفة في غرفته عندما حدث اتصال عبد الناصر به. وفي النهاية أمر أن أتوقف عن الكتابة.

واتفق خالد معي على أن أستمّر في الكتابة دون توقيع، فكنت أكتب المقال بتوقيع «مراقب»، ومن يعود إلى صحيفة المساء عام ١٩٥٨م سوف يرى العديد من المقالات بهذا التوقيع.

واستمّر الحال على هذا المنوال حتى حملة أول يناير سنة ١٩٥٩م الشهيرة، التي تم فيها اعتقال المئات من اليساريين، وكنت منهم، وعندما فتشوا منزلي لم يجدوا فيه غير بيان كنا نجمع عليه التوقيعات يطالب الرئيس عبد الناصر بالديمقراطية السياسية.

موقف من المرحلة الناصرية

قال صديقي وزميلي في جامعة عين شمس في يوم من أيام عام ١٩٨٤م، وكان يداوم على قراءة مقالاتي في صحيفة «الأهالي» بشكل منتظم: «إنك تحيرني بدفاعك المجيد عن المرحلة الناصرية وعن عبد الناصر في مقالاتك بصحيفة الأهالي، على أنني أعرف، من ملازمتي لك طوال هذه السنين منذ عُيِّنَا نحن الاثنان معيدين بالجامعة حتى اليوم، أنك لم تَلَقْ عَنَّا في حياتك مثل ما لقيته خلال المرحلة الناصرية؛ فأنت فُصلت من جامعة القاهرة عام ١٩٥٤م بقرار من مجلس قيادة الثورة، وأنت اعتُقلت ضمن مئات آخرين من الشيوعيين اليساريين في أول يناير ١٩٥٩م حتى أبريل ١٩٦٤م.

ولاقيت مع زملائك خلال الاعتقال ما لقيتموه من عنت وتعذيب مسجل في كتابك «رسائل الحب والحزن والثورة»، وقُدمت أنت وستون من رفاقك للمحاكمة أمام مجلس عسكري بالإسكندرية في نوفمبر ١٩٥٩م، ومع أن هذا المجلس العسكري أصدر حكمًا ببراءتك أنت وصديقك محمود أمين العالم، إلا أنكما بقيتما في معتقل الواحات الخارجة، إلى أن أُفرج عن الجميع في أبريل ١٩٦٤م، ومع ذلك فلم أقرأ دفاعًا جيدًا عن عبد الناصر ومرحلته كما قرأته في مقالاتك بصحيفة الأهالي، فهل تسمح لي بتفسير هذه الفزورة؟»

قلت: ليس في الأمر فزورة ولا يحزنون؛ فمعياري في الحكم على المرحلة الناصرية لم يَقم أساسًا بما حدث لي شخصيًا، وإنما بما حدث لشعب مصر خلال تلك الفترة، وأي شخص قادر على الحكم الموضوعي لا بد أنه سيدرك أنه في حساب المكاسب والخسائر، الإيجابيات والسلبيات، فإن المرحلة الناصرية قد حققت للشعب المصري الكثير من المكاسب المهمة التي كنا نطالب ببعضها قبل الثورة ... الإصلاح الزراعي، القطاع العام، وبناء الصناعة الوطنية على نطاق واسع لأول مرة، إنهاء الاحتلال البريطاني، تأميم قناة السويس، التوسع في مجانية التعليم في مراحله المختلفة، تحسين صحة الشعب ومستوى

ذكريات من حياتي

معيشتة؛ مقارنةً بما قبل الثورة، بناء السد العالي، وقوف مصر الدولة إلى جانب نضال الشعوب العربية في نضالها ضد السيطرة الأجنبية ودعم ثوراتها، بل ودعم ثورات أفريقية ... إلخ، وربما إذا أردت تعداد كل الأعمال العظيمة التي صنعها عبد الناصر خلال حكمه أن أكتب مقالاً كاملاً عن هذا الموضوع.

شيء واحد وأساسي كان محل خلافي مع المرحلة الناصرية وقادتها ... هو غياب الديمقراطية السياسية الحقيقية ... فقد كنت، وما زلت، أعتقد أن تلك هي نقطة الضعف الأساسية في المرحلة الناصرية، وهي التي غطت على السلبات الأخرى التي وقعت آنذاك، وكان هناك حرص على التستر عليها، وهذه المسألة هي في رأيي المسئولة عن التستر على الفساد داخل الجيش آنذاك، وهو الفساد في القيادات، الذي اتضحت أبعاده عند وقوع كارثة سنة ١٩٦٧م، وهي أيضاً المسئولة عن هشاشة التنظيمات الشعبية التي بناها عبد الناصر، وامتلتأت، مع الأسف، بالعناصر الانتهازية التي تلعب دوراً مهماً اليوم في الردة التي صاحبت نظامي السادات ومبارك.

ولقد أخذت هذه القضية في نظري بُعْداً حيويًا إثر إبرام الوحدة المصرية السورية في فبراير سنة ١٩٥٨م، وعندما تم القبض عليّ في أول يناير سنة ١٩٥٩م، كان من ضمن المضبوطات بيانٌ كنا أعددناه عن قضية الديمقراطية السياسية وأهميتها كدعاية أساسية للوحدة، وكان من الموقعين على هذا البيان أنور عبد الملك وسعد التائه ومحمود العالم وكاتب هذه السطور، وآخرون لا أذكر اليوم أسماءهم. والغريب أنه خلال تحقيق النيابة معي وخلال المحاكمة أمام المجلس العسكري، كان هناك حرص من الجانبين على تجنب السؤال عن هذا البيان، بينما كنت أنا حريصاً على الإشارة إليه في كل مناسبة.

هذا إذن الموقف على حقيقته، أما دفاعي عن عبد الناصر وحكمه، فقد وقع في زمن الردة الشاملة، زمن نظامي السادات ومبارك، عندما سُحبت بالتدريج كلُّ المكاسب العديدة التي حققها شعب مصر خلال حكم عبد الناصر، وعندما التحق كثيرون ممن كانوا في التنظيم الطليعي بركاب الردة وخيانة مصالح هذا الشعب؛ من أجل الوجهة والمال والسلطان.

أكتب هذه الكلمة لأقول: إن عهد عبد الناصر لم يخلُ من سلبيات؛ معظمها هو ثمرة غياب ديمقراطية سياسية حقيقية، ديمقراطية قادرة على تعبئة الجماهير في عملية إبداء الرأي واتخاذ القرار (وهذا بالمناسبة هو المطعن القاتل الذي دمر الأنظمة الاشتراكية في روسيا وشرق أوروبا)، بل لقد وقعت جرائم في عهد عبد الناصر؛ مثل إعدام خميس والبكري في كفر الدوار بعد محاكمة غير عادلة.

لكن الحكم العام على المرحلة الناصرية هو في رأيي إيجابي؛ لأنه حقق للشعب العديد من المكاسب، وأكسب مصرَ احترام العالم، ومن المهم إبراز هذا الجانب الإيجابي في زمن الردة، زمن سلب الشعب كل مكاسبه في المرحلة الناصرية، زمن الخضوع للأجنبي وبيع القطاع العام، زمن «السلام» الزائف مع الصهاينة، ولأنه سلام إذعان، فلا يمكن أن يُكتب له الدوام.

باقه ورد لإحسان عبد القدوس

الاستنارة والشجاعة

أحسست وأنا أمشي في جنازة الأديب الراحل إحسان عبد القدوس أنني أجز ورائي ذكريات ٥٠ عامًا من الصبا والشباب والكهولة، ذكريات جميلة حقًا، لكنها بدت وكأنها تختصر أحداث تلك الحقبة الطويلة من تاريخ مصر.

كنت وإحسان في مدرسة ثانوية واحدة، هي مدرسة فؤاد الأول الثانوية (الحسينية الآن) بالعباسية، وكنت في السنة الأولى بينما هو في السنة الخامسة. وكنا نضرب عن الدراسة وننتظر في شارع العباسية؛ احتجاجًا على تصريحات وزير خارجية بريطانيا «صمويل هور».

كان إحسان في مقدمة المظاهرة، بينما كنت أنا في الثانية عشرة من عمري في المؤخرة، وانتهت المظاهرة بالتصادم مع البوليس، ونجا إحسان، بينما وقعت أنا في أيديهم، وقضيت في حجز قسم شرطة الوايلي يومًا واحدًا، حتى أفرج عني.

لم يكن إحسان يعرفني شخصيًا، لكنني فوجئت، بعد ثورة يوليو بعدة شهور، يذكّرني، وهو يستقبلني في مكتبه بروزاليوسف، بتلك الواقعة التي كان قد انقضى عليها ١٧ عامًا.

ولقد تميز إحسان بخصلتين ما زلت أذكرهما له، وأحسبهما من أجمل شمائله، على الرغم من الخلافات السياسية والأدبية التي فصلت بيننا، وإن لم تؤثر على صداقتنا ... هاتان الخصلتان هما سعة أفقه وشجاعته.

بعد ثورة يوليو بأسابيع عدت من البعثة في بريطانيا، وعُينت مدرسًا بكلية العلوم بجامعة القاهرة، وبدأت أكتب أسبوعيًا بصفحة الأدب بصحيفة المصري.

ذكريات من حياتي

وأذكر أنني كتبت مقالاً طويلاً تعرضت فيه بالنقد الحاد لقصاص إحسان، وإذ ببعض الأصدقاء من العاملين معه يتصلون بي، ويقولون إنه يريد أن يراني. وبالفعل ذهبت إلى لقائه في مكتبه، فإذا به يعرض عليّ أن أكون من كتّاب روزاليوسف!

وبدأت بالكتابة فيها كل أسبوع، ثم قمت بتحرير باب «أدب» بعد انتقال فتحي غانم لأخبار اليوم.

وظل هذا هو الوضع حتى نهايات عام ١٩٥٤م، عندما صدر قرار مجلس قيادة الثورة بفصلي من الجامعة ضمن آخرين، وذلك بسبب موقف اليسار من الثورة وخلافها معها حول قضية الديمقراطية.

وعندما عُرضت عليّ وظيفة مدرس بجامعة لندن قبلتها مضطراً؛ لأنني عشت في القاهرة شهوراً بلا عمل. ومن لندن ظللت أرسل بعض المقالات الثقافية لإحسان فيقوم بنشرها رغم علمه أنني من المغضوب عليهم.

ثم تجلّت شجاعته حقاً في مقال نشره عني في روزاليوسف عام ١٩٥٥م بعنوان «الرجل الذي سرقه الإنجليز»، قال فيه أشياء طيبة كثيرة عني لا أستطيع ذكرها هنا. ثم دعا في ختام المقال إلى إعادتي لمصر، وإلى جامعة القاهرة.

بعد أيام من نشر المقال، كان إحسان في طريقه إلى باندونج في صحبة الزعيم جمال عبد الناصر، فسأله عن المقال وعني، وقام إحسان بشرح وجهة نظره في إسهاب، لكن عبد الناصر ختم الحديث بقوله: «إن الشيوعيين يضحكون عليك ويستخدمونك يا إحسان!» تذكرت هذه القصة وأنا أسير يوم الجمعة الماضي حزينا في جنازته، ضمن ذكريات عديدة جمعتني بالصديق الراحل، فإذا بالدموع تنساب ولا أستطيع كتمانها.

شهادة للتاريخ

التقيت بها بالصدفة على مائدة العشاء عند بعض الأصدقاء في الأسبوع الماضي، ولم تكن تعرف عني غير أنني أستاذ بالجامعة، ولم أكن أعرف عنها غير أنها إنجليزية مهتمة بقضايا التعليم، وأنها ليست بعيدة عن نشاط المجلس البريطاني الثقافي في القاهرة. ولأن مكاني على المائدة جاء مجاوراً لمكانها، ولأن أدب الحوار يقتضي نوعاً من الحديث والحوار، فقد سألتها إن كانت مقيمةً بمصر منذ مدة طويلة، قالت: أربع سنوات. قلت: وهل تروق لك الحياة بمصر؟ قالت: نعم، باستثناء المتاعب المعروفة: المواصلات، الضوضاء، المجاري ... إلخ، لكني أحب هذا الشعب الكريم المضياف والصبور أيضاً. ومضى الحديث على هذا النحو التقليدي حتى فاجأتني بسؤال أطار النعاس من عيوني والملل من نفسي.

قالت: قل لي بالله كيف تسمح أنظمتكم التعليمية بدخول الحاصلين على الثانوية البريطانية «المستوى العادي» الجامعات المصرية، مع أن هذه الشهادة في بلادنا لا تؤهل الحاصل عليها إلا للخروج من المدرسة الثانوية إلى العمل، وأن الطالب في بريطانيا عليه أن يمضي عامين في الدراسة قبل أن تقبله الجامعة! وكيف تقبل جامعاتكم طلبة لم يدرسوا لغتكم القومية، اللغة العربية، في السنتين الثانية والثالثة الثانوية! إن الوضع الذي أراه هنا هو أن أعداداً هائلة متزايدة كل عام من الطلبة المصريين، بعد نجاحهم في امتحان السنة الأولى الثانوية في مدارسهم المصرية، يتقدمون لامتحان المجلس البريطاني في الشهادة الثانوية البريطانية، وهي لا تتضمن بالطبع امتحاناً في اللغة العربية، ويحصلون عليها خلال عام، وبعدها يدخلون جامعاتكم، فكأنهم بذلك قد وفروا عامًا كاملاً من دراستهم، ووفروا مشقة دراسة اللغة العربية سنتين كاملتين، وجامعاتكم تقبلهم على ذلك! هل

يمكن أن تفسر لي هذا اللغز؟ وكيف يتسق كل هذا مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي نتحدثون عنه كثيرًا؟!

قلت: هذا سؤال جدير بأن توجهيه إلى وزير التعليم في مصر، وأمين المجلس الأعلى للجامعات، ورؤساء الجامعات المصرية، الذين قبلوا على أنفسهم هذا الوضع المهين لشهادة الثانوية المصرية، والذين رضوا عن طيب خاطر بسياسة القفز من فوق القواعد الديمقراطية لدخول الجامعة؛ مجاملةً لبعض الفئات القادرة في مصر وصاحبة الصوت العالي ... ولقد فات عليك أن تذكرني أن طالب الثانوية البريطانية المصري قد وُفِّرَ على نفسه أيضًا مشقة دراسة الرياضيات في المناهج المصرية لمدة عامين، لأنك، كما لا شك، تعرفين أن مناهج الرياضيات في الثانوية البريطانية أدنى كثيرًا من مناهج مصر.

قالت: نعم أعلم ذلك، وهذا أمر طبيعي لأن شهادتنا هذه لا تؤهل أحدًا لدخول الجامعة، ولو حاول أحد طلابكم، من الحاصلين على الثانوية البريطانية، التقدم إلى جامعة بريطانية لرفض طلبه طبعًا. وبالمناسبة لم أفهم، أيضًا، كيف قبلت السيدة جيهان السادات أصلًا كطالبة في قسم اللغة العربية، في كلية الآداب، مع أنها لم تؤدِّ امتحانها في مناهج اللغة العربية للمرحلة الثانوية؟ ألم تتقدم إلى جامعة القاهرة بشهادة الثانوية البريطانية؟

قلت وأنا أزداد خجلًا: هذا سؤال جدير أن يوجَّه لرئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب ولعميد كلية الآداب ورئيس جامعة القاهرة آنذاك.

وسألتها عن عدد الطلاب المصريين المتقدمين هذا العام للثانوية البريطانية، فقالت على الفور: لدى المجلس البريطاني موعدان للجلوس إلى هذا الامتحان ... يناير ويونيه، والعدد المتقدم من الطلاب المصريين في كل موعد يزيد على الألفين، فكم يكون العدد بعد عدة سنوات؟

ولأن العشاء انتهى بسرعة فقد حمدت الله على انصرافنا دون أن اضطر إلى إجابة السيدة الإنجليزية على هذه الأسئلة المرحجة. لكنني فكرت وأنا عائد إلى منزلي أن هذه قضية جديرة أن تُفتح على صفحات الصحف مرات ومرات، وأنه، رغم أنه قد سبق لي أن أثرت الموضوع على صفحات «الأهالي» منذ عدة شهور، فإنه من الضرورة إلقاء أضواء جديدة على الظروف التي ظهرت فيها هذه «الموضة» الجديدة التي يُقْبَلُ عليها بأعداد متزايدة أبناء القادرين والأثرياء لدخول الجامعة من الباب الخلفي.

إنني اعتقد أن هذا الباب الخلفي قد فُتح على مصراعيه في عام ١٩٧٤م، عندما كان ابن رئيس الجمهورية السابق طالباً في الثانوية العامة. كنت آنذاك وثيق الصلة بوزارة التربية والتعليم، فقد كنت رئيساً للجنة القومية لتعليم الرياضيات في التعليم العام، وكنت مستشاراً للوزارة ومشرفاً على تدريب المدرسين في الرياضيات المعاصرة، وكنت أزور المدارس الثانوية التي طبقت المناهج الجديدة، وأناقش نُظُمَ المدارس في توزيع جدول الرياضيات على المدرسين، وفي اختيار المدرسين أنفسهم للتدريس في الفصول المختلفة، وأحضر كثيراً من الحصص بنفسي.

ومن بين هذه المدارس التي كنت أزورها آنذاك، مدرسة بورسعيد بالزمالك، حيث كان جمال السادات، وكان معروفاً بالمدرسة أنه يستحيل عليه أن ينجح في امتحان الثانوية العامة المصرية (القسم العلمي)، فما بالك بالحصول على مجموع يُدخله كلية مثل كلية الهندسة!

في هذا الوقت، بدأت صحف الحكومة فجأةً تتحدث عن صعوبة مناهج الثانوية العامة، وإلى هنا فإن الأمر طبيعي إلى حدٍّ ما، لكن الأغرب من ذلك أن الموضوع دخل مجلس الوزراء ... نعم أخذ مجلس الوزراء يناقش صعوبة مناهج الثانوية العامة، وكان د. عبد القادر حاتم يرأس المجلس، وقرر تشكيل لجنة وزارية لبحث الموضوع! إن الشكوى من مناهج التعليم العام أمر طبيعي، والآراء بين التربويين تتفاوت حول هذا الموضوع، لكن الطبيعي أن يدور الجدل حول هذا في أروقة الوزارة المختصة ... وزارة التعليم، أما أن يجد مجلس الوزراء الوقت لمناقشة مناهج الثانوية العامة بالذات، وفي عام ١٩٧٤م بالذات، عندما كان جمال السادات طالباً بالثانوية العامة، فلا بد أنه كان مصادفة سعيدة!

وقد شُكلت اللجنة الوزارية لبحث هذا الموضوع من المرحوم د. حسن الشريف وزير التأمينات، ود. محمود عبد الحافظ وزير الإسكان، والدكتور كامل ليلة وزير التعليم السابق، والمرحوم الأستاذ علي عبد الرازق وزير التربية والتعليم. واستدعيت أنا لحضور اجتماعات اللجنة مع أساتذة آخرين من الجامعات، ومن رجال الوزارة في مكتب وزير التأمينات. يشهد على هذه الواقعة كثيرون من رجال الجامعات الأحياء؛ منهم: د. صبحي عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى الحالي، والذي كان يمثل مادة الجغرافيا، والدكتور محمد أنيس، والذي كان يمثل مادة التاريخ، والدكتور محمد النادي، الذي كان يمثل مادة الطبيعة. ولقد قلت للصديق المرحوم د. حسن الشريف ساخراً في التليفون: «إن العلاقة

ذكريات من حياتي

بين التأمينات ومناهج الثانوية العامة، لا بد، وثيقة، وإلا ما عقدتم الاجتماع في وزارة التأمينات.»

ولقد كان واضحاً أن الأستاذ علي عبد الرازق لم يكن راضياً عن هذا العمل، ولذلك لم يحضر الاجتماع، وحضر الدكتور كامل ليلة الاجتماع قرب نهايته، ودارت المناقشة أساساً بين المستشارين وبين وزيرَي التأمينات والإسكان. وكان واضحاً منذ أول الاجتماع أن مادة الرياضيات هي المستهدفة بالاختصار الشديد، ولذا دارت مناقشات حادة بيني وبين وزير الإسكان طالبت لأكثر من ساعة، وصممت على موقفني برفض طلب وزير الإسكان بإلغاء كتاب التفاضل والتكامل من مناهج الثانوية العامة. والتفت دكتور محمود عبد الحافظ إلى المرحوم دكتور حسن الشريف وقال بالإنجليزية بصوت مسموع: «لا فائدة ... لا يوجد طريق للتفاهم.»

وأرسل لي أستاذ جامعي، تحت منضدة الاجتماع، ورقة سلمها لي دكتور صبحي عبد الحكيم، الذي كان يجلس بجواري، يقول فيها «كفى ... إنك لن تقنع هؤلاء الناس بشيء أبداً.»

وانفضَّ الاجتماع وأنا على موقفني، ورجال الوزارة من أساتذة الرياضيات متضامنون معي في هذا الموقف، مقتنعون بالأسباب التي أبديتها في رفض طلبات وزير الإسكان. كان هذا فيما أذكر في يناير سنة ١٩٧٤م، وبعدها نسيت الموضوع، وانشغلت بأعمال كثيرة، منها وضع امتحان الثانوية العامة لدور يونيو سنة ١٩٧٤م في الرياضيات، ومنها الإعداد لسفري إلى بريطانيا لمدة ستة أشهر — من مايو إلى أكتوبر — كأستاذ زائر في إحدى جامعات بريطانيا ... حتى كان يوم جمعة خلال شهر مارس سنة ١٩٧٤م، خرجت فيه مع أسرتي لقضاء النهار في «برج المنوفية» وتناول الغداء هناك.

وعندما عدنا بعد الظهر أخبرنا الجيران أن سيارة من رئاسة الجمهورية جاءت تسأل عني مرتين، وأن رجلاً بالسيارة ترك لدى الجيران ورقة لتسليمها لي. وعندما فتحت الورقة وجدت أنها من مكتب الرئيس، ومكتوب عليها بالحبر: «رجاء الاتصال بأرقام التليفونات ...» ثم توقيع غير واضح. وأدرت قرص التليفون بأحد هذه الأرقام وقلت: ماذا تريدون مني؟ وعرفت أن الذي يرُدُّ على التليفون هو رجل قال عن نفسه إنه العقيد رءوف، وإنه يريد أن يعرف متى يرسلون سيارة من الرئاسة لحضوري إلى منزل الرئيس؛ لأن جمال لديه أسئلة في الرياضيات يريد أن يسألني فيها!

وامتلأت نفسي بالغضب وقلت لمحدثي وأنا أحاول أن أضبط أعصابي: «إنك لا شك لا تعلم أن أستاذ الجامعة يُحال إلى مجلس تأديب إذا أعطى دروساً خاصة.»

قال في برود: «لا أعرف..»

وقلت: «أنا واثق من ذلك ... وواثق أيضًا أنك لا تعرف أنني واضع امتحان الثانوية

العامة!»

قال في برود أيضًا: «لا ... لا أعرف..» وأعطيته اسم أحد المدرسين الأوائل بالمدارس الثانوية ليتصلوا به حتى يجيب عن أسئلة جمال السادات في الرياضيات، ووضعت السماعه.

لكني بقيت في ثورة غضب طوال الليل، وحاولت المرحومة زوجتي أن تهدئ من غضبي، وفي الصباح ذهبت إلى وزير التعليم ... المرحوم الأستاذ علي عبد الرازق لأخبره بما حدث ولأعرف منه إن كان على علم بهذه المهزلة أم لا.

لقد كنت، وما زلت، أكنُّ لهذا الرجل محبة، لسابق معرفتي به، ولم أكن أتصور أن يكون له صلة بهذا الموضوع. ولقد أثنى الرجل على موقعي، لكنني وجدته يحاول أن يقنعني بالذهاب مرة واحدة إلى منزل السادات لتقييم «الولد» كما قال، فأمره منزعة بسبب حالته، وهي تخشى عليه من الرسوب في الامتحان، ولا تعرف ماذا تصنع!

وفهمت من الوزير أنها كثيرة الاتصال به في هذا الموضوع، وأنه يشعر بحرج شديد. قلت له: «لماذا لا ترسل لهم أحد مفتشي الوزارة أو مدرسيها الأوائل لتقييم الولد، إن كانت المسألة مجرد تقييم. إنني أريد أن أعرف من الذي أعطاهم اسمي بالذات.»

قال الوزير: «إن اسمك موجود على الكتب، والكل يعرف أنك تزور المدارس كثيرًا لمتابعة مشروع الرياضيات المعاصرة الذي بدأ مع اليونسكو.»

وصممت على رفض طلب الوزير، وقد حاول أن يستخدم معي حجةً أخرى، فقد قال: «إن السادات خارج من حرب أكتوبر، وليس لديه وقت للإشراف على الولد.»

وضحكت، وقلت: «هل تريد أن تقنعني أن السادات لو لم يكن خارجًا من حرب أكتوبر لساعد ابنه في الرياضيات؟! إنني بصراحة لا أتوقع من وزير التعليم أن يطلب مني هذا الطلب.»

وانصرفت من مكتب الوزير حزينًا، وتملّكني الشعور بأن ما حدث بالأمس ليس إلا المحاولة الثانية، بعد فشل المحاولة الأولى في اختصار المناهج بشدة على يد اللجنة الوزارية، وكان أشد ما أحزنني هو الشعور بأن مصر تُدار كعزبة، وعلى الخولي والتلمي والأنفار أن يكونوا في خدمات السيد صاحب العزبة، وأن الحديث عن سيادة القانون هو عبث في عبث.

ذكريات من حياتي

ولم يمضِ على هذه الواقعة أكثر من شهر حتى حدث تعديل وزاري! وخرج المرحوم علي عبد الرازق من وزارة التربية والتعليم، وعُيِّن دكتور مصطفى كمال حلمي مكانه في أبريل سنة ١٩٧٤م، وذهبت إليه مهنئاً كصديق قديم، لكنني حكيت له القصة بأكملها، وسألته إن كان يعرفها، فقال إن هذه أول مرة يسمع بها. قلت على الفور: «على أي حال لقد رويت تلك القصة حتى لا يحاولوا معك..»

كان هذا في أبريل سنة ١٩٧٤م ولم يبقَ على امتحان الثانوية العامة المصرية غير شهرين. وقد عرفت بعد ذلك أن شخصاً ما تقدم لهم بالحل العبقري ... وهو إخراج ابن السادات من امتحان الثانوية العامة المصري، وإدخاله امتحان الثانوية الإنجليزية في يونيو، حيث لا يوجد امتحان في اللغة العربية، وحيث امتحان الرياضيات هو امتحان في الضرب والقسمة!

أما من هو الشخص فلم أعرف ... ومنذ ذلك الحين اكتشف أبناء القادرين وتلاميذ المدارس الخاصة ما اكتشفه ابن السادات عام ١٩٧٤م، وهو أن هناك باباً خلفياً لدخول الجامعات المصرية حتى ولو كنتَ لا تعرف أي شيء عن لغتك القومية، كما لا تعرف شيئاً في الرياضيات، وهذا الباب الخلفي يُدعى «الثانوية الإنجليزية». فمتى يتحرك وزير التعليم لتصحيح هذه الأوضاع المشينة؟!

الباب الثاني

شخصيات في حياتي

ذكريات مع طه حسين

رغم أنني لم أكن من تلاميذ طه حسين وحوارييه، رغم أن عدد مرات لقائي معه لم تزد على أصابع اليد الواحدة، إلا أنني أحسست منذ شهور برغبة عارمة في أن أكتب عنه في هذه الذكرى الأخيرة. فطه حسين واحد من القلائل من جيل كبار كتّاب ومفكري عصر المحدثين، الذين اختلفت معهم فكرياً وإن كنت أحببتهم، وظل هذا الحب والإعزاز كامناً في القلب والضلوع على طوال السنين.

ولقد نشأت وترعرعت في ظل عائلة بسيطة ذات ميول وفدية، وتفتّحت براعم ذهني في الثلاثينيات على اسم طه حسين كأسطورة شبه مقدسة، لا لأنه صاحب دعوة «التعليم كالماء والهواء» فحسب، ولا لأنه صاحب «الأيام» التي هزت وجدان صباي فحسب، ولا لأنه كان كاتباً وفدياً كبيراً فحسب، وإنما لأنه، فوق كل شيء، مثقف مصري صادق الوعد لا يفصل بين تفكيره ومواقفه العملية، مستعد للتضحية من أجل عقيدته الديمقراطية ودفاعه عن الشعب.

فقد كان طه حسين العدو اللدود لدكتاتور مصر في الثلاثينيات إسماعيل صدقي؛ فصله من منصبه كعميد لكلية الآداب، فلم يتراجع العميد عن موقفه.

كان طه حسين مفكراً مناضلاً عندما تراجع آخرون من المثقفين وآثروا السلامة! ولعل من الأسباب التي دعنتني إلى الكتابة عنه هذا العام أنني قرأت منذ شهور كتاب زوجته السيدة سوزان طه حسين عنه بعنوان «معك»، ولقد هزني الكتاب بشدة، هزني عاطفياً لجمال المشاعر الإنسانية التي عبرت فيه السيدة الفاضلة — وبأسلوب شاعري أنيق — عن عواطفها تجاه زوجها المفكر الكبير، لكن الكتاب أفزعني في نفس الوقت!

فمن يقرأه قد يخرج بانطباع أن طه حسين كان مفكرًا فرنسيًا وليس مصريًا من صميم ريف مصر وطينة فقرائها، ولست أستطيع أن ألومها كثيرًا في ذلك؛ لأنها تكتب عما رأيته من طه حسين في داخل منزلهما ورحلاتهما الصيفية في ربوع أوروبا، ولقاءاته مع المفكرين الغربيين، كما أنها، بطبيعة كونها فرنسية الأصل، كانت معزولة عن كثير مما يجري خارج المنزل من طه حسين وله.

إن الذين كتبوا عن طه حسين في السنين الأخيرة لم يبرزوا جانبًا أساسيًا في شخصيته، أعني ولاءه لشعب مصر، وعندما أذكر هنا شعب مصر فإنما أعني جماهير فقرائها الذين يمثلون الغالبية الساحقة لهذا الشعب. ولقد برز هذا الولاء على النطاق الوطني في كتبه، وعلى الأخص كتاب «المعذبون في الأرض»، كما برز في سياسته التعليمية عندما كان مستشارًا لوزارة التربية والتعليم أولًا، ثم عندما كان وزيرًا للتعليم بعد ذلك. ومن أجل هذا الولاء خاض طه حسين معارك كثيرة — فكرية وشخصية — وتحمل كثيرًا، وكان القصر آنذاك في طليعة الناقمين عليه بسبب مواقفه الديمقراطية في التعليم، وبسبب كتاب «المعذبون في الأرض»، حتى إن فاروق تردد كثيرًا في تعيينه وزيرًا للتعليم عندما عادت وزارة الوفد في يناير سنة ١٩٥٠م إلى الحكم، إثر انتخابات عامة عبرت فيها الجماهير عن إرادتها الحازمة بشكل ساحق.

وكل هذا معروف بطبيعة الحال وموثق تاريخيًا، لكن ما لا يعرفه الكثيرون أن طه حسين كان على المستوى الشخصي راعيًا ومشجعًا لكثير من شباب مصر المغمورين، دافعًا لهم لمزيد من التعليم، سعيًا بهم سعادة الأب بأبنائه، حتى عندما كانوا يختلفون معه.

ولقد شاعت الظروف أن أكون واحدًا من هؤلاء، لم أقصد هذا قصدًا ولم يقصده، ولم يكن يخطر في بالي، وأنا شاب صغير مغمور، أنني سألتقي يومًا من الأيام وجهًا لوجه مع هذا «الجبار»، كما كانوا يسمونه في محيطنا! ثم كان أول لقاء لنا منذ واحد وثلاثين عامًا، وبالتحديد في يناير سنة ١٩٥٠م.

كان طه حسين وزيرًا جديدًا للتعليم، وكنت معيدًا بكلية العلوم بجامعة الإسكندرية، جرى توقيفي لعدة شهور، مع غيري من المعيدين بجامعتي القاهرة والإسكندرية، إبان وزارتي النقراشي وإبراهيم عبد الهادي، وخلال عام سنة ١٩٤٩م، كانت معتقلات مصر في الهايكستب وأبو قير والطور ممتلئة بألوف الشباب من طليعة الوفد والإخوان المسلمين والتقدميين، وعندما جاءت وزارة الوفد أول عام ١٩٥٠م أطلقت سراح الجميع.

وعدت إلى جامعة الإسكندرية لاستلام عملي، لكنني فوجئت وغيري بتلكؤ الجامعة في قبول عودتنا لعملنا، وبدأت الشائعات تقول إن مدير الجامعة — وكان معروفاً آنذاك بصلته بالقصر — يريد أن ينقلنا إلى التعليم العام، وإن عميد الكلية متواطئ معه في هذا الأمر، وران اليأس على قلبي، واستبد بي الظلام، ماذا أفعل؟

ركبت أول قطار إلى القاهرة قاصداً مكتب وزير التعليم، وطلبت مقابلته لشرح الأمر له، وكانت الوزارة تعج بمئات القادمين للتهنئة وقضاء الحاجات، ولم أكن أطمع في هذه الظروف — وأنا بلا واسطة — في أكثر من تحديد موعد لي بعد أسبوع على أقل تقدير، لكن ما بهرني أن طه حسين طلبني للقاءه بعد نصف ساعة من وجودي في مكتبه، واستمع إليّ طويلاً، ولم ينبس ببنت شفة طوال حديثي، ثم أشار إلى سكرتيره أن يأخذني إلى مكتبه، وأن يطلب له مدير جامعة الإسكندرية على الهاتف. ولست أدري بطبيعة الحال ما جرى بينه وبين مدير الجامعة، لكنه طلبني مرة أخرى بعد انتهاء الحديث، ولم يزد على أن قال: «عد إلى الإسكندرية واستلم عملك في الجامعة». وقد كان حاولت أن أشكر طه حسين بكلمات متلعثمة وأنا أنسحب من غرفته. وعندما ذهبت إلى الإسكندرية كانت الشائعات قد سبقتنني إليها، عن هذا اللقاء وعن حديث طه حسين مع مدير الجامعة، حتى قال أحد أساتذة الجامعة إنه عرّف أن حديث الوزير لمدير الجامعة كان حادثاً، وأنه قال له: «الحق أحق أن يتبع يا صادق بك!»

بعد تسعة أشهر من هذا اللقاء، سافرت في بعثة دراسية إلى بريطانيا للحصول على الدكتوراه في الرياضيات، وعدت في سبتمبر سنة ١٩٥٢م بعد حصولي عليها من جامعة لندن، وبعد أن قامت ثورة يوليو في نفس ذلك الصيف. ولم أكد أصل إلى القاهرة حتى سعت كلية العلوم بجامعة القاهرة إلى نقلي إليها من الإسكندرية؛ لحاجتها إلى تخصصي. وتم هذا في نوفمبر عام ١٩٥٢م، وهكذا بدأت حياتي العلمية والصحفية في القاهرة. في ظل الشهور الأولى لثورة يوليو، كانت الحرية الصحفية واسعة نسبياً، وكنت قد بدأت — مع التدريس في جامعة القاهرة — أكتب مقالات في قضايا الأدب والفكر في جريدة «المصري»، التي كانت تخصص صفحتها الأخيرة كل يوم أحد لقضايا الأدب والفن والفكر.

ولم أكن أعلم أن طه حسين كان يقرأ هذه المقالات، وأنه كان يضيق ببعضها، حتى كان لقاؤنا الثاني بمنزله بالزمالك عام ١٩٥٣م.

قبل هذا اللقاء بشهور كنت قد انتقلت من الكتابة في صحيفة «المصري» إلى الكتابة في مجلة «روزاليوسف»، بعد مقال طويل كتبته عن قصص إحسان عبد القدوس، ومع

ذكريات من حياتي

أن هذا المقال لم يكن مزكياً لأدب إحسان، إلا أن سعة أفقه في العمل الصحفي جعلته يطلب التعرف إليّ، ثم طلب مني أن أكون أحد كتّاب روزاليوسف. وهكذا كان. وعندما انتقل فتحي غانم من «روزاليوسف» إلى «أخبار اليوم»، سألتني إحسان أن أكتب أسبوعياً باب «أدب»، الذي كان فتحي غانم يتولى تحريره قبل انتقاله. وبدأت أكتب الباب أسبوعياً، وكان من بين ما كتبته آنذاك مقال تضمّن هجوماً على كتاب جديد صدر لتوفيق الحكيم لاتجاهه الفكري السلبي. ولست أذكر الآن اسم الكتاب، ولكن أذكر أنني قلت في هذا المقال: «إن توفيق الحكيم يجلس على قمة المستوى المائل وإنه ينحدر!» وأذكر أن هذا المقال أثار ضجةً لدى الكثيرين من محبي أدب توفيق الحكيم، وأن أحدهم رد على مقالتي بمقال في «روزاليوسف»، ولعل كاتبه كان الصديق العزيز بدر الدين أبو غازي، وزير الثقافة الأسبق.

لقد أسهبت في وصف ظروف كتاباتي آنذاك؛ لأن هذا كله وثيق الصلة بلقائي الثاني بطله حسين، وبما دار في هذا اللقاء من نقاش. أما أسباب هذا اللقاء نفسه فكانت أيضاً غريبة وذات دلالة في مواقف طه حسين، رغم أن الموضوع كان في أساسه شخصياً وليس عاماً.

لقد جاءني زميل لي في الجامعة، كان، ولا يزال، من أبرز أساتذة الرياضيات في مصر، في أحد أيام عام ١٩٥٣م، وسألتني إن كنت أعرف طه حسين، وقلت له إنني لم أر طه حسين غير مرة واحدة في حياتي، وأغلب الظن أنه قد نسيني، وشرحت له ظروف هذا اللقاء. ولما سألته عن سبب السؤال عرفت أنه كان قد تقدم إلى جائزة «أمين لطفي» في الرياضيات، وأن طه حسين عضو في اللجنة التي ستقرر الفائز لها، وأن لديه معلومات مؤكدة أن بعض أعضاء اللجنة من رجال وزارة التعليم يبيّتون النية على منحها لشخص آخر وثيق الصلة بالسلطة، ذكر لي اسمه، وأنا أعلم عن ثقة بطبيعة تخصصي أن هذا الآخر لا يستحقها.

واستعنت بإحسان عبد القدوس لكي يطلب لي موعداً مع طه حسين، وتم تحديد الموعد في اليوم التالي الساعة الحادية عشر صباحاً.

كان محمود النحاس — مدير الأوبرا آنذاك — حاضراً في هذا اللقاء، وشرحت لطله حسين قلق زميلي مما يبيّنت له من بعض رجال التربية والتعليم، وقناعتي الشخصية بامتياز هذا الزميل في البحوث الرياضية، قلت له: «إنني أترك لك الموضوع بأكمله واثقاً من أنك سوف تنصف صاحب الحق.»

أنصت طه حسين لكل ما قلته، وأنا أشعر بالارتباك والهيبة في حضرته، ثم قال: «قل لصديقك هذا إنه لن يُظلم ما دمت في هذه اللجنة.» وهذا ما تم بعد ذلك؛ فقد مُنحت الجائزة له في نهاية الأمر.

غير أن طه حسين انتهز فرصة هذا اللقاء لمشاغبتني حول ما أكتبه في قضايا الفكر والأدب، وبدأ سائلاً لي: «ما علاقتك بالأدب وأنت أستاذ في العلوم؟» وشرحت له أنني نشأت في عائلةٍ كثيرٍ من رجالها يحبون الأدب، ويتولون تدريس اللغة العربية بالمدارس، ويهوون الشعر بالذات، وأنا لم أشدَّ عن هذا التقليد إلى درجة أنني ترددت فترةً عند التحاقني بالجامعة بين الالتحاق بكلية الآداب أو بقسم الرياضيات بكلية العلوم، وأنا كنت في شبابي المبكر شاعراً فاشلاً!

ثم تجرأت وسألته رأيه فيما أكتب! قال: «ينبغي أن تزيد من قراءتك وألا تكون ضيقاً في نظرتك، إنكم تتياسرون وتظنون أنني على يمينكم. هل كتب أحدكم شيئاً كالمعذبون في الأرض!»

ولقد خرجت من هذا اللقاء الثاني متيقناً أنه ما زال يذكر لقاءنا الأول منذ ثلاثة أعوام، وأنه تصرف معي تصرف الأب الرحيم عندما يزجر واحداً من أبنائه ويرده إلى ما يعتقد أنه الصواب، وأنه كان سعيداً لأن يرى أحد أبنائه ناجحاً في السلك الجامعي، مهتماً بقضايا الفكر والأدب.

ولم يدُرْ بخلدي آنذاك أن اللقاء الثالث سوف يتم بعد بشهور قليلة، وبالتحديد في مارس سنة ١٩٥٤م، في نادي القصة وفي حضور نجيب محفوظ ويوسف غراب ووداد سكاكيني وآخرين لا أذكرهم الآن، وأنه سوف يكون لقاءً عاصفاً! لكن لذلك قصة أبدأ الآن في شرحها من بدايتها:

كانت جريدة «الجمهورية» — لسان حال الثورة — قد صدرت عام ١٩٥٣م، وكان طه حسين في أبرز كتّابها، له مقال أسبوعي يتابعه المثقفون بشغف في قضايا الأدب والفكر. وفي فبراير من ذلك العام كتب طه حسين مقالاً بعنوان «صورة الأدب ومادته»، قدّم فيه النظرة النقدية للمدرسة التقليدية في الأدب، وتقوم هذه النظرة على أن اللغة هي صورة الأدب، وأن المعاني هي مادته، وإن كان قد أضاف إلى هذين العنصرين عنصراً ثالثاً سماه «عنصر الجمال»، لم يوضح نظرتة إليه.

وتمنى طه حسين في ختام مقاله عن الأدباء الشبان أن يوضحوا رأيهم ونظرتهم النقدية في الأدب. وأحسست عند قراءتي لمقال طه حسين كأنه يوجه لي تحدياً شخصياً، وتذكرت ما قاله لي بمنزله بالزمالك في لقائنا الثاني.

واتفقنا — محمود العالم وأنا — على أن نرد على طه حسين ردًا مهذبًا ومطولًا في جريدة «المصري»، نشرح فيه وجهة نظرنا، وأوجه خلافنا مع نظريته ونظرة جيله من الكتاب. ولخصنا في ختام هذا المقال وجهة نظرنا على النحو التالي:

أولاً: إن مضمون الأدب (أو مادته) ليس المعاني، وإنما هو في الجوهر الأحداث التي تجري في العمل الأدبي، وإن هذه الأحداث تعكس مواقف ووقائع اجتماعية الدلالة.

ثانيًا: إن صورة العمل الأدبي (أو صياغته) ليست هي الأسلوب، وإن كان الأسلوب عنصرًا من عناصر الصورة. فالصورة عملية تشكيل هذا المضمون وجوانب الإضاءة والظلال فيه، إنها عملية إبراز عناصر هذا المضمون وتنمية مقوماته.

ثالثًا: إن تحديد الدلالة الاجتماعية للعمل الأدبي لا يتعارض مع تأكيد قيمة الصورة أو الشكل الأدبي، بل على العكس، قد يساعد على الكشف عن كثير من أسرار هذا الشكل.

رابعًا: إن النقد الأدبي — على هذه الأسس — ليس دراسة لعملية الصياغة في صورتها الجامدة فحسب، وإنما هو استيعاب لكافة مقومات العمل الأدبي، ما يتفاعل فيه من أحداث وعلاقات، وبهذا يصبح الكشف عن المضمون الاجتماعي ومتابعة عملية الصياغة مهمة واحدة متكاملة للناقد الأدبي.

وبطبيعة الحال ضربنا أمثلة من الأدب الأوروبي والمصري لتوضيح وجهة نظرنا. وانتظرنا رد فعل طه حسين لمقالنا، وجاء رده على صفحات الجمهورية في مقال بعنوان «يوناني فلا يُقرأ»، قال فيه إنه لم يفهم شيئًا مما نعنيه، وإن ما كتبناه لا يخرج أن يكون كلامًا يونانيًا كما يقول الأوروبيون! ثم سألنا عن رأينا في أدب الطبيعة وما هي دلالاته الاجتماعية يا ترى؟!

حتى هذا الحد كان الحوار مقبولًا، وكنا على استعداد لأن نكتب بشكل أكثر تفصيلًا نوضح فيه ما نعنيه، وإن كان قد ساورنا الشك أن طه حسين كان يفهم ما نعنيه، وأنه أراد أن يدعي غير ذلك!

غير أن الأمور في هذا الحوار تطورت بشكل غير متوقع، بدخول عباس العقاد ساحة النقاش بمقال مطول في «أخبار اليوم» عنوانه: «إلى أديعاء التجديد ... اقرءوا ما تنتقدونه»، ومع أننا لم نتعرض في مقالنا بأنه موجّه ضده شخصيًا، وهكذا كان رده؛ استفزازيًا وساخرًا وعنيفًا وملئيًا بالغمز واللمز حول ميولنا السياسية.

وفي حماس الشباب وعنفوانه لم نملك إلا أن نكتب ردًا أشد عنفًا واستفزازًا، كان عنوانه «عبقرية العقاد». ومع أن المقال كان في معظمه مناقشة في قضايا الأدب إلا أنه

امتلاً بالغمز واللمز عن قصائد العقاد في مدح الملك فاروق ومقالاته في جريدة «الأساس» ضد الشيخ حسن البنا، ودور الإنجليز في كتابه «هتلر في الميزان».

وفي هذا الجو المحموم، وبعد صدور مقال «عبقرية العقاد» بيومين، ذهبت إلى نادي القصة، ولم أكن أدري أنني في طريقي إلى لقاء عاصف مع طه حسين! أحسست منذ أول وهلة وأنا أسلم عليه بأنه غاضب، ولم أكد أجلس على أحد مقاعد الغرفة حتى بادرنى قائلاً «أنا زعلان منك ... كيف تسمح لقلبك أنت وصديقك أن يشتد في الهجوم على الأستاذ العقاد إلى هذا الحد؟!»

قالت السيدة وداد سكاكيني، وكانت من حضور هذه الجلسة: «البادي أظلم يا باشا!» وقال نجيب محفوظ جملة أو جملتين في محاولة لتهديئة غضب طه حسين. وبهت برهة ثم بدأت أشرح وجهة نظري في الموضوع كله، لكنه لم يقتنع، ولم يكن في الحقيقة منصتاً لما أقول، وأشار إلى بعض الحاضرين أن اصمت؛ لأنه لا مجال للمناقشة في مثل هذا الجو.

وخرجت من نادي القصة حزيناً مهموماً؛ لأنني لم أكن أحب أن أراه غاضباً إلى هذا الحد، ثم خطر لي بعد ذلك أن أكثر ما ضايقه هو غمزنا للعقاد في قصيدته التي مدح بها فاروق، فقد كان لطه حسين خطاب معروف في افتتاح جامعة الإسكندرية — وفي حضور فاروق — امتلاً بمدح الملك ومدح أسرته. ولعل هذا التفسير قد أراحني نفسياً إلى حد كبير، ولم أيتس في أن تصفو نفسه بعد هدوء العاصفة.

وأحسب أنني لقيت طه حسين بعد ذلك بسنوات مرة أو مرتين في مناسبات خاطفة لم نتبادل فيها كلاماً كثيراً، لكن ما أدهشني بعد ذلك أن أعلم أنه كان يتابع ما أكتب متابعاً الأب لأحد أبنائه، وكان يسأل عني كلما جمعته لجنة الترجمة، في المجلس الأعلى للفنون والآداب أو جلسات المجمع اللغوي، بواحد من أشقائي.

ومضت سنوات طويلة لازم فيها طه حسين بيته بسبب مرضه، وخطر لي أكثر من مرة أن أذهب لزيارته، لكنني تراجعت بعد ذلك لأنني لم أكن متيقناً أن العلاقة بيننا تسمح لي بهذه الزيارة.

ثم جاء النذير بالنبا التعيس ... نبأ وفاته في أكتوبر عام ١٩٧٣م، وأحسست بغم ثقیل، وتملكتني كآبة دامت أياماً، وعندما مشيت في جنازته، التي خرجت من جامعة القاهرة، لم أكن أحس أن مصر فقدت رجلاً من كبارات رجالها ومفكرها فحسب، وإنما كنت أحس أنني فقدت إنساناً عزيزاً على نفسي قريباً من قلبي. على الرغم من أنني لم

ذكريات من حياتي

أقابله غير مرات معدودة لا تزيد على أصابع اليد الواحدة، وعلى الرغم من خلافنا في الفكر.

الطريق المسدود

منذ أيام كتب الأستاذ توفيق الحكيم يصف روايات الأستاذ إحسان عبد القدوس قائلاً: إنها القصة ذات المفتاح. وهو يعني بذلك أن الرواية كثيراً ما تنطوي على مبدأ معين، فكرة معينة ... وحينما تدرك من أحداث الرواية هذه الفكرة تكون قد فتحت الباب إلى فهم القصة فهماً صحيحاً.

وإحسان مغرم بالقصص ذات المفتاح، ولكنه فوق ذلك مغرم بوضع مفتاح كل قصة من قصصه على صورة شعار معين، فمثلاً في رواية «الطريق المسدود» يقدم لنا إحسان منذ البداية، وقبل أن نعرف أحداث الرواية، الشعار التالي: «إن الخطيئة لا تولد معنا، ولكن المجتمع يدفعنا إليها.» وهذا هو (في تقديره) مفتاح قصته.

فلننخذ إذن من مناقشة هذه المسألة نقطة بدء:

أولاً: يعتبر تقديم «مفتاح القصة» في البداية خطأً فنياً واضحاً، فالمفروض أن الروائي يقودنا، نحن قراءه، في طريق أوله مجهول، ووسطه غموض، وآخره وضوح عند القارئ اللبيب.

ثروت عكاشة وأنا

أسعدني تمامًا ما فعلته الدكتورة سعاد الصباح — التي أحمل لها كل تقدير منذ لقائنا في ندوة للأمم المتحدة منذ سنوات طويلة — من تكريم للدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة الأسبق. ففضل هذا الرجل على الثقافة في مصر طوال سنوات وزارته لا يمكن إنكاره إلا لجاحد. وأنا شخصيًا أحببت هذا الرجل طوال حياتي وطوال الأيام التي عرفته فيها، وقد عملت تحت رئاسته عامًا كاملاً (من نوفمبر سنة ١٩٦٧م حتى نوفمبر سنة ١٩٦٨م)، كنت فيها معارًا من الجامعة كرئيس مجلس إدارة شركة الكاتب العربي للطباعة والنشر، فكان كريمًا غاية الكرم في تعامله معي، حتى عندما كنا نختلف في الرأي، وكان من عادته أن يعقد اجتماعًا أسبوعيًا في مكتبه، يحضره كل رؤساء المؤسسات والشركات التي تتبع وزارة الثقافة، من جهازة المثقفين المصريين: نجيب محفوظ، عبد الرزاق حسن، محمود أمين العالم، سهير القلماوي، سعد وهبة، سعد كامل، علي الراعي ... إلخ.

ولقد عرفت ثروة عكاشة قبل الثورة، إذ كنا من شباب حي العباسية، ومع أنها كانت معرفة عابرة، إلا أنها تجددت بعد الثورة، عندما كان هو الملحق العسكري لمصر في باريس، وكان سكرتيه الخاص آنذاك أحمد طرباي — أحد شباب الطليعة الوفدية — الذي توثقت علاقتي به عندما كنا سويًا في معتقل الطور عام ١٩٤٩م.

وعند عودتي من بريطانيا إلى القاهرة، في صيف ١٩٥٤م، مررت بباريس وقابلني أحمد طرباي ودبر لي لقاء ثروت عكاشة في مكتبه، الذي سألني عن الأحوال في مصر، فتحدثت معه بصراحة. والغريب أنني عندما قابلته، في باريس في أواخر سبتمبر سنة ١٩٥٤م، لم أكن على علم أن قرارًا من مجلس قيادة الثورة بفصل ٤٢ أستاذًا من

ذكريات من حياتي

الجامعة كان قد صدر، وأنا نني واحد من المفصولين. ولم أعلم بهذا القرار إلا عند وصولي إلى الإسكندرية.

ولقد انقطعت صلتني بثروت عكاشة حتى وقعت كارثة يونيو سنة ١٩٦٧م، فقام بدعوة عدد من المثقفين إلى اجتماع في مكتبه، وكنت واحدًا منهم، وأتذكر من الحاضرين يوسف إدريس وعبد الرحمن الشرقاوي ومحمود العالم وعلي الراعي، وآخرين، وكنا جميعًا في غاية الثورة على حجم الهزيمة وعلى الخديعة التي مررنا بها جميعًا عن أحوال الجيش المصري. وكان ثروت عكاشة صبورًا مع صراحتنا التي تحدثنا بها، وقد خرجنا من هذا الاجتماع باتفاق على عقد اجتماعات أخرى، لكن هذا لم يحدث.

حتى جاء شهر نوفمبر عام ١٩٦٧م، وكنت أحاضر كالعادة يوم الخميس في كلية العلوم بجامعة عين شمس، عندما فُتح الباب وإذا بأحد سعاة الكلية يقول لي إن مكتب وزير الثقافة على التليفون، واستأثرت من دخوله هكذا، وقلت له أن يبلغهم بأنني سوف أتصل بهم عندما تنتهي محاضرتي.

وبالفعل أبلغني د. ثروت عكاشة عندما اتصلت به ضرورة حضوري فورًا إلى مكتبه لأمر مهم، وعندما قابلته أبلغني بأنه قابل الرئيس عبد الناصر في اليوم السابق وعرض عليه ترشيحات وزارة الثقافة، وأن عبد الناصر اقترح اسمي رئيسًا لمجلس إدارة الكاتب العربي للطباعة والنشر، بدلًا من الأستاذ محمود العالم، الذي عُين رئيسًا لمؤسسة المسرح.

وحاولت أن أعذر قائلاً إنني أفضل عملي بالجامعة على أي عمل آخر، فقال لي: «إنك لا تستطيع أن تعتذر، فهذا توجيه من الرئيس.» قلت «إذن: ليكن هذا التعيين بمثابة إعاره من الجامعة لمدة عام أجرب فيها عملي الجديد، وبعدها يكون لكل حادث حديث.» ووافق على ذلك، وقد تبين بعد ذلك أنه كان قد حصل على موافقة وزير التعليم العالي دون أن تعلم الكلية أو الجامعة شيئًا عن هذه الإعاره.

وقد حاولت إنقاذ هذه الشركة من ظروفها المالية السيئة، وأعدنا تنظيم العمل في مطابعها، واستعنت بعلاقتي القديمة بوزير الخزانة — الدكتور نزيه ضيف — للحصول على قرض للشركة يساعدها على دوام نشاطها في النشر، وتعاقدت مع وزارة التربية والتعليم في ليبيا لطبع كتب مدرسية بحوالي ربع مليون جنيه إسترليني، فضلًا عن نشاط الشركة في نشر الكتب والموسوعات. وبعد انتهاء العام تمسكت بإنهاء إعارتي وعودتي إلى الجامعة مرة أخرى.

إن السبب الذي دعاني إلى كتابة هذا المقال، الذي أعبر فيه عن سعادتي بتكريم ثروت عكاشة؛ هو أنني أحسست منذ صدور كتابه «مذكرات ثروت عكاشة» وما كتبت من مقالين آنذاك عن هذه المذكرات في صحيفة «الأهالي»، بأنه — أي ثروت عكاشة — غاضب مما كتبت، وقد اتصل آنذاك بالأستاذ خالد محيي الدين في ثورة عارمة، وهدد برفع دعوى ضد جريدة الأهالي وضدي، وحاول خالد محيي الدين، كما حاول الأستاذ حسين الشافعي، إقناعه بأن ما كتبت لا يحوي أي طعن فيه، لكنه كان تحت فكرة متسلطة عليه؛ قوامها أن ما دفعني إلى كتابة ما كتبت هو الصديق محمود العالم — وثيق الصلة بشعراوي جمعة، وزير الداخلية الأسبق — الذي يحاول الإساءة إلى اسم ثروت عكاشة. ونظرًا لأهمية الموضوع، ولأن الموضوع قد أحاطه الظن من أوله إلى آخره، ولأننا — ثروت عكاشة وأنا — نقرب من أيام عمرنا الأخيرة، رأيت أن أكتب للتاريخ هذه الكلمة؛ أشرح كيف وقع سوء الظن هذا الذي لم يكن لمحمود العالم أي دخل فيه.

عندما نشر ثروت عكاشة مذكراته، كان من الطبيعي أن يتطلع إلى تعليق من جريدة الأهالي عليها، واتصل بخالد محيي الدين — وهو صديق عمره في سلاح الفرسان — يسأل عن ذلك الذي اتصل بدوره بالأهالي، فقال له رئيس التحرير إنه اتفق معي على الكتابة عن هذه المذكرات. ثم قابلني خالد محيي الدين في عزاء أحد الأصدقاء، وقال لي إن ثروت عكاشة يسأله عن هذا الموضوع، فاستمهلته حتى أنتهي من محاضراتي في الجامعة، ثم أكتب التعليق.

وبالفعل كتبت مقالين عن هذه المذكرات أشدت فيهما بجهوده في ميدان الثقافة، لكن لفت نظري فيها أمران: أولهما اختلاط بعض التواريخ على الدكتور عكاشة، وهذا أمر طبيعي يحدث لنا جميعًا، فحاولت تصحيح بعض هذه التواريخ. أما الأمر الثاني الذي لفت انتباهي — وكنت خالي الذهن تمامًا عنه — فهو الإشارة في هذه المذكرات إلى محاولة جر اسم الدكتور عكاشة إلى قضية صلاح نصر والمخابرات، وتحقيقاتها التي جرت بعد كارثة يونيو سنة ١٩٦٧م. وقد ورد في هذه المذكرات أن السادات — بعد أن أصبح رئيسًا للجمهورية — طلب من شعراوي جمعة — وكان لا يزال وزيرًا للداخلية — طلبًا يخص الدكتور عكاشة، اعتذر عنه وزير الداخلية.

كان من الطبيعي أن يلفت نظري هذا الكلام في المذكرات التي لم يكن بها أي تفصيل في هذا الموضوع. لكن الذي أثار انتباهي أكثر أنني قرأت حديثًا لشعراوي جمعة في مجلة روزاليوسف — في الوقت نفسه الذي كنت أكتب فيه مقالاتي — ينفي فيه بعض ما جاء في مذكرات ثروت عكاشة.

وبالطبع أدهشني هذا ونوّهت به في جملة عابرة في مقالتي الأول، وكنت حتى تلك اللحظة خالي الذهن تمامًا من حقيقة التوتر الذي كان قائمًا بين ثروت عكاشة وشعراوي جمعة، ومن قضايا تحقيقات المخابرات بعد عام ١٩٦٧م، ويهمني أن أوضح أنني لم ألتق بشعراوي جمعة وهو وزير للداخلية أبدًا، وأنني كنت ألتقي به أحيانًا لقاءً عابرًا في شوارع مصر الجديدة، فيعلق على مقالاتي في صحيفة الأهالي مستحسنًا، وذلك في مرحلة الثمانينيات.

لم أدخل التنظيم الطليعي

بمعنى آخر، لم تتوافر لي علاقة بشعراوي جمعة ولا بأي قطب ناصري عندما كانوا في السلطة، كما أنني لم أدخل في التنظيم الطليعي. ولذلك فإن ما تصوره الدكتور عكاشة من أن إشارتي المقتضبة إلى بعض ما لفت نظري في هذه المذكرات هو من تحريض محمود أمين العالم، بإيعاز من شعراوي جمعة رئيسه في التنظيم الطليعي؛ هو محض خيال يعلم الله أن محمود العالم بريء منه تمامًا، وأنني لم أكن على علم بخلفيات هذه الأمور عندما أعددت مقالتي للنشر في «الأهالي». لكن الأمور تطورت بعد ذلك، فقد اتصل بي شعراوي جمعة تليفونيًا بعد ظهور مقالاتي في الأهالي، ورجاني أن أمرّ عليه في منزله بشارع نزيه خليفة أمام حديقة الميرلاند في مصر الجديدة.

وقد مررت عليه الساعة الثانية ظهرًا — وكنا في شهر رمضان فيما أذكر — وشرح لي شعراوي جمعة وجهة نظره فيما قيل من توتر بينه وبين د. ثروت عكاشة.

وخرجت من منزله وقد اكتشفت مدى جهلي بأشياء عديدة تتعلق بالسلطة في مصر أيام المرحلة الناصرية وما بعدها. ولقد كتبت ما كتبت في مقالات الأهالي دون أن أعلم أي شيء عن هذه القضايا، وإنما نوهت بما لاحظته من تباينات بين كلام وزيرين سابقين كانا يعملان في نظام سياسي واحد، كما نوهت بما بدا لي غامضًا في المذكرات.

وقد انتهى هذا الموضوع كله عندما قام الأستاذان حسين الشافعي وخالد محيي الدين بإقناع الدكتور عكاشة بأن المقالين اللذين نشرتهما الأهالي ليس بهما ما يسيء إليه، وأنني من باب أولى لم أقصد الإساءة إليه من قريب أو بعيد، ولعله اقتنع بحسن نيتي عندما كتبت ما كتبت، وإن كنت أشك في ذلك.

ويهمني اليوم — بمناسبة الاحتفال بتكريم د. عكاشة — أن أقول إنني حملت له طوال حياتي كل التقدير في هذا العمل الفذ الذي قام به كوزير للثقافة، وإنني أرجو له

ثروت عكاشة وأنا

موفور الصحة والمزيد من النشاط الفكري الكبير الذي يخلد اسمه ضمن كبار مثقفي مصر والعالم العربي، كما يهمني أن أشكر الدكتورة سعاد الصباح على هذه اللفتة الكريمة التي كان من المفروض أن تبدأ في مصر.

ذكريات مع إحسان عبد القدوس

رأيت إحسان لأول مرة في المدرسة، مدرسة فؤاد الأول الثانوية، كان هو في السنة الخامسة أو الرابعة — لا أذكر بالضبط — وكنت بالسنة الأولى، وكانت هذه السنة — ١٩٣٥م — هي سنة المظاهرات ضد الإنجليز، وكان حزب الوفد في مقدمة المحرضين على هذه المظاهرات، لكن مشكلة مدرستنا أن كان على رأسها ناظر اتسم بالحزم والشدة (إسماعيل القباني)، فلم يكن يتردد في فصل أي تلميذ يراه يهتف بالشعارات السياسية في فناء المدرسة. وكان من الطبيعي أن يكون «التهتيف» من تلاميذ السنة الرابعة والخامسة.

ولما زاد عدد المفضولين من تلاميذ الصفين الرابع والخامس، تفتّق ذهن الباقيين منهم عن حيلة؛ حتى لا يستطيع الناظر أن يرى المسئول عن بدء الهتافات. وتتلخص الحيلة في أن يبدأ واحد من تلاميذ السنة الأولى من القصار بالهتاف، على أن يحيط به تلاميذ الصفين الأخيرين من جميع الجوانب، ويقتصر دورهم على ترديد الهتاف وراءه؛ فلا يستطيع أحد معرفة من الذي بدأ الهتاف في المدرسة، وتطوعت أنا وغيري من تلاميذ السنة الأولى لأداء هذه المهمة، وخرجنا إلى الشارع، وعندئذ اصطدم البوليس بنا وأطلق بنادق الرش علينا، فقمنا برميهِ بالطوب، وكانت معركة انتهت بالقبض عليّ في المساء من منزلي، بينما نجا إحسان، مع أنه كان في مقدمة المظاهرة. ودخلت السجن لأول مرة في حياتي، وقضيت أربعًا وعشرين ساعة ما بين حجز قسم الوايلي وتخشيبة محافظة القاهرة، ولم يفرّج عني إلا بسبب صغر سني؛ إذ كنت في الثامنة عشرة من العمر. وعندما عدت في اليوم التالي إلى المدرسة استقبلت استقبالا حماسيا من التلاميذ.

ذكريات من حياتي

ولا بد أن إحسان كان قد تابع هذه الأحداث وتيقن من شكلي المميز تمامًا، ولأنني عندما قابلت إحسان بعد الثورة في مكتبه بروزاليوسف بعد سبعة عشر عامًا من هذه المظاهرات، وجدته يذكّرني بها وبحادث القبض عليّ لمدة يوم كامل.

كان إحسان تلميذًا مرموقًا في المدرسة، فأمه السيدة روز اليوسف الصحفية المشهورة، ووالده الأستاذ محمد عبد القدوس الممثل المعروف، بينما لم يكن أحد يعرفنا، ومع أن إحسان لم يكن آنذاك يعرفني شخصيًا، إلا أنني كنت أعرف، عن طريق أقاربي من عائلة أُمي القاطنين في حي العباسية، الكثير عنه؛ فقد كنت أعرف أنه يقيم مع عمته في شارع رضوان شكري (حيث كان يقيم نجيب محفوظ) سنين طويلة، وأنه ظل يقيم مع عمته السيدة نعمات رضوان إلى أن أنهى دراسته الثانوية، والتحق بكلية الحقوق، فانتقل إلى منزل والدته.

وظللت أتابع من بعيد إحسان في عمله الصحفي ومقالاته النارية عن قضية الأسلحة الفاسدة، دون أن نلتقي، إلى أن عدت من البعثة بعد حصولي على الدكتوراه من جامعة لندن في سبتمبر سنة ١٩٥٢م، وتم تعييني مدرسًا بقسم الرياضة البحتة بكلية العلوم جامعة القاهرة، وبدأت أكتب مقالاتي في الأدب في صفحة يوم الأحد بصحيفة المصري، وأذكر أنني كتبت مقالًا عن «الأدب الواقعي»، تعرضت فيه بشكل جانبي لقصاص إحسان ورأيي السلبي فيها. وإذا بأحد الأصدقاء من العاملين مع إحسان في روزاليوسف يتصل بي تليفونيًا ويبلغني بأنه يريد أن يراني، فلما ذهبت إليه في مكتبه فوجئت به يعرض عليّ الكتابة بانتظام في روزاليوسف. وهكذا بدأت صلاتي من جديد بإحسان وبالمجلة، وظللت أكتب فيها حتى نهايات عام ١٩٥٤م، وأذكر أنني قمت بتحرير باب «أدب» في المجلة بعد انتقال فتحي غانم إلى أخبار اليوم.

موقف لن أنساه

لكن حدث في نهايات عام ١٩٥٤م أن أصدر مجلس قيادة الثورة قرارًا بفصل ٤٢ من أساتذة الجامعات الذين عارضوا النظام؛ بسبب قضية الديمقراطية، وكنت واحدًا من المفصولين، ووجدت نفسي بلا عمل فجأة، وأنا صاحب أسرة. ولم يمض وقت طويل حتى عُرضت عليّ وظيفة مدرس بإحدى كليات جامعة لندن، فقبلتها على الفور، وسافرت إلى بريطانيا ... ومن هناك أخذت أرسل مقالات في قضايا ثقافية، فيقوم إحسان بنشرها في المجلة، مع أنه يعلم أنني من المغضوب عليهم من جانب السلطة ... وفي أحد الأيام وصلني

منه خطاب يقول فيه إنه حزين لأنني أعمل في خدمة جامعة بريطانية، بينما تحتاج مصر إلى من هم مثلي، ورددت عليه قائلاً إنني سأكون أسعد إنسان إذا استطاع أن يدبر لي أي عمل في مصر ... وبعد وصول خطابي كتب إحسان مقالاً طويلاً في روزاليوسف عنوانه «الرجل الذي سرقه الإنجليز»، قال فيه عني كلاماً طيباً قد لا أستحقه، ودعا الحكومة إلى إعادتي إلى جامعة القاهرة.

وبعد نشر المقال بأيام، كان إحسان في طريقه إلى باندونج في صحبة جمال عبد الناصر، الذي سأله عن المقال وعني، فشرح إحسان وجهة نظره بالكامل، لكن عبد الناصر ختم حديثه قائلاً: إن الشيوعيين يضحكون عليك ويستخدمونك يا إحسان! وبقيت في بريطانيا حتى أعلن عبد الناصر تأميم القناة في يوليو سنة ١٩٥٦م، فقدمت استقالتي على الفور من الجامعة وقررت العودة إلى مصر، وكان إحسان واحداً من أسعد الناس لعودتي، وتوثقت صلتنا من جديد؛ خصوصاً أنني بدأت أعمل في صحيفة «المساء» بالقاهرة كمحرر للشئون العربية، وأصبحت متفرغاً للعمل الصحفي.

ولعل هذه الوقائع التي سردها توضح كيف كان إحسان مستنيراً واسع الأفق، وشجاعاً في الوقت نفسه في الدفاع عن رجل لا يشاركه قناعاته السياسية. وثمة مثال آخر يوضح كيف كان واسع الأفق حتى عندما يتعلق الأمر بإنتاجه الأدبي: أذكر مرة أنني دُعيت للاشتراك في ندوة بالإذاعة بالبرنامج الثاني في عام ١٩٥٧م لمناقشة قصته (الطريق المسدود)، وكان زميلي في الندوة هما إحسان وكامل الشناوي. وكنت قد أعددت ملاحظاتي النقدية لكي أستفيد منها في الندوة، لكنني أحسست بأن كامل الشناوي قد استهلك وقت الندوة كله، فلم يدع لي فرصة لتوضيح وجهة نظري، وهكذا كتبت مقالاً عن القصة ونشرته في صفحة الأدب بصحيفة المساء، وكان هذا المقال هو الوحيد الذي نشرته في النقد الأدبي إبان عملي في المساء، وكان مقالاً قاسياً شديد الوطأة على أدب إحسان كله، وهاجت السيدة روز اليوسف وماجت عند نشر المقال، وشتمت كل المحررين اليساريين الذين كانوا يعملون في روزاليوسف آنذاك، مع أنهم لا ذنب لهم فيما نشرته أنا من آراء، لكن إحسان ظل على صداقته لي ولم يفاتحني في كلمة مما نشرت.

ولقد ظلت سنوات عملي في صحيفة «المساء» هي أيضاً سنوات ارتباطي الوثيق بإحسان وكامل الشناوي، وكنا عادةً نلتقي مساء كل يوم خميس في صحيفة الجمهورية في مكتب كامل الشناوي، وننتظر حتى تصدر الطبعة الأولى من جريدة الجمهورية، ثم نخرج نحن الثلاثة للسهر حتى الصباح تقريباً في فندق مصر الجديدة، وكان يشاركنا هذه السهرات أحمد بهاء الدين أو فتحي غانم أحياناً. وعندما رشحت نفسي في يوليو

ذكريات من حياتي

١٩٥٧م للانتخابات النيابية عن الدائرة السادسة (الوايلي والعباسية)، لم يتردد إحسان هو وكامل الشناوي في التوقيع على بيان الكتّاب والفنانين الذي دعا الشعب إلى انتخابي، هذا رغم علمهم أن بعض أجهزة السلطة في مصر لم تكن راضية عن ترشيحي، وكانت تسعى سرّاً وعلناً إلى إسقاطي؛ فقد كنت مرشح اليسار الوحيد في هذه الانتخابات، وكان نجاحي سابقة لها ما بعدها.

في أول يناير ١٩٥٩م بدأت الحملة الأمنية ضد قوى اليسار في مصر، واعتُقل أكثر من مائتين في اليوم الأول، كنت واحداً منهم. وكان الخلاف قد بدأ حول قضية الوحدة مع سوريا وشكلها وقضية الديمقراطية، ثم تداعت الأحداث إلى حملة معادية للشيوعية استمرت سنوات.

وبقيت في معتقلات مصر خمس سنوات وثلاثة شهور، هذا على الرغم من أنني قُدمت للمحاكمة أمام مجلس عسكري في نوفمبر سنة ١٩٥٩م، وأصدر المجلس حكماً ببراءتي.

وعندما أُفرج عني في أبريل سنة ١٩٦٤م، اتصل بي إحسان عبد القدوس، ودعاني إلى الكتابة في روزاليوسف، وبالفعل عدت للكتابة من جديد فيها، إلى أن انتقل الأستاذ أحمد بهاء الدين إلى دار الهلال، فانتقلت إلى الكتابة في مجلة المصور معه. ولقد ترددت كثيراً على منزله في الستينيات، وما زلت أذكر لقاءنا مع جيفارا، في منزله الحالي في الزمالك، والنقاش الذي دار آنذاك حتى الصباح تقريباً، وفي هذه اللقاءات كنا نتفق ونختلف، ولم يؤثر الاتفاق أو الخلاف على مودتنا المتبادلة.

إلا أن الأيام باعدت بيننا بعد ذلك؛ فقد توفيت زوجتي عام ١٩٧٥م، وبدأت أسافر كثيراً، فقضيت في بريطانيا أكثر من عامين ونصف أستاذاً زائراً في السبعينيات، وعملت مع الأمم المتحدة بالكويت أربع سنوات، بين أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ولم ألتق مع إحسان طوال هذه السنوات، لكنني كنت حريصاً دائماً على أن أبعث له تحياتي وتمنياتٍ له بالصحة والعافية كلما قابلت نجله الأكبر محمد، ولا شك في أن مرضه في السنين الأخيرة قد أثر على اتصالاته بأصدقائه القدامى، كما أن للشيخوخة أحكاماً!

وعندما ذهبت للمشاركة في تشييع جنازته، أحسست أنني أحمل على ظهري ذكريات خمسين عاماً من النضال والاتفاق والخلاف، ولم أستطع أن أكتم دموعي ونحن نودعه الوداع الأخير!

لقاء مع جيفارا

مرت عشرون عامًا على هذا اللقاء بالثائر الكوبي جيفارا، عندما التقينا بالقاهرة في منزل الصديق إحسان عبد القدوس.

كان جيفارا عائدًا من الجزائر بعد حضوره مؤتمر القارات الثلاث، وطُيِّرت وكالات الأنباء أجزاءً من خطابه في المؤتمر، وفيه ينتقد شروط معونة الدول الاشتراكية للدول النامية؛ مما بدا غريبًا علينا، وكانت وجهة نظره فيما يبدو أن الدول الاشتراكية يجب أن تكون أكثر كرمًا وسخاءً في معونتها إذا أريدَ لهذه الدول النامية أن تبني الاشتراكية على أرضها، وكان جيفارا يتكلم كوزير للصناعة في كوبا، عاصر مشكلات البناء الاشتراكي واكتوى بلهيبها.

وعندما دق جرس التليفون في منزلي، وأخبرني إحسان عبد القدوس بدعوتي للعشاء في منزله، وحضوره الحفل الكبير الذي أقامه على شرف الثائر الكوبي جيفارا؛ شعرت بسعادة كبيرة؛ فقد حانت إذن فرصة اللقاء مع هذا الثائر الكبير والنقاش معه.

ولقد دُعِيَ إلى هذا العشاء كثيرون من كبار صحفيي مصر ومثقفوها وفنانيها، أذكر من بينهم «خالد محيي الدين» وزوجته، وأحمد بهاء الدين وزوجته، وأحمد حمروش وزوجته، وموسى صبري وزوجته، ونجمة الشاشة المصرية فاتن حمامة؛ وآخرين كثيرين لا أذكرهم الآن، وإن كنت أتذكر وجود فؤاد الركابي وزير الشؤون البلدية العراقي في هذا الحفل الكبير.

وما زلت أذكر حتى الآن أن كثيرًا من السيدات اللاتي حضرن هذا الحفل تجمَّعن حول فاتن حمامة يناقِشنها في فيلمها الجديد آنذاك «الحرام»، لقصة الكاتب الكبير يوسف إدريس، وفيما أذكر كان لكثير منهن ملاحظات نقدية على الفيلم، وعلى بعض مشاهده، وبعض تقنيات إخراجيه، ومع أنني لا أتذكر اليوم تفاصيل هذه المناقشات إلا

أنني لا زلت أذكر الدفاع الحار لفاتن حمامة عن الفيلم، وسخونة الحوار بينها وبين عدد من سيدات الحفل. وأتذكر أيضًا أنني كنت أحس بحسرة لعدم حضور زوجتي الصحفية عائدة ثابت هذه المناسبة؛ فقد كانت مريضة بمستشفى دار الشفاء تحت ملاحظة الأطباء؛ بسبب متاعب الحمل لابنتنا حنان التي وُلدت بعد هذه المناسبة بخمسة شهور.

بعد العشاء انتقل معظم الرجال إلى غرفة مكتب إحسان، وأبدت لجيفارا رغبتني في إجراء حوار معه حول عدد من القضايا السياسية والاقتصادية، ورحب على الفور بذلك، وهكذا تحلّق حول هذا النقاش عدد محدود من الأصدقاء المهتمين بهذه القضايا، ينصتون وبعضهم يترجم أو يتدخل في النقاش، مستفسرًا عن جزئية هنا أو هناك. كان جيفارا يتحدث بالفرنسية التي يجيدها، وكنت أتحدث بالإنجليزية التي أجيدها، وكان السفير الكوبي الذي يجيد اللغتين، وأحيانًا الصديق أحمد بهاء الدين، يتولى الترجمة من الفرنسية إلى الإنجليزية أو العكس.

ولقد استمر النقاش حتى الثانية صباحًا، وفُتحت موضوعات كثيرة وإن لم تقفل كلها برأي نهائي أو باتفاق في وجهات النظر. وكانت القضية الأساسية التي تشغلني آنذاك هي: كيف تستطيع دولة صغيرة ذات موارد محدودة، مثل كوبا، أن تبني الاشتراكية؟ وما هي المصاعب التي تواجهها في البناء الاشتراكي؟ وكيف تواجه كوبا مشاكل الإنتاج والاستهلاك؟ ثم قضية معونات الدول الاشتراكية التي كانت محل نقده في خطابه في مؤتمر القارات الثلاث بالجزائر. وكنت في هذه الأسئلة التي أ طرحها أمام جيفارا أتحدث وعيني على مصر، وتساؤلات عديدة تدور في خاطري حول ما يجري في مصر من مشاكل مشابهة؛ في ظل مناخ عام يتحدث عن بناء الاشتراكية بمصر، في مواجهة مصاعب ضخمة خارجية وداخلية، وفي ظل شكوك كثيرة تراودني، وتراود الكثيرين من أمثالي، حول إمكانية تحقيق هذا الهدف العظيم في ظل الظروف السياسية الداخلية وعلاقات القوى الاجتماعية القائمة.

أما القضية الثانية التي كانت تشغلني فهي: موضوع المواجهة بين الإمبريالية الأمريكية وكوبا، التي لا تبعد عن شواطئ أمريكا بأكثر من تسعين ميلًا. صحيح أن المواجهة بين خروشوف وكيندي حول قضية الصواريخ عام ١٩٦٢م؛ انتهت إلى التزام الولايات المتحدة باحترام استقلال كوبا، ولكن إلى متى سوف تحترم أمريكا استقلال كوبا؛ وهي معزولة وسط بلدان أمريكا اللاتينية التي يدين معظمها بالولاء للولايات المتحدة؟

ولقد استفاد جيفارا في ردوده على كل هذه الأسئلة ... وقال فيما يتعلق بقضية التطبيق الاشتراكي لدولة صغيرة مثل كوبا إنها مشكلة حقاً، وإن مشكلة التطبيق الاشتراكي في دولة مترامية الأطراف، مثل الاتحاد السوفييتي، هي مشكلة خاصة، وتختلف تماماً عن قضية التطبيق الاشتراكي في دولة نامية صغيرة، مثل كوبا. وقال إنهم في حماسهم للحل الاشتراكي، اندفعوا إلى بناء المصانع وتغيير نمط الزراعة الكوبية، دون تفكير وتخطيط صحيح طويل المدى، وإنهم وضعوا خطتهم الأولى على أساس أن تكون لمشروعات الإنتاج ٧٠٪ ومشروعات الخدمات ٣٠٪ من الاستثمارات، وبعد ثلاث سنوات اكتشفوا أنهم نفذوا ٧٠٪ من مشروعات الخدمات و ٣٠٪ من مشروعات الإنتاج، وقال جيفارا إن تلك مشكلة كبيرة لشعوب الدول النامية التي في أمس الحاجة إلى الخدمات بعد حرمان طويل.

وقال جيفارا إنهم كانوا يحاكون تجربة تشيكوسلوفاكيا في بناء الاشتراكية. وعندما سئل: لماذا تشيكوسلوفاكيا بالذات؟ قال إنه ليس هناك سبب محدد سوى أن هذا البلد أرسل لنا تفصيلات عن تجربته، وكنا في لهفة على العمل الجاد، فبدأنا نعمل دون تخطيط سليم، ثم أخذنا بعد سنوات نصح أخطاءنا. وقال جيفارا إن العالم الرأسمالي قد تغير كثيراً عما كان عليه الوضع أيام ماركس، وإن ماركس على أي حال لم يضع حلولاً لقضايا التطبيق الاشتراكي، فإذا كان العالم قد تغير كثيراً عن أيام ماركس، فلا بد من إعادة النظر في مقولات ماركسية عديدة؛ وخاصة فيما يتعلق بقضية التطبيق الاشتراكي للدول النامية والصغيرة. وقال إن الدول الاشتراكية الأوروبية التي بنت الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية؛ قد حذت حذو النموذج السوفييتي، ولم يكن لدى أحد الشجاعة الكافية ليناقش ويعارض على أساس عدم الملاءمة.

وكان من رأي جيفارا أنه لا بد من إعادة النظر في مفهوم الربح في النظام الاشتراكي، وفكرة الحافز، وعديد من المفاهيم الأخرى. وقال إنه لا يزعم أن لديه حلولاً للمشاكل والأسئلة التي يثيرها، وإن كان يريد أن يقول إنه لا بد من دراسة عميقة تواجه مشاكل التطبيق الاشتراكي في الدول المتخلفة. ولقد عاب جيفارا على الدول الاشتراكية المتطورة علاقاتها التجارية مع الدول النامية، والتي تقوم على أساس الأسعار الدولية في السوق الرأسمالية، في شراء المواد الخام.

أما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات بين كوبا وأمريكا، على ضوء عزلة كوبا في محيطها بأمريكا اللاتينية، فقد بدا جيفارا غير متحمس لمناقشة هذه القضية بمثل

ذكريات من حياتي

حماسه في الإجابة على أسئلتنا عن التطبيق الاشتراكي. وقال كلامًا عامًا مقتضبًا: الأمر الذي أثار دهشتي آنذاك.

ولكن عندما أذيعت أنباء مصرع جيفارا في بوليفيا في معارك حرب العصابات هناك عام ١٩٦٧م، وعندما وصلتني نسخة من كتاب «ثورة في الثورة» لريجي دوبريه، أخذت أتساءل بيني وبين نفسي إن كان جيفارا عند لقائنا في منزل إحسان عبد القدوس كان قد وصل إلى قناعات بترك كوبا والذهاب إلى بوليفيا لقيادة حرب العصابات هناك، وأن هذا هو طريق تأمين التجربة الاشتراكية في كوبا، وما إذا كان هذا الاقتضاب في الإجابة على أسئلتني شيئًا مقصودًا، بل وما إذا كانت الظروف الخاصة جدًا التي أحاطت بنجاح ثورة كوبا قد جنّت على فكر هذا الثائر الرومانسي الكبير، وأغرته بمحاكاة هذه التجربة في الثورة في ظروف بلدان لاتينية أخرى تختلف عن ظروف كوبا الخاصة. وأخيرًا ملحوظة خاصة:

فقد يتساءل بعض القراء كيف استطاعت ذاكرتي أن تستوعب كل تفاصيل هذا اللقاء بعد عشرين عامًا من وقوعه، ولهؤلاء القراء أجيب على هذا السؤال المشروع بأن ذاكرتي لا تزال قويةً نسبيًا فيما يتعلق بالأحداث الهامة التي عشتها، فضلًا عن أنني استعنت بمقال ممتاز للأستاذ موسى صبري — نعم الأستاذ موسى صبري — كان قد كتبه في عدد ١٧ مارس ١٩٦٥م من مجلة آخر ساعة عن هذا اللقاء، الذي كان أحد حضوره.

للذكرى

منذ أيام مضت ذكراه السادسة عشرة، وكان قد رحل فجأة وهو في قمة حيويته ونشاطه الأكاديمي، ووقع عليّ خبرُ رحيله وقوَع الصاعقة، كنت يومها أستاذًا زائرًا لجامعة لانكاستر، في الشمال الغربي لبريطانيا، أستعد للعودة إلى القاهرة أنا وابنتي الصغيرة حنان، التي قضت العام الدراسي كله معي في بريطانيا، وكانت ترتيباتنا هي أن نذهب بالسيارة إلى فرنسا وإيطاليا، وأن نقضي شهر يوليو كله هناك حتى نصل إلى نابولي، ثم نأخذ المركب إلى الإسكندرية من هناك.

وفي صباح يوم تلکأت فيه بالمنزل دق جرس الهاتف، وكان المتحدث يتصل بي من روما ليعزيني في المصاب، عندما قرأ نبأ الحادث الذي أدى إلى الوفاة في الصفحة الأولى من الأهرام، ثم النعي في صفحة الوفيات، واشتد حرج هذا الصديق المتحدث من روما عندما أدرك أنني لم أكن على علم بالخبر!

وبسرعة اتصلت بأشقائي في القاهرة هاتفياً، فأكدوا لي صحة الخبر عن الحادث الذي وقع في اليوم السابق، وسابقت الزمن لأخذ أول طائرة إلى القاهرة، لكنني عندما وصلت كانوا قد وارَوْه التراب وعادوا، وكانوا قد تقبلوا فيه العزاء، وانتهى الأمر.

إنني أتحدث عن شقيقي الأكبر المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس، الذي كان عميداً لكلية دار العلوم مرتين، وعضواً بمجمع اللغة العربية لمدة عشرين عاماً، وصاحب كرسي «فقه اللغة» بجامعة القاهرة، وهو الرجل الذي كان له الفضل الأكبر في تربيتي المدرسية ورعايتي حتى تخرجت في الجامعة. وكان فارق السن بيننا كبيراً، ربما يزيد على سبعة عشر عاماً؛ فعندما تخرج في دار العلوم عام ١٩٣٠م واشتغل بالتدريس، كنت في السابعة أستعد لدخول المدرسة الابتدائية. وسافر هو بعد ذلك إلى بريطانيا في بعثة حكومية للحصول على الدكتوراه، فكان يرسل لي الخطابات المشجعة على مدرسة

ذكريات من حياتي

الحسينية الابتدائية، ثم على مدرسة فؤاد الأول الثانوية بعد ذلك، وهو بلا شك صاحب الفضل في توجيهي لدخول «شعبة الرياضيات» في السنة التوجيهية، ومنها إلى قسم الرياضيات بكلية العلوم. وكان يعرف بالطبع اهتماماتي الأدبية والفلسفية، كما كان يعرف محبتي للرياضيات، وكان يقول لي دائماً: «إنك تستطيع أن تواصل اهتماماتك الأدبية والفلسفية وحدك بالقراءة المثابرة، لكنك لا تستطيع ذلك في الرياضيات». ثم يضحك ويقول: «يا بني، الأدب لا يطعم أحداً هذه الأيام». ولم أندم على قبول نصيحته أبداً، وظل إبراهيم أنيس بالنسبة لي أباً روحياً. وبالتأكيد تفرقت بنا السبل عندما كبرنا، واهتممت أنا بالعمل السياسي الذي كان قد فقد الاهتمام به منذ أن كان طالباً وفدياً وشاعراً يلقي قصائده أمام سعد زغلول في بيت الأمة، ثم أمام مصطفى النحاس من بعده. لكنه ظل في مكانة الوالد بالنسبة لي.

ولن أخجل من أن أقول إنه أحد أبرز حراس اللغة العربية في العصر الحديث؛ باعتباره لغوياً رائداً أحدث ثورة حقيقية في علم فقه اللغة؛ بدءاً من دراسة اللهجة أهل القاهرة، وانتهاءً بجهوده في استخدام الكمبيوتر في إحصاء تكرارات الحروف العربية. ولا شك في أنه يُحسب له أنه أول من بشر بالمناهج العصرية في دراسة أصوات اللغة، مستعيناً بالأجهزة الصوتية الحديثة، وأثمر هذا كله كتابه الرائد «الأصوات اللغوية»، وبعد ذلك صدرت له المؤلفات الآتية على التوالي: من أسرار اللغة العربية، موسيقى الشعر، في اللهجات العربية، دلالة الألفاظ، وهو الكتاب الذي حصل به على جائزة الدولة التشجيعية عام ١٩٥٧م، مستقبلاً اللغة العربية المشتركة، اللغة بين القومية والعالمية، طرق تنمية ألفاظ اللغة (مجموعة محاضرات). كما كان له أربع مسرحيات منشورة، وهي:

- (١) العجوز المتصابي، وقد كتبها خلال دراسته بكلية دار العلوم، وأشرف على تمثيلها في مسرح الأزبكية.
- (٢) إيناس، أو ضحية المجتمع.
- (٣) المنصور بن عامر الأندلسي.
- (٤) المتنبي في مجلس سيف الدولة.

وقد نالت جهوده المتميزة في خدمة اللغة التقدير، لا على نطاق العالم العربي وحده، وإنما على النطاق الدولي أيضاً، وكانت هذه الحقيقة وراء اختياره في مقدمة اللغويين

الذين يؤرّخ لحياتهم في «معجم اللغويين العالميين» الذي تصدره جامعة «إنديانا» بالولايات المتحدة.

وإبراهيم أنيس ليس في الحقيقة غريباً على الكويت؛ فهناك العديد من تلاميذه الكويتيين أيام دار العلوم، وهم يشغلون اليوم المناصب المرموقة في الجامعة ووزارة التربية والتعليم أو في الصحافة الكويتية، وفضلاً عن ذلك، فقد دعت جامعة الكويت لمدة شهر أستاذاً زائراً، حيث ألقى عدداً من المحاضرات، واستخدم الحاسب الآلي للجامعة في متابعة أبحاثه اللغوية، وعاد من هذه الزيارة بأجمل الذكريات التي حدثني عنها، ولم أكن آنذاك (في أوائل السبعينيات فيما أذكر) قد زرت الكويت ولا عرفت أحداً من أهلها. في يوم ٨ يونيو من عام ١٩٧٧م، خرج إبراهيم أنيس كعادته كل مساء يمارس رياضة المشي ساعة من الزمان، وهو الرجل الذي يجلس إلى مكتبه في صومعته بالمنزل ساعات طوياً بلا ملل، وإذا بطالب ليبي مستهتر يصدمه بسيارته وهو يحاول عبور الطريق.

ونقل إبراهيم أنيس إلى مستشفى العجوزة القريب دون أن يعرف أحد من هو، ووجد البوليس في جيبه ورقة صغيرة واحدة بها رقم هاتف، واتصل البوليس بصاحب الرقم الذي تبين أنه الدكتور كمال بشر عميد دار العلوم آنذاك، وحضر الرجل وتعرّف على الجثمان، وأبلغ عائلته تليفونياً بالمصاب، وفي اليوم التالي اتصل بي من روما هذا الصديق الذي ظن أنني على علم بالخبر، وحاولت أن أشارك في وداعه الأخير فلم أفلح. تحية حب وتقدير وعرفان بفضلله في ذكره السادسة عشرة.

ذكريات مع علي مصطفى مشرفة

في الذكرى المئوية لميلاده

دخلت كلية العلوم بجامعة القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٤٠م، وتخرجت فيها في يونيو سنة ١٩٤٤م. وفي السنوات الثلاث الأولى والشهر الأول من السنة الرابعة، لم يكن هناك أي اتصال شخصي بيني وبين عميد الكلية، ورئيس قسم الرياضة التطبيقية الأستاذ الدكتور علي مصطفى مشرفة.

كنت أحضر بالطبع محاضراته في السنة الثانية وفي السنة الرابعة، وكان آنذاك يحاضر في علم الاستاتيكا في السنة الثانية، ويحاضر في النظرية الكهربائية المغناطيسية للضوء والبصريات في السنة الرابعة، وكنا، نحن طلاب الرياضيات، ننظر إليه باحترام ومهابة شديدين، وكانت تنتشر في أوساطنا، نحن الطلاب، أسطورة أن من يفهمون النظرية النسبية لإينشتاين في العالم عشرة بينهم واحد مصري ... هو علي مصطفى مشرفة.

ثم وقع حدث طلابي في أوائل السنة الرابعة جعلني على اتصال شخصي به طوال العام، هذا الحدث هو انتخابات الجمعية الرياضية الطبيعية لطلاب وأقسام الرياضيات والفيزياء التي تجري كل عام، وينتخب فيها طلاب كل صف من الصفوف الأربعة اثنين من الطلاب في مجلس إدارة الجمعية لذلك العام، وقد رشحت نفسي عن السنة الرابعة فانتخبني زملائي، ثم اجتمع مجلس الإدارة الجديد وأكرمني زملائي فانتخبوني رئيساً لمجلس الإدارة عن العام الدراسي سنة ١٩٤٣-١٩٤٤م.

وبعد انتخابي رئيساً للجمعية بدأت في إعداد البرنامج الثقافي للجمعية، أي سلسلة المحاضرات التي سيلقيها مختصون في موضوعات رياضية وفيزيائية عامة تثير اهتمام

ذكريات من حياتي

الطلاب، وحرصت بالطبع على أن أضع في مشروع البرنامج محاضرة عن النظرية النسبية يلقيها علي مصطفى مشرفة. وعندما عرضت عليه الاقتراح لم يعارض وإن كان قد طلب تأخير موعتها.

وبالطبع ظللت على اتصال به طوال العام، وضممتنا ذكريات عديدة جميلة عن هذه الفترة سوف أفضي هنا بثلاث منها ما زالت محفورة في ذهني.

الذكرى الأولى: تتعلق بطالب اسمه صالح كان زميلًا لنا في السنة الرابعة، وإن تخصص

في الفيزياء، وقد صار عميدًا لكلية العلوم بالإسكندرية في الستينيات.

جاءني صالح في أحد الأيام واقترح عليّ أن يكون، ضمن البرنامج الثقافي للجمعية، محاضرة له في الفيزياء، ورفضت طلبه؛ على أساس أن طالبًا مثلنا لن يفيدينا بشيء جديد، ولو فتحنا هذا الباب، باب أن يقوم الطلاب بإلقاء محاضرات في الجمعية فلن نقدم للطلاب جديدًا، ولم يقتنع صالح فذهب إلى عميد الكلية شاكيًا موقفني.

أتذكر أن ساعي العميد جاء يبحث عني وعندما وجدني قال لي: «الباشا يريدك على الفور.» وذهبت إلى غرفة العميد ألثت من الجري، وعندما دخلت ولاحظت حالتي قام من مكتبه وأخذ كرسيًا، ووضعه بجوار النافذة التي فتحها على الفور وقال: «نتكلم عندما تهدأ وتلتقط أنفاسك.»

وبعد خمس دقائق جاء وجلس على كرسي آخر بجواري، وقال لي: «هل يرضيك أن يجلس الأساتذة في الأتوبيس بينما الطلاب واقفون؟» وكان بطبعه يهوى الحديث بمثل هذه التشبيهات والاستعارات، ورغم أنني لم أفهم المقصد من وراء هذا الكلام، إلا أنني رددت على الفور: إن هذا وضع طبيعي؛ إذ على الطلاب أن يقفوا في الأتوبيس احترامًا لأساتذتهم، فضلًا عن أنهم أقدر على الوقوف لصغر سنهم.

ضحك العميد ضحكته المعهودة وقال: غلبتني! وتكلم فورًا عن شكوى الطالب صالح، وشرحت له وجهة نظري التي وافق عليها مجلس إدارة الجمعية. لكنه قال: يا سيدي علشان خاطري، أعطوه فرصة. ووافقت طبعًا لا اقتناعًا، وإنما احترامًا لرغبة العميد.

الذكرى الثانية: تتعلق بمحاضرتي عن النظرية النسبية، إذ بدأت أتساءل: من الذي

سيقدم العميد في هذه المحاضرة؟ وقررت أن من الأنسب أن يقدمه واحد من الأساتذة، وذهبت إليه مقترحًا أن يتولى تقديمه أستاذنا د. محمد مرسي أحمد رئيس قسم الرياضة البحتة، الذي كان له مودة خاصة في قلبي، لكن العميد رفض وقال: أنت

رئيس الجمعية وأنت الذي تقدمني للحضور. وبالطبع كنت خجلاً من تقديمه، لكنه صمم على ذلك، وفعلت ما طلبه، وأتذكر أن مدرج قسم الفيزياء، حيث أُلقيت المحاضرة، كان مليئاً بالحاضرين من داخل الكلية وخارجها، وأن القضايا التي أثارها هذه المحاضرة كانت ذات أثر كبير على الحاضرين، وطال زمن المحاضرة والأسئلة إلى نحو ثلاث ساعات، وهو أمر نادر الحدوث في برنامج المحاضرات.

أما الذكرى الثالثة: فتتعلق بالصورة التذكارية التي كانت تؤخذ في أواخر العام الدراسي لمجلس إدارة الجمعية مع رئيس شرف الجمعية والمستشارين، ولا تزال هذه الصورة في غرفة مكتبي بالمنزل حتى الآن.

والعادة أن هناك من يجلسون على دكة أعدت لهذه المناسبة، وهناك من يقفون وراءهم. وقررنا، نحن الطلاب، أن الأساتذة هم الذين يجلسون بينما نقف نحن الطلاب وراءهم، لكن علي مصطفى مشرفة كان له رأي آخر؛ إذ صمم على أن أجلس على الدكة في وسط الصورة، ويجلس الأساتذة على الجانبين، وكنت في أشد حالات الخجل، وحاولت جاهداً أن أقف مع زملائي الطلاب في الصف الخلفي، لكنه صمم على رأيه، وقال ضاحكاً: أنت رئيس الجمعية، وتستحق أن تكون مركز الصورة. وهذا ما كان فعلاً.

ولم أر علي مصطفى مشرفة بعد تخرجي وتعييني معيداً في جامعة الإسكندرية، ولكن ذكراه ظلت عزيزةً إلى قلبي، غالية في نفسي. وأتذكر أنني عندما عملت رئيساً لشركة الكاتب العربي للطباعة والنشر عامي ١٩٦٧م و١٩٦٨م كان كتاب «الجبر والمقابلة» للخوارزمي، الذي قام بتحقيقه علي مصطفى مشرفة، ومحمد مرسى أحمد، ضمن كتب الدار التي أُعيدَ طبعها.

الباب الثالث

المثقفون والسلطة

في أوردي أبو زعل

رسالة إلى زوجتي

زوجتي الحبيبة: ها أنا ذا أرسل لك هذه الرسالة بعد غيبة طويلة، منذ أن أرسلت لك خطابي خلال المحاكمة أيام المجلس العسكري بالإسكندرية في أكتوبر الماضي، ولقد مضى على خطابي هذا نحو عشرة شهور اجتزنا فيها تجربةً طالت وكأنها عشر سنوات! أعني تجربة الأوردي بما تعنيه من تعذيب يومي، وإهدار لآدمية المعتقلين، وعمل كالسُّخرة في جبل أبو زعل، ثم قتلٍ لعدد من زملائنا. إنها باختصار ما صنعتها النازية في خصومها السياسيين في معتقلات أوروبا المشهورة، ولم يكن لينقصها لتصبح الصورة مطابقة تمامًا غير غرف الغاز!

لقد انتهت هذه التجربة الآن وعدنا إلى آدميتنا من جديد ... ولعلك أدركت من خلال زيارتك لي في الشهور الأخيرة مبلغ السوء الذي وصلت إليه حالتي الصحية. غير أنني اليوم أسترده صحتي بالتدريج فلا تقلقي، ولكن ما يقض مضجعي حتى اليوم أن شهدي عطية، بمصرعه الفاجع في الأوردي تحت سياط التعذيب، هو وحده الذي فداننا جميعًا. ولولا مصرعه وما أثار من ضجة خارجية، لاستمر التعذيب حتى اليوم، ولاستطاب كثير من المسؤولين هذه الحال، ومن قبلُ قتلوا الدكتور فريد حداد ببساطة وكأنهم يؤدون عملًا عاديًا، وهؤلاء القتلة معروفون ويعيشون بينكم لا يعذب أحدًا منهم ضميرٌ ولا تمتد إليه يدُ قانون!

إن قتلة شهدي وفريد حداد هم اللواء إسماعيل همت وكيل مصلحة السجون والعميد إسماعيل طلعت مدير سجن أبو زعل، ثم أولًا وأخيرًا الضباط حسن منير وعبد اللطيف رشدي ويونس مرعي، هؤلاء الثلاثة هم الجلادون المباشرين، ولكني لا أشك

أن وراء هؤلاء يقف رجال المباحث العامة بقيادة حسن المصليحي وبعض رجال وزارة الداخلية، ولست أستطيع أن أصدق أن المسؤولين في مصر لم يكونوا يعرفون ما يجري في أبو زعبل خلال الفترة من نوفمبر سنة ١٩٥٩م إلى يونيو ١٩٦٠م. لا أدري كيف أبدأ في رواية القصة الإجرامية التي وقعت هنا. خلال هذه الفترة أرسلت لك عددًا من الخطابات بمعرفة إدارة السجن، ولعلك لاحظت أن كل خطاب لم يزد على ثلاثة سطور، أسأل فيها عن أحوالك وأحوال منى ووفاء وإخوتي، وأطلب إرسال بعض النقود. لقد تعمدت هذا لأن الخطابات كُتبت خلال أسوأ ظروف وإبان فترة التعذيب، ولم يكن لدي ما أقوله ... أو بمعنى أصح لم يكن ممكناً كتابة ما أريد أن أقوله!

لقد رحلنا من سجن مصر يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩م ... ولا أدري إن كان لاختيار هذا التاريخ معنى خاص عند رجال المباحث، ولكنني أعلم أن إعدادنا لما كان ينتظرنا في أوردي أبو زعبل قد بدأ ونحن واقفون في فناء سجن مصر ننتظر الترحيل؛ فقد أخذ مأمور سجن مصر شوقي القطشة في استفزازنا دون مبرر، وكسر بنفسه أشياء كثيرة من لوازمنا المتواضعة التي نحملها من سجن إلى سجن. وعندما وصلت العربة التي حُشر فيها الواحد والستون إلى أوردي أبو زعبل، فوجئنا بفرقة من الخيالة على جيادهم، ثم صفين من الجنود يحملون العصي الغليظة على باب الأوردي وداخله، وكانت التعليمات أن ينزل كل واحد منا بسرعة وأن يخلع ملابسه على باب الأوردي ... كل ملابسه حتى يصبح عاريًا كما ولدته أمه، وأن يأخذ بسرعة برشًا وبدلة سجن بيضاء ويهرع إلى العنبر. وكان أساس العملية هو المفاجأة الكاملة وشل الذهن عن التفكير؛ حتى لا يجد إنسان فرصة ليحتج أو يناقش. وبطبيعة الحال لم يستطع معظم المعتقلين أن ينجزوا هذه المهمة في سرعة، وكانت النتيجة أن قام الجنود بضربهم وهم عرايا بالعصى الغليظة، فضلًا عن الإهانات اللفظية.

وكانت مهزلةً وما أبشعها من مهزلة! ومع ذلك فإن «حفلة الاستقبال» كما واجهناها لم تكن شيئًا بالمقارنة بـ «حفلة الاستقبال» التي أُعدت لدفعة شهدي عطية في يونيو الماضي، والتي مات فيها هذا الصديق العزيز ... فضلًا عن الزملاء الآخرين الذين ظلوا في حالة خطرة لعدة أيام بعد ذلك. وفي اليوم التالي لوصولنا بدأ روتين الحياة المعدّة لنا ... نقوم في الصباح، ونذهب ونحن حفاة في طابور إلى جبل أبو زعبل لتكسير الأحجار،

ويستمر العمل حتى الظهر، حيث نعود إلى الأوردى ويُقفل العنبر علينا حتى صباح اليوم التالي. والطعام الذي يقدم لنا هو أسوأ ما يتصوره إنسان في حياته: عسل أسود في الصباح، فول نابت في الظهر، ثم خضار لا طعم له وقطعة لحم تثير القرف في المساء. وخلال كل يوم تقريباً يُنقى عدد من المعتقلين لاستفزازهم وضربهم ضرباً مبرحاً، ووضعهم في زنزانة انفرادية مغطاة بالماء البارد وبلا أغطية لمدة يومين أو ثلاثة. وكثيراً ما يُفتح العنبر في الصباح أو بعد الظهر، وفجأة تدخل فرقة من الجنود بحجة تفتيش العنبر، وكان علينا أن ندير وجوهنا إلى الحائط أثناء التفتيش، ثم في ختامه كان علينا أن نحني ظهورنا كأننا راكعون في صلاة، ثم يدور كل واحد منا حول نفسه مرات ومرات حتى يأمر الضابط بالتوقف. وبالطبع خلال هذه العملية الهزلية يضرب الجنود عدداً من المعتقلين كيفما اتفق، إنها عملية تثير الضحك، وحتى الآن لم أفهم المقصود من هذه التعليمات.

كان الجو الظاهري أننا نعيش في أبو زعل حياة عسكرية، والجو الحقيقي المقصود هو التنكيل ... وما زلت أذكر أننا خرجنا مرة لطابور «رياضة»، وخلال هذا الطابور طلب منا حسن منير أن نهتف باسم عبد الناصر وأن نغني أناشيد وطنية. فلما اعترض الدكتور إسماعيل صبري عبد الله قائلاً إننا لا نفعل هذا بناءً على أوامر. انهالوا عليه بالعصى حتى فُتحت رأسه! وبطبيعة الحال كان لا بد أن يأتي دوري ودور محمود العالم! وفي المرة الأولى عندما رفعت صوتي مبدئياً ملاحظات متواضعة على بعض ما يحدث، أخذت أنا وزميل آخر إلى الغرفة الانفرادية، وبقينا هناك حتى جاء حسن منير مأمور الأوردى، فإذا به يعيدنا إلى العنبر دون عقاب. وكان لهذا الموقف فرحة، وأية فرحة، في كل العنبر. فقد بدا وكأنه نصر لنا! وفي المرة الثانية لاحتجاجي أخذنا إلى جبل أبو زعل، وبدأ العدوان عليّ بشكل مكثف على يد فرقة من الجنود يقودها الصول مطاوع، واستمر الحال على ذلك حتى أغمي عليّ من شدة الضرب. وحملني زملائي على أكتافهم، وأنا في شبه غيبوبة، إلى العنبر، ثم نُقلت إلى غرفة «الملاحظة الانفرادية» المخصصة للمرضى، وبقيت فيها عشرة أيام بين الحياة والموت في الأيام الأولى. ولقد كان من حسن حظي أن الطبيب الذي جاء لعيادتي كان زميلاً لي في المدرسة الثانوية. وهالته حالتي في اليوم الأول حتى اغرورقت عيناه بالدموع تأثراً، وظل يواظب يومياً على التردد عليّ مرتين، ويحضّر أدوية خاصة من عنده، حتى اطمأن على حالتي. وبطبيعة الحال لم تكن الإدارة تدري أن الطبيب زميل سابق لي في الدراسة، وأن هذا هو مصدر اهتمامه الكبير بي. وأحياناً كثيرة أحس أنني مدين بحياتي لهذا الرجل النبيل.

ذكريات من حياتي

لن أطيل عليك أكثر من هذا ... سوى أن أقول لك إن من مبررات هذه المعاملة الوحشية التي قليت آنذاك، على لسان بعض الضباط، هو موقف زملاء الجريء أثناء المحاكمة بالإسكندرية، فنحن كمجموعة لم نُخَفِ انتقادنا السياسي للحكومة ولسياسة عبد الناصر في قضيتي الوحدة والديمقراطية. ولكنني لا أستطيع قبول هذا التبرير بسهولة؛ لأن قضية شهدي عطية (وكان من المعروف أن زملاء هذه القضية على عكسنا لا يُخفون تأييدهم شبه المطلق لسياسة عبد الناصر آنذاك) قد لقيت على باب الأوردي استقبالا أتعس بكثير من استقبالنا، وأن شهدي نفسه قد ضُرب حتى الموت. ولقد كنا داخل عنابرنا عندما وصلت دفعة شهدي، وبطبيعة الحال لم نر شيئا يُذكر بأعيننا، ولكننا سمعنا كل شيء! فقد كان المطلوب من كل واحد منهم أن يهتف بسقوط الشيوعية، وأن يذكر اسمه بصوت عالٍ، وأن يقول «أنا مرة!» ... إلخ. وعندما رفض شهدي وآخرون كثيرون تنفيذ هذه التعليمات المخزية، انهالوا على رأسه بالضرب حتى الموت. ويبدو أن موت شهدي كان مفاجأة لإسماعيل همّت وحسن منير والآخرين.

وإذا بهمت يستقل سيارته ويمضي هاربا إلى القاهرة، وإذا بحسن منير يضع الجبس على ذراعه مدعيا أمام النيابة أن المعتقلين هجموا عليه وضربوه وكسروا ذراعه، وأنه هو وجنوده كانوا يدافعون عن أنفسهم. بعد وفاة شهدي وما أحدثته من ضجة، جاءت النيابة بأعداد كبيرة، وتولت التحقيق صباحا ومساء ... وفجأة تغير جو المعتقل تماما! وقد طلبت أنا والدكتور إسماعيل صبري عبد الله سماع أقوالنا في مقتل شهدي، وأجابت النيابة طلبنا. وكان منظرا مخزيا للضابط حسن منير عندما أتوا به لتقوم النيابة بتجربة التعرف على صوته، وأنا داخل العنبر كما ذكرت في التحقيق، لقد رأيته كالفأر المتهالك، ولم يجرؤ على أن ينظر إليّ، بل كان مطرقا رأسه إلى الأرض طوال الوقت، وقد وضعتني النيابة في غرفة مقفلة، وطلبت منه ومن ضباط آخرين أن يرفعوا صوتهم بجمل من التي كانوا يقولونها للمعتقلين في حفلة الاستقبال، وفي كل مرة تعرفت على صوته في يسر دون أن أراه، وبطبيعة الحال نُقل حسن منير في اليوم التالي لوفاة شهدي حتى لايفتك به المعتقلون.

إن الضجة التي حدثت عند وفاة شهدي كانت أمرا طبيعيا، ولكن الغريب أن الدكتور فريد حداد قد قُتل داخل الأوردي قبل شهدي بشهور ولم تُحدث وفاته ضجة ما!

إنك تذكرين بالطبع الدكتور فريد حداد، هذا الطبيب الشهم الذي تولى علاجي وعلاجك وعلاج عمك قبل اعتقالك أكثر من مرة. كم كان وديعا، طيب القلب، عظيم

الإنسانية! تستطيعين أن تتصورى صدمتي عندما أخرجنا من العنبر ذات يوم عند الغروب لاستلام طعامنا ونحن نجري كالعادة، ولحت أمام الزنزانة الانفرادية رجلاً في ملابس السجن ملقى على الأرض، وهو يبدو في حالة إغماء، لم أتيقن في أول الأمر من هو هذا الإنسان، وإن كنت واثقاً أنني أعرفه. ثم بدأت أعي أن هذا هو فريد حداد. ومع ذلك لم أتيقن آنذاك إن كان قد مات عندما رأيته أو أنه مغمى عليه فحسب. فلما سمعنا في اليوم التالي أن أحد المعتقلين قد مات، كانت الصدمة بالنسبة لي فظيعة، وبقيت في حالة نفسية سيئة عدة أيام ... ولست أشك لحظة أن يونس مرعي هو المسئول عن قتل فريد حداد؛ فقد كان الضابط الوحيد الموجود بالأوردي عصر ذلك اليوم، وقد سمعنا — ونحن في العنبر — صوته وهو يعتدي بالضرب على قادم جديد لم نكن نعرف من هو! إلى جانب هذا القتل والتعذيب ساءت أحوال المعتقلين الصحية، بسبب سوء التغذية، وكثيرون مرضوا وأوشكوا على الموت بسبب انتشار الأمراض، ولم يتحرك أحد رغم كل هذا، لقد عشنا في حالة مجاعة كاملة لمدة ثمانية شهور لا يعطونا إلا ما يكفي للإبقاء علينا على قيد الحياة فحسب.

أما مهانات العمل في جبل أبو زعل فهي عديدة ... صفوة من مثقفي مصر مثل د. لويس عوض والدكتور عبد الرازق حسن، والكاتب المسرحي ألفريد فرج، والرسام حسن فؤاد والناقد محمود أمين العالم والدكتور فؤاد مرسي والدكتور فوزي منصور والدكتور إسماعيل صبري عبد الله ... إلخ، وغيرهم كثيرون، يساقون كل يوم إلى الجبل حفاةً شبه عراة، في أقسى أيام الشتاء؛ لكسر حجارة أبو زعل، بالإضافة إلى عشرات من القادة النقابيين وقيادات الطلاب.

ومع ذلك يجب أن أقول إننا تعلمنا حرفة مفيدة، وإنني في نهاية الأمر أجدت قطع الأحجار إلى قطع صغيرة، كما كان مطلوباً، لرصف الشوارع، وكنت أحياناً أقول ضاحكاً: «صنعة في اليد أمان من الفقر!» أما الأمر الثاني الذي أردت أن أذكره لك، فهو تجربتي المثيرة في تدريس الرياضيات العالية للصديق محمد عباس سيد أحمد في ظل هذه الظروف السيئة! لقد صمم محمد على إعطائه محاضرات داخل العنبر في موضوعات كنت أقوم بتدريسها لطلبة البكالوريوس في جامعة لندن في عامي ١٩٥٥-١٩٥٦م. ولم تكن هناك سبورة أو طباشير أو ورق أو قلم، وكان قد مضى على إعطائي هذه المحاضرات عامان على الأقل، وكنت قد نسيت المعادلات والبراهين ... إلخ، ومع ذلك فقد كان لتصميمه وإلحاحه الفضل في بدء محاولات التذكر.

ذكريات من حياتي

وقد ظللت أسابيع أتعثر في محاولات التذكر هذه، وفجأةً بدأت خيوط الموضوع تعود كأن شلة خيط كانت معقدة ثم حُلَّت وانسابت الذاكرة صافية بكل تفاصيل البراهين، كما كنت أعلمها للطلاب. إن العقل الإنساني غريب في تخزينه للمعلومات وفي استرجاعها! والأغرب هو أن يتم ذلك في مثل هذه الظروف القاسية، ولقد كان الصديق محمد يخفي في ملابسه كل قطع الأحجار الطباشيرية التي يجدها بالجبل، لنكتب بها على بلاط العنبر معادلات رياضية بالغة التعقيد، ثم نمسحها بسرعة؛ خوفاً من أن نفاجأ بدخول الضباط أو الجنود إلى العنبر، وعندئذٍ قد يظنون أننا نكتب شفرة سرية. لقد انتهت هذه المرحلة ... بكل ما فيها من مهانات وتعذيب وأشياء قليلة إيجابية، وإذا كنت قد صممت على كتابتها لك، فلكي تعرفي كيف وصل بنا الحال في مصر في معاملة المعتقلين السياسيين، وكيف كان عليّ أنا وزملائي أن نتحمل هذه التجربة البشعة في صبر وتماسك. وأحمد الله على أن كل هذا قد انتهى — وأرجو — إلى غير رجعة! ولكنني أظل أفكر في شهدي وفريد كثيرًا، وأفكر في زوجتيهما وأولادهما ... ما أعظمها من خسارة! وما أروعها من مثل! أقبلك وأضمك بقوة!

«كامل»

سبتمبر سنة ١٩٦٠م

الرسالة عن كتاب د. عبد العظيم

«رسائل الحب والحزن والثورة»

في ذكرى زوجتي

هذا الكتاب ليس إلا مجموعة من الرسائل الحقيقية التي جرت بيني وبين زوجتي ... عايدة ثابت، الصحفية المصرية، خلال فترة عصيبة من تاريخ مصر الحديث، وهي فترة كانت شديدة القسوة علينا نحن الاثنان ... إذ لم يكن قد مضى على زواجنا أكثر من شهرين عندما بدأت رياح العواصف العاتية!

أما الفترة فهي السنوات ١٩٥٩-١٩٦٤م، وبالذقة من أول يناير سنة ١٩٥٩م إلى ٤ أبريل سنة ١٩٦٤م ... بدأت باعتقالي كواحد من مئات الشيوعيين المصريين الذين اعتُقلوا فجر أول يناير، وكنت قد تزوجت عايدة ثابت في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨م، بعد قصة حب دامت عدة شهور قبل الزواج. وعشنا نحو شهرين من أسعد أيام حياتنا، حتى فاجأتنا عاصفة الاعتقالات فوضعت حدًا لكثير من أحلامنا وآمالنا. فُصلت عايدة ثابت من عملها في صحيفة «المساء» وإن لم تُعتقل، كما فُصلت أنا أيضًا إثر اعتقالي ... وأصبحنا نحن الاثنان نواجه الحياة بلا مورد، أنا في المعتقل وهي في الخارج.

وقد يكون من الدقة أن أقول إن ما حدث لم يكن مفاجأة كاملة لنا بالمعنى المفهوم، كانت هناك نُذُر واضحة في الشهور الأخيرة عام ١٩٥٨م بتدهور الموقف السياسي العربي بعد الوحدة المصرية السورية، وتأزم العلاقات بين ثورة يوليو والأحزاب الشيوعية العربية، وكان الخلاف يدور أساسًا حول قضية شكل الوحدة.

هل تكون اندماجية، كما أراد حزب البعث السوري وجمال عبد الناصر، أم تكون فيدرالية يكون لكل قطر فيها حق تنظيم شئونه الداخلية وفق ظروفه الخاصة؟ وكانت القضية الأولى التي يدور حولها الصراع في هذا النطاق هي قضية الديمقراطية السياسية التي كانت تتمتع بها سوريا قبل الوحدة. وقد كان من الطبيعي أن يتمسك الحزب

ذكريات من حياتي

الشيوعي السوري بتجربته الديمقراطية السياسية التي عرفتھا سوريا منذ سنة ١٩٥٤م، وكان من الطبيعي أن يرفض الحزب حل نفسه، بينما تظاهر حزب البعث بحل فصائله؛ ظناً منه أن «غنائم» الوحدة هي له وحده!

في ظل هذه الظروف كان من الطبيعي أيضاً أن تساند الأحزاب الشيوعية العربية موقف الحزب الشيوعي السوري، وأن يكون هذا هو موقف الشيوعيين المصريين كذلك. لكن رغم بؤادر العاصفة خلال عام ١٩٥٨م، فقد كانت لديّ ولدى غيري آمال في محاصرة النيران، قبل أن ينفجر الموقف انفجاراً يستحيل تدارك آثاره. وكان مصدر هذه الآمال ثقتي في وطنية نظام عبد الناصر وشعبيته، وانفجار ثورة تموز في العراق عام ١٩٥٨م، التي اقتلعت كل دعائم النظام القديم ودمرته تدميراً، وموقف الاتحاد السوفييتي المناصر لثورة يوليو والعراق، وقناعاتي باستحالة استمرار نظام وطني في معاداة الإمبريالية، والقيام بحملة صليبية واسعة النطاق ضد الشيوعية في آن واحد، وعشرات الأسباب الأخرى.

كل هذا ظل يمنحني الثقة بأن هناك أملاً في رأب الصدع والعودة إلى علاقات التعاون التي كانت قائمة من قبل بين ثورة يوليو والأحزاب الشيوعية العربية. وبحكم عملي في صحيفة «المساء»، كمحرر للشئون العربية والخارجية، في الفترة ١٩٥٦-١٩٥٨م، كنت على اتصال بكثير من أطراف الأزمة، وعلى معرفة بكثير من أسرار هذه الفترة في المجال العربي، وحاولت كما حاول آخرون المساهمة في حل الأزمة على أساس مبدأ صحيح. لكن يبدو أن القوى المصرية والعربية المحافظة التي كانت تعارض محاصرة الأزمة، كانت أقوى منا بكثير، وكانت النتيجة تدهور الموقف خطوة بعد أخرى، وخصوصاً إثر محاكمة بعض الضباط الناصريين في بغداد وإعدامهم، وساعدت على هذا حالة الزهو التي ركبت القيادة السياسية في مصر، معتمدة على شعبية عبد الناصر عربياً، وهي شعبية لم يكن هناك شك في قوتها؛ مما أدى بها إلى اعتماد سياسة «وحدنا في الميدان»، التي بدأت بمحاولة تصفية الحزب الشيوعي السوري ثم امتدت بعد ذلك لتصفية حزب البعث السوري، ولكنها انتهت في سبتمبر ١٩٦١م إلى تصفية نظام عبد الناصر في سوريا.

ومن الأمانة أن أقول إن الأخطاء السياسية التي تورط فيها الحزبان الشيوعيان في دمشق وبغداد آنذاك؛ قد ساهمت في رأيي في الوصول بنا إلى هذه النهاية الفاجعة لأول وحدة عربية في العصر الحديث، وإن كانت المسؤولية الأولى فيما حدث تقع في رأيي على

أكتاف القيادة السياسية في مصر؛ بما تورطت فيه هي من أخطاء سياسية، وما تورطت فيه أجهزة أمنها من جرائم.

وليس بالصدفة أن الذين طعنوا الوحدة المصرية السورية الطعنة القاتلة في سبتمبر سنة ١٩٦١م كانوا «أصدقاء النظام»، أعني الضباط السوريين الذين كانوا يعملون في مكتب المشير عامر في دمشق بقيادة النحلاوي مدير مكتبه. ولست أشك في أن هذا العمل قد تم لحساب الرأسماليين والإقطاعيين السوريين الذين هددتهم إجراءات يوليو سنة ١٩٦١م، ولكن يظل السؤال الحيوي قائمًا: كيف تم الانقلاب على الوحدة بهذه السهولة؟ بل كيف انهار صرح الوحدة في دقائق؟ إن الإجابة على هذا السؤال لا تكتسب أهمية تاريخية فحسب، وإنما ترتبط بمستقبل النضال من أجل الوحدة في المستقبل. وفي رأيي، إن المفتاح الرئيسي في هذه الإجابة يتمثل في عداء نظام عبد الناصر للديمقراطية السياسية والجبهة الوطنية الذي أعطى أعداء الوحدة فرصتهم الذهبية.

لم يكن إذن ما حدث من اعتقالات في فجر أول يناير سنة ١٩٥٩م مفاجأة كاملة لي، وإن كان اتساعها وشمولها هو العنصر المفاجئ، وينبغي أن أعترف أنه حتى بعد وقوعها ظلت في الأسابيع الأولى أرجح أن الاعتقال لن يطول. وثبت خطأ هذا التقدير، وطال اعتقال الشيوعيين واليساريين المصريين، وامتد إلى أبريل سنة ١٩٦٤م، أي إنه طال خمس سنوات وثلاثة شهور.

وقد قضيت هذه الفترة الطويلة في عدة معتقلات مختلفة ... بدأت بمعتقل القلعة ثم معتقل الواحات الخارجة، ثم عدت إلى سجن مصر استعدادًا لتقديمي مع ستين آخرين إلى المحاكمة أمام مجلس عسكري، يرأسه مدير سلاح المدفعية اللواء هلال عبد الله هلال، في أكتوبر سنة ١٩٥٩م بالإسكندرية. وبعد المحاكمة عدنا من الإسكندرية إلى سجن مصر مرة أخرى، حيث نُقلنا في ٧ نوفمبر ١٩٥٩م إلى معتقل أوردي أبو زعبل.

وفي أوردي أبو زعبل جرت أول تجربة تعذيب جماعية على يد جهاز المباحث العامة وضباط مصلحة السجون ... وليس لدي شك في أن هؤلاء الذين أشرفوا على هذه التجربة البربرية لا بد أن يكونوا قد دُرِّبوا على يد بعض النازيين من الألمان؛ لأنني عندما زرت بقايا معتقل «يوخنفالد» في ألمانيا عام ١٩٦٩م، واستمعت إلى شرح الدليل، وجدت تشابهًا غريبًا بين ما كان يجري فيه من أساليب تعذيب وبين ما جرى في معتقل أوردي أبو زعبل! ... ولقد تولى قيادة هذا العمل الوحشي، الذي سوف يرد وصفه في صفحات الكتاب، العميد حسن المصيلحي من جهاز المباحث العامة واللواء إسماعيل همت وكيل

ذكريات من حياتي

مصلحة السجون، وانتهت هذه التجربة بفاجعة قتل الصديق العزيز شهدي عطية في يونيو سنة ١٩٦٠م. وعندئذٍ تحركت الدولة لوقف التعذيب وإبعاد المسؤولين عن هذا العمل الإجرامي. ومع ذلك فلا يزال المسؤولون عن قتل شهدي عطية ومن قبله الدكتور فريد حداد حتى الآن دون جزاء!

وبعد توقف سياسة التعذيب في الأوردي، نُقلنا في يوليو سنة ١٩٦١م إلى معتقل الواحات الخارجية، وبقينا هناك في ظروف معقولة نسبياً حتى أفرج عنا في أبريل سنة ١٩٦٤م، إثر إلغاء الأحكام العرفية وإقرار سياسة تصفية المعتقلات.

ومن الغريب أنني قُدمت إلى المحاكمة أمام المجلس العسكري بتهمة الاتصال بالأحزاب الشيوعية العربية، مع أن هذا الاتصال كان معروفاً للمسؤولين طوال عامي ١٩٥٧م و١٩٥٨م؛ باعتباري محرراً للشئون العربية في صحيفة «المساء»، كان الاتصال بقيادات هذه الأحزاب من صميم عملي، بل لقد نشرت أكثر من حديث صحفي في «المساء» مع قادة هذه الأحزاب، فلم يكن هناك إذن شيء خافٍ على المسؤولين فيما يتعلق بهذا الاتصال، وما زلت أذكر أنني كُلفت من قبل المسؤولين، في سفارتنا بالأردن وسوريا عام ١٩٥٧م، بأعمال لم تكن من صميم عملي الصحفي، ورضيت القيام بها عن طيب خاطر؛ لأنها كانت جزءاً من صميم نشاط مصر التحرري في المجال العربي آنذاك.

وضمن ذكريات كثيرة ما زلت أذكرها مثلاً أن الأحزاب الوطنية في الأردن كانت قد دعت في مايو ١٩٥٧م إلى عقد مؤتمر وطني في نابلس؛ لمواجهة السياسة الرجعية للملك حسين. وقد حاول الملك أن يمنع قادة هذه الأحزاب من الوصول إلى نابلس بكل السبل، ومن بينها محاصرة كل الطرق الخارجية من عمان بنقط حراسة عسكرية. وقد تصادف وجودي في عمان في هذه الفترة الحرجة، وإذ بالمحقق العسكري لسفارتنا، الأستاذ فؤاد هلال، يرجوني أن أخرج في إحدى سيارات السفارة ليلاً ومعني بعض قادة الحزب الشيوعي والجهة الوطنية متتكرين؛ لأنقلهم من عمان إلى القدس، حيث يتولى القنصل المصري في القدس نقلهم من هناك إلى نابلس لحضور المؤتمر. وقبلت رجاءه بطبيعة الحال، ونفذت المهمة على ما فيها من مخاطر! ويشهد على هذه الواقعة الأستاذ فاروق القاضي الصحفي، الذي صحبني في هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر.

لقد رويت هذه الواقعة حتى يدرك القارئ سخرية الموقف الذي كان عليّ أن أواجهه أمام المجلس العسكري متهمًا بأشياء يعلمها المسؤولون، وكانوا يرجون مني أداءها. وكان من الطبيعي أن أدلي في تحقيقات النيابة بحقيقة الوقائع وتفاصيل الأحداث، وأن

أطلب سماع أقوال عدد من المسؤولين الذين كانوا من شهودها، ولم يكن أمام المجلس العسكري إلا أن يحكم ببراءتي.

ولقد سبق أن ذكرت أن ظروف معتقل الواحات كانت معقولة نسبياً في تلك الفترة بالقياس إلى ظروف المعتقلات الأخرى؛ فقد كانت هناك حرية في الحركة داخل أسوار هذا المعتقل الكبير، وكانت هناك مزرعة تبعد عن المعتقل بنحو ثلاثة كيلومترات، وكان في مقدرونا الذهاب إلى المزرعة والعمل فيها إذا شئنا. وقد استطاع المعتقلون بطرقهم الخاصة توفير مكتبة ضخمة من الكتب السياسية والأدبية والعلمية والفلسفية والتاريخية، وأجهزة ترانزستور كانت هي صلتنا بإذاعات العالم المختلفة. وكانت المكتبة عوناً كبيراً لهؤلاء المثقفين الذين طال حرمانهم على احتمال السجن وقتل وقت الفراغ. واستفدت أنا شخصياً من هذه المكتبة أكبر استفادة؛ إذ استطعت بتنظيم وقتي أن أنجز خلال عام المسودة الأولى من كتابي «العلم والحضارة» الذي صدر عام ١٩٦٧م، كما أمكن بالتدريج الحصول على المجلات الأدبية والثقافية التي تصدر في القاهرة، وكان هذا حافزاً لنا لإصدار مجلة حائط أدبية كان لي شرف المشاركة في تحريرها.

ولم تكن صلتنا بالأهالي مقطوعة خلال هذه الفترة؛ فقد كنا مع المحكوم عليهم بأحكام قضائية في مكان واحد، ولم يكن يفرق بيننا إلا لون بدلة السجن. وكان للمحكوم عليهم حق تسلم الخطابات من أهلهم وحق الزيارة مرة كل شهر، على عكسنا، نحن المعتقلين، إذ كنا بدون حقوق.

ولكن بعد فترة، وبالتحديد خلال السنة الأخيرة من حياة المعتقل، استطاع المعتقلون التغلب على هذه الصعوبات ... إذ دبروا وصول خطابات ذويهم لهم عن طريق إرسالها بالبريد باسم أحد المسجونين، كما استطاع أهالي المعتقلين زيارة أبنائهم بكتابة اسم أحد المسجونين على أورنيك الزيارة عند الوصول إلى باب السجن، وعند الدخول إلى غرفة الزيارة يجدون ابنهم في انتظارهم! ومن الطبيعي أن إدارة المعتقل كانت على علم بهذا التحايل، ولكنها كانت تغمض عينيها وتتصرف وكأنها لا تعرف شيئاً!

في ظل هذه الظروف استطاعت زوجتي أن تزورني أربع مرات ... في يوليو سنة ١٩٦٣م، سبتمبر سنة ١٩٦٣م، يناير سنة ١٩٦٤م، وفبراير سنة ١٩٦٤م. وجاءت هذه الزيارات بعد فراق أكثر من عامين. وفي ظل هذه الظروف تسلمت منها عدداً من الرسائل يجد القارئ بعضها في هذا الكتاب. وفي ظل هذه الظروف استطاع المعتقلون والمسجونون القيام بنشاط ثقافي واسع، سيجد القارئ صده في بعض الخطابات المنشورة بالكتاب،

ذكريات من حياتي

فقد بنى المعتقلون مسرحًا في الهواء الطلق، وأخرجوا عددًا من المسرحيات المعروفة، ونشطت الفرق الرياضية كرة السلة وكرة القدم ... إلخ.

كما اتسع النشاط والخلاف السياسي ... وعندما أتأمل اليوم هذا الجانب، فمن الممكن القول إن الخلافات السياسية بين الشيوعيين المصريين؛ كانت قد بدأت قبل يناير سنة ١٩٥٩م. وكان محور هذه الخلافات هو الموقف من سياسة الحكومة عام ١٩٥٨م. فبينما كانت الأغلبية ترقب هذه السياسة في حذر وتحفظ، وبمنظرة نافذة لقضيتي الوحدة والديمقراطية، كانت مجموعة شهدي عطية تتخذ موقف التأييد شبه المطلق لسياسة عبد الناصر، كان هذا هو الموقف حتى يناير سنة ١٩٥٩م، ولكن بدأت بعد ذلك الانقسامات والخلافات داخل صفوف الأغلبية في المعتقل، إذ تورط قسم من هذه الأغلبية في تحليلات يسارية خاطئة لسياسة وطبيعة قيادة ثورة يوليو، وصلت إلى حد الترويج لنظرية رأسمالية الدولة الاحتكارية ... إلخ. بينما ظل الجزء الآخر محافظًا على نظرة واقعية لنظام عبد الناصر ... لا ينكر عليه أصوله الوطنية التقدمية، وإن ظل ناقدًا للنظام؛ لمواقفه غير الديمقراطية وموقفه الجامد من قضية الوحدة.

في الواحات إذن كانت هناك ثلاثة تيارات سياسية ... أحدها يكاد يقول إن الاشتراكية تتحقق بالفعل على يد عبد الناصر، والآخر يرى في عبد الناصر ممثلًا للاحتكارات المصرية والأجنبية، والتيار الثالث يرى في النظام علامات حكم فئات البرجوازية الصغيرة، بكل ما فيها من مميزات ثورية كبيرة وتناقضات ومواقف معادية للديمقراطية.

ولقد كان طبيعيًا أن تصدر مجلات سياسية في الواحات تعبر عن هذه التيارات الثلاثة، وأن يشتد الصراع والجدل، وأحيانًا كان يتحول إلى تهجمات شخصية أساءت إلى جو المعتقل إساءة بالغة. ولعل هذا الوضع كان أكبر محنة فكرية ونفسية اجتزتها في الواحات، وسوف يرى القارئ أصداء هذا في الخطابات المتبادلة بيني وبين زوجتي.

بعد هذه الصورة العامة، أود أن أوضح عددًا من الحقائق الخاصة بهذه الرسائل ... لقد ظل الاتصال بيني وبين عايدة ثابت متصلًا طوال السنوات الخمس، ولم ينقطع إلا فترات وجيزة خلال فترة التعذيب في أبو زعبل. وكثير من رسائلها وصلني بالبريد، غير أن بعضها وصل عن طريق رسل شخصيين تطوعوا، إما شهامة أو مقابل نقود، أن يحملوا إليها خطاباتي أو يأخذوا منها خطابات لتسليمها لي. ولكنني لم أستطع الاحتفاظ برسائلها في السنوات الثلاث الأولى؛ خوفًا من التفتيش المفاجئ لنا داخل المعتقل، وما كان أكثره! واحتفظت فقط بخطاباتها خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٦٤م، إبان إقامتي بالواحات.

أما رسائلها لها طوال السنوات الخمس، فقد احتفظت هي بها في عناية فائقة. وهكذا وجدت عند إعداد هذا الكتاب كل خطاباتي لها وبعض رسائلها لي. ولعل هذا يفسر للقارئ ما سوف يلاحظه من أن رسائلها لي في الكتاب لم تبدأ إلا في عام ١٩٦٢م.

ومع ذلك، فالرسائل المنشورة ليست إلا جزءاً من الرسائل المتبادلة بيننا، ولم أختَر من هذه الرسائل إلا ما رأيته أنه ذو دلالة خاصة في متابعة أحداث الكتاب. وبطبيعة الحال، هناك عشرات أخرى من الخطابات الشخصية التي لم أشر إليها في الكتاب. تبقى قضية التوقيع في نهاية الرسائل ... لقد كنت غالباً أوقع خطاباتي باسم «كامل»، وليس هذا اسماً سرياً ... إن هذا هو اسمي الحقيقي في أسرتي وبين أهلي عندما كنت صغيراً، وقد درجت العائلات في زماننا على التقليد الغريب بأن يكون للمولود اسم في شهادة الميلاد غير ما ينادى به في المنزل. أما هي فقد حرصت على التوقيع باسم «عنايات»؛ خوفاً من أن تقع الرسائل في أيدي أجهزة الأمن، وكانت تناديني باسم «سعد» في هذه الخطابات؛ لأنها كانت مرسله باسم المسجون الشيوعي الأستاذ سعد رحمي، ومكتوبة كأنها من شقيقته.

ولقد حرصت على نشر هذه الرسائل كما هي دون إضافة أو تعديل ... اللهم إلا تصحيح بعض الأخطاء اللغوية، أو إعادة صياغة بعض الجمل الركيكة مع الاحتفاظ بالمعنى كما هو؛ لأنني حريص على الاحتفاظ بالطابع التاريخي والإنساني — بكل جوانب قوته وضعفه — للرسائل.

ومع ذلك فلست أقصد من هذه الرسائل تأريخاً لهذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر ... إن هذا أبعد ما يكون عن ذهني، وإن كنت أزعّم أن هذه الرسائل تعطي القارئ صورة عامة سريعة عما جرى في هذه الفترة؛ من تعذيب وأحداث هامة ونشاطات مختلفة.

إن ما دعاني إلى نشر هذه الرسائل في هذا الوقت بالذات؛ هو وفاة زوجتي عائدة ثابت، وما وجدته من تشجيع من عدد كبير من الأصدقاء — المطلعين على هذه الرسائل — على نشرها، ولم أقصد من النشر أن أقدم كتاباً سياسياً في المحل الأول. ولكني أود أن أوضح أنني لست راغباً بهذا النشر في المشاركة في حملة التشهير التي يتعرض لها عبد الناصر — بل واسمه — في السنوات الأخيرة من عناصر رجعية مقرونة بعدائها التقليدي للشعب واحتقاره، والتي تستهدف القضاء على كل المنجزات الإيجابية لثورة يوليو.

وغني عن البيان أنني كنت — وما زلت — مقتنعا بأن عبد الناصر هو استمرار حقيقي لعراقي ومصطفى كامل وسعد زغلول ... وإن كان استمرارا أرقى، وأن الذي ينكر أن عبد الناصر هو أحد القادة المرموقين للنضال الوطني والعربي، ضد الاستعمار في العالم الثالث في العصر الحديث، هو شخص إما مغرض أو سفيه! ولا أعتقد أن هناك شخصا واحداً على أي قدر من الموضوعية يستطيع أن ينكر قيمة التحولات الاجتماعية الهامة التي قادها عبد الناصر في المجتمع المصري.

وليس معنى هذا أنه لم توجد سلبيات هامة، ولم ترتكب أخطاء وجرائم في ظل عبد الناصر، لقد سبق لي أن أوضحت رأيي تفصيلاً في هذه السلبيات، وجوانب القصور في فكر الثورة وأعمالها في «محاورات اليسار المصري مع توفيق الحكيم». «وقد نشرتها دار القضايا البيروتية منذ عام».

والأكثر من هذا أنني وآخرين كثيرين حاولنا أن ننبه عبد الناصر، والنظام عموماً، إلى خطورة هذه السلبيات في حينها وعندما وقعت! وجاء هذا التنبيه على صورة مقالات ومطبوعات وخطب انتخابية (سنة ١٩٥٧م عندما كنت مرشحاً بدائرة الوايلي) ورسائل من بعض المثقفين، رُفعت إلى عبد الناصر من خلال أصدقائه والمتصلين به. وربما دفعنا ثمناً باهظاً لهذا النقد، في وقت كان معظم قادة حملة التشهير الحالية يسبحون بحمد عبد الناصر ويعلنون تأييدهم الأعمى له بالحق وبالباطل!

ولأن عبد الناصر كان ولي نعمة كثير من قادة حملة التشهير التي تبلورت في السنين الأخيرة، فإن الإنسان لا يملك إلا أن ينظر باشمئزاز وازدراء إلى كثير من قادة هذه الحملة الذين تعودوا أن يأكلوا على كل الموائد!

إن هذه الرسائل إذن لا تستهدف التشهير، وإنما تحكي أولاً وأخيراً قصة حب وصمود بين زوجين شابين مشتغلين بالعمل السياسي، أدركتهما أعاصير الحركة السياسية بمحنة اعتقال الزوج أكثر من خمس سنوات، وتشريد الزوجة طوال هذه الفترة، ومع ذلك فقد استطاع هذا الحب أن يصمد للاختبار.

ولهذه القصة الإنسانية جانب آخر لا يخفى على القارئ، إن العواطف الملتهبة التي تبدو في هذه الرسائل ليس مصدرها فقط أنها رسائل زوجة كانت في الرابعة والعشرين من عمرها، وزوج كان في الخامسة والثلاثين من عمره، بكل ما يعنيه هذا من التهاب العواطف وتأجج الأحاسيس بين عاشقين، وإنما مصدرها أيضاً رباط فكري قوي ظل يقرب بيننا، ويبعث الدفء في حياتنا على طول السنين في ظل الحرية. وبامتزاج هذا

الرباط الفكري الاشتراكي بالحب الإنساني، تولّد لدى كلّ منا إحساس عميق بأنه لا يستطيع الاستغناء عن الآخر. وربما جرى بيننا، بين الحين والآخر، ما يجري بين كل زوجين من مشاحنات صغيرة، ولكن ظل هذا الشعور الجارف قوياً دائماً وفي كل الظروف.

لكن عابدة ثابت ماتت في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥م إثر فاجعة مروعة لم يقدر أيّ منا أنها سوف تنتهي إلى هذه النهاية، ولقد أفاضت الصحف والمجلات المصرية والعربية في ذكر الحادث الذي أدى إلى الوفاة، وإن كانت قد ذكرت بعض التفاصيل غير الصحيحة؛ ولذا يكفيني هنا أن أذكر الوقائع الأساسية للحادث وتطوراتها.

في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٥م، كنت عائداً بالطائرة من روما، حيث حضرت اجتماعاً للخبراء الأخصائيين لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية. وذهبت زوجتي وابنتي حنان لانتظاري كالعادة في المطار، وقبل وصولي بربع ساعة هاجم كلب ضالّ ابنتي حنان وعقرها في قدمها اليسرى، واندفعت زوجتي تدافع عن حنان، فهجم الكلب عليها وطرحها على الأرض، حيث عقرها في ساقها الأيمن وكفها الأيمن أيضاً. ولقد ذهبنا إلى مستشفى منشية البكري فوراً حيث جرت الإسعافات الأولية. ثم بدأت المستشفى في اليوم التالي حقن زوجتي وابنتي بالمصل المضاد لمرض الكلب لمدة عشرين يوماً، أي من ١٨ أكتوبر حتى ٥ نوفمبر. وبدأ تحسّن واضح من العلاج؛ الأمر الذي دفع زوجتي إلى العودة إلى عملها الصحفي في اليوم الخامس عشر من الحادث، وبناءً على مشورة الأطباء، ولقد ساعد على خلق جو الاطمئنان الكاذب بيننا جهلنا الكامل بأعراض المرض، وما قاله أطباء مستشفى منشية البكري ومستشفى الكلب والأطباء الخصوصيون؛ من أن المصل مؤكد المفعول، ومن أن أعراض المرض — إن بدت — فإنما تظهر في اليوم الحادي عشر من الحادث، ولما مضى اليوم الحادي عشر حتى الثامن عشر دون تعقيدات أو شكوى، شاع الاطمئنان في نفوسنا. وسافرت يوم ٦ نوفمبر بعد انتهاء العلاج لحضور مؤتمر لليونسكو العربي في قطر، وليس يخطر على بالي أن وداعها لي على باب منزلنا هو الوداع الأخير!

نعم لقد شكّكت ليلة سفري من ألم في ذراعها الأيمن، ولكن ما أسهل ما نسينا — نحن الاثنان — هذا المجهود الذي بذلته في كتابة مقالاتها بيدها اليمنى إثر عودتها إلى العمل الصحفي! فضلاً عن شكواها منذ سنوات من آلام روماتيزمية في ذراعيها وقدميها. الأغرب من ذلك أنني تحدثت معها تليفونياً من قطر قبل وفاتها بأربع وعشرين ساعة، ولم تكن تشكو إلا من ألم شديد في ذراعها الأيمن، لقد بدأت التعقيدات الصحية

ذكريات من حياتي

خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة لها، وتدهور الموقف فجأة، ودخلت في غيبوبة ثم فاضت روحها الطاهرة في صباح الاثنين ١٠ نوفمبر!

لقد ماتت عايده ثابت في أنضج سنوات حياتها ... وبعد أن بدا أن القدر قد ابتسم لنا بالبيت السعيد، والابنة التي هي قرة عين والديها، جاءت هذه الفاجعة الخاطفة لتخنق آمالاً مزدهرة في حياة سعيدة طويلة لنا نحن الثلاثة. وهكذا شاء القدر أن يحرمني وابنتي من أعز وأحب من كان لنا في الحياة!

كانت عايده ثابت إنسانة بكل معنى الكلمة ... رقيقة كالنسيم، بأسمة كالزهور، في دمثة الكلمة الطيبة، وكانت دائماً قادرة على أن تشيع في كل من حولها روح البهجة والسرور مهما كانت الظروف. تصدق عليها كلمة الكاتب الأمريكي مارلر توين حين قال في «يوميات حواء» مشيراً إلى زوجته: «أينما حلت كانت هناك جنة!»

ولكن عايده ثابت كانت شجاعة أيضاً؛ خصوصاً في الدفاع عن المضطهدين والمظلومين والفقراء، إلى الحد الذي قد يعتبره الناس تهوؤاً. كانت تكره الظلم والاضطهاد إلى أبعد الحدود، وكان قلبها دليلها في هذا الميدان، تصدق عليها أيضاً كلمة تولستوي حين وصف مكسيم جوركي بأنه صاحب «القلب الحكيم»، لقد كان قلبها هو دليلها إلى الحكمة؛ لأنه كان يتسع لمحبة الآخرين وينشغل بالآخرين قبل أن ينشغل بشئونها!

ولقد بدا لي دائماً أن عايده ثابت والموت متناقضان؛ لأنها كانت على الدوام للحياة. فما أقسى الحياة بعدها على الذين عرفوها جيداً وأحبوها من صميم قلوبهم!

عبد العظيم أنيس

العودة

بعد أيام من وصول خطابها الأخير، وبالتحديد في ٣ أبريل سنة ١٩٦٤م، تم ترحيلي مع آخرين من زملائي إلى السجن الحربي بالقاهرة ... نُقلنا بالسيارات إلى سجن أسيوط، حيث بقينا في فناءه عدة ساعات، وفي مساء نفس اليوم أُقلِّنا بالقطار إلى محطة الجيزة، حيث وصلناها الساعة السابعة من صباح يوم ٤ أبريل. ومن محطة الجيزة نقلتنا سيارات وزارة الداخلية إلى السجن الحربي.

خلال ساعات الليل التي قضيناها في قطار أسيوط-الجيزة، حاولت أن أنام وفشلت؛ من طول الإرهاق وشدة الانفعال ... ها أنا ذا أعود مرةً أخرى إلى زوجتي وأولادي وأهلي وشعب مصر، ها أنا ذا أعود من جديد إلى أرض الوطن!

لأنما كنت منفياً خارج البلاد، رغم أنني أعلم علم اليقين أن أرض الواحات الخارجة هي جزء لا يتجزأ من أرض الوطن ... لعل هذا يثبت مرةً بعد مرة أن الوطن ليس هو الرمال والشجر والأرصفة والمباني، وإنما هو الناس ... الفلاحون والعمال والطلاب والمتقنون والجنود وكل من يضع لِبنةً في حاضر مصر ومستقبلها!

ها أنا ذا أعود من جديد فأشرب من ماء النيل بعد أن حُرمت منه سنوات، وأمتع عيني بخضرة الوادي وحقله السندسية، أمتع أذني بأصوات أولاد البلد وضحكاتهم.

أحسست في القطار بمشاعر شديدة الشبه بمشاعري يوم عودتي من البعثة عام ١٩٥٢م، لحظة اقتراب السفينة من شاطئ بورسعيد، لم أكن أعرف واحداً من المنتظرين على الشاطئ، ولكني كنت تواقاً إلى احتضانهم جميعاً كأنما هم جميعاً أهلي وإخوتي، وعندما نزلت إلى الشاطئ وقابلني أول حمّال، ابتسمت في وجهه ابتسامة عريضة وشددت على يده مرحّباً؛ كأنما يعرف بعضنا بعض منذ زمان طويل. وأغلب الظن أنه نظر إليّ في دهشة؛ لا يفهم لهذه التحية الحارة سبباً!

ذكريات من حياتي

حاولت إذن أن أنام فلم أفلح، فشغلت نفسي بنظم قصيدة بالعامية تعبر عن مشاعر هذه اللحظة. ودخلنا السجن الحربي حوالي الساعة التاسعة صباحًا. أُلقيت نظرة على فناء السجن ... سجن ككل سجون الدنيا، يبدو عاديًا في مظهره، مع أننا كنا نسمع طوال السنوات الخمس عن التعذيب الذي يجري في داخله ما يقشعر له البدن. ورأيت كلبين في فناء السجن يتسكعان في تكاسل؛ من قلة العمل فيما يبدا!

كانت ابتسامات ضباط المباحث العامة في انتظارنا، وشيء غير قليل من الأدب واللباقة في المعاملة ... قالوا لنا إننا سوف نكون في بيوتنا بعد ثلاث ساعات، عندما ينتهون من ملء استمارات البيانات اللازمة وتصوير كل واحد منا!

وسألت ضابطًا لا أعرف اسمه — وإن بدا أنه يعرف اسمي — إن كان في استطاعتي أن أتحدث مع إخوتي تليفونيًّا لأخبرهم أنني بالقاهرة وأنني سأكون معهم بعد ساعات، فرحَّب بطلبي على الفور. وكانت الصعوبة الأولى أن أتذكر أرقام تليفونات منازل إخوتي بعد هذه الغيبة الطويلة، ولكنني تذكرت رقم تليفون شقيقتي فاطمة في العباسية، وأدرت القرص فلم أجد ردًّا، وضحك الضابط قائلاً إن أرقام تليفونات العباسية قد تغيرت خلال هذه السنوات. حاولت أن أتصل بشقيقتي فتحية في الدقي، وجاد صوت زوجها واضحًا يسأل: من المتكلم؟ وعندما أجبت صرخ الشيخ الكهل — كأنما مسَّته صاعقة — منادياً على شقيقتي. وجرت إلى التليفون وهي تصرخ وتضحك وتزغرد وتبكي في آن واحد، لا تريد أن تصدق. كان من الضروري أن أضبط عواطفني وأن أطلب منها بسرعة أن تتصل بعائدة، وأن تعرف العائلة أنني سأذهب إلى منزل شقيقتي فاطمة في العباسية، وأن عليهم أن ينتظروني هناك. ولم أعطها فرصة أكثر من ذلك، ووضعت السماعة خوفاً على نفسي من الانفعال!

ولا أعرف ما حدث بالضبط بين إخوتي بعد هذه المكالمات، ولكنني علمت بعد ذلك أن وفدًا من العائلة ظل ينتظرني أمام الباب الأمامي للسجن الحربي من العاشرة صباحًا حتى الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم!

أما أنا فقد فُتح لي — ولثلاثة من زملائي — الباب الخلفي للسجن الحربي في الساعة الرابعة بعد الظهر تمامًا، وقيل لنا انصرفوا!

وخرجت إلى دنيا الحرية ... على جسدي سترة قديمة كانت مُلقاة في مخازن سجن الواحات سنوات، وفي يدي كيس ممزق من القماش به حاجيات الحلاقة ومعجون وفرشاة أسنان وغيار داخلي وكتاب عن موسيقى الشعر وآخر في المنطق وبعض أبحاثي القديمة في الرياضيات، وفي جيبتي ورقة بخمسة جنيهات، هي كل ما أملكه في هذه الدنيا.

ومن السجن الحربي دلفت في دقيقة إلى طريق صلاح سالم ... شارع واسع لا أعرف عنه شيئاً؛ لأنه أنشئ خلال غيابنا. أين أنا بالضبط في القاهرة؟ لم أكن أدري ... حاولت أن أوقف تاكسي فلم أفلح ... وعندما جاء أول أوتوبيس ركبت وليس في ذهني أية فكرة إلى أين يذهب! سألت الكمساري: إلى أين يذهب هذا الأوتوبيس؟ فنظر إليّ شذراً — وكأنني من أهل الكهف — وقال: أين تريد أن تذهب؟ قلت العباسية، فأجاب: نحن في العباسية! ... أعطيته الورقة ذات الجنيهاً الخمسة، فنظر إليّ في امتعاض وقال: مافيش فكة، قلت: ليس في جيبى ملين آخر، وبدا عليه الضيق، وفي عينيه تساؤل كأنما يقول لنفسه: من أين هؤلاء الناس؟ آه لو يعرف!

وتركني يائساً ... ووجدت بعد ثلاث محطات أنني عند باب كلية الهندسة جامعة عين شمس، نعم، هذا مكان أعرفه ويعرفني؛ لأنني قمت بالتدريس فيه منذ سنوات. وقفزت من الأوتوبيس في عجلة، وركبت أول تاكسي صادفته، وأعطيت السائق العنوان، وبدا على السائق الدهشة ... فالمسافة صغيرة لا تستحق ركوب تاكسي، ولكني أصررت. وعندما ارتقيت درجات العمارة — متجاهلاً المصعد — في سرعة، وضغطت على جرس الشقة، لم يكن فيها غير شقيقتي وابنة عمي وأمها. أما الباقون فقد كانوا هناك ... عند الباب الأمامي للسجن الحربي ينتظرون! كانت شقيقتي تنتظر عودة صبي المكوجي بالفساتين التي أرسلتها للكي في هذه المناسبة، وذهبت ابنة عمي تفتح الباب في تتأقل للمكوجي الصغير، فوجدتني أمامها، وإذا بها تقع على الأرض مغشياً عليها! ثمة لحظات شديدة القسوة من شدة الانفعال في حياة كل إنسان، وتلك كانت إحدى هذه اللحظات في حياتي. لست أذكر ماذا فعلت بالضبط ولا ماذا فعلوا وقالوا لي، ولكني ما زلت أذكر أنني ظللت لدقائق أسمع أصواتاً غامضة متضاربة متناقضة كأنني في حلم رهيب، لا أفسر منها شيئاً!

وعندما هدأ كل شيء عرفت أن عايذة ثابت بالإسكندرية في زيارة لخالها، وأن أولادي أيضاً خارج القاهرة.

لكنها عادت في المساء، وكان لقاء ... وأي لقاء!

قال: من؟ قالوا: سليمان الحلبي

ليغفر لي الصديق الأديب ألفريد فرج اقتباس هذا العنوان من مسرحيته «سليمان الحلبي»، التي مُثِّلَت على المسرح القومي في الستينيات بنجاح هائل، فحتى اليوم — بعد ما يقرب من عشرين عامًا على هذا الحدث الفني الكبير — ما زلت أذكر بعضًا من مشاهده وكأنني رأيتها بالأمس فقط!

كان المشهد الذي هزني بشكل خاص هو مشهد زهاب سليمان الحلبي مع صديقه محمد المصري — وهما من أبناء الأزهر وتلاميذ أساتذته المخلصين حقًا لطريق الرب — يحاولان مقابلة الشيخ عبد الله الشرقاوي. وسليمان لم يكن يملك إلا أن يقارن في عقله القلق وضميره المعذب بين موقف الشيخ الشرقاوي، الذي قَبِلَ أن يهادن المحتل الفرنسي بونابرت «ساري عسكر الفرنسيين»، ويدخل عضوًا في ديوانه، وبين موقف مولانا الشيخ السادات الذي أثار السجن على مثل هذا الموقف. ومحمد يحاول جاهدًا أن يثني سليمان عن زيارة الشرقاوي، لكن سليمان يصر ويقول لصديقه: «علمني الشرقاوي فأضناني بالقلق المبارك، أكره أن أهديه بعض وساوس المروءة؟»

فلما نادى المنادي باسم سليمان الحلبي في منزل الشيخ الشرقاوي، بُهت الشيخ العجوز يستعيز بفطنته أن تهديه لسبب هذه الزيارة المفاجئة؛ فيتبها لها بما يناسبها من التحفظ أو الترحاب، لكن فطنته لم تسعفه، فقال: من؟ قالوا: سليمان الحلبي!

وقال الكورس في المسرح: سليمان الحلبي! سليمان الحلبي! اسم ليس له رنين نعرفه، لا رنين الذهب الإبريز ولا رنين الفضة الصافية، ولا رنين البرونز المدوي، ولا الصفيح الجعجاع. ذلك أنه عملة جديدة لم يخبر رنينها بعدُ سلطانٌ أو شحاذ، شاعر أو مبدع، مستعمر متأله، أو عبد ذليل، رنين سوف يدهش العقول فيما بعدُ، ويطيش الصواب، «بُهِتَ له الرجال، وصرخت النساء، تصدت له الأبطال، وتصدت

ذكريات من حياتي

به الأبطال، أطلقه الحب، ورجعه الحقد، وهكذا صهرته نوازع العار ونوازع الشرف. ولم يكن أحد قد اختبره بعدُ أو تخيل معدنه.»

وها نحن من جديد — بعد نحو مائة وخمسين عامًا — نشهد في المشرق العربي سليمان آخر جديدًا، له أسماء عديدة على وجه اليقين، فهو أحيانًا يُعرف باسم سليمان النابلسي أو سليمان المقدسي أو سليمان الغزي، وأحيانًا أخرى يُعرف باسم سليمان البيروتي أو سليمان الطرابلسي، وهو اليوم يُعرف باسم سليمان الصيداوي.

إنه لا يتحرك وحده، وإنما يتحرك كالطيف في جبال لبنان وشعابها وسط مجموعة صغيرة، وهو لا يحمل في يده خنجرًا، كما كان يحمل سليمان الحلبي، وإنما يحمل في يده مدفع كلاشنكوف، وعلى كتفه صاروخ، أو يقود سيارة مليئة بالمتفجرات وهو يتجه إلى قاعدة من قواعد الاحتلال الصهيوني أو الإمبريالي.

الآن يعرف العالم العربي ولا يجهل رنين هذه العملة الجديدة، إنه رنين الذهب الإبريز، والآن خبرَ السلاطين المتواطئون والاستعماريون المتألهون والصهاينة المتجربون رنينَ هذه العملة الجديدة. وبسببها خرجت قوات الاحتلال الأمريكي من بيروت، وانسحب الأسطول السادس، وبدأ الصهاينة يبحثون عن مخرج، وفزع المهادنون والمتواطئون كلما سمعوا رنين هذه العملة الجديدة؛ لأنهم يُحسون في قرارة أنفسهم أنها سوف تصوغ المستقبل البعيد للوطن العربي مهما كانت التضحيات والآلام.

وكما فرز سليمان الحلبي موقف الشيخ الشرقاوي المُهادن عن موقف الشيخ السادات المتمرد، كذلك يفعل سليمان الحديث؛ فيفرز الناس إلى جانبين: جانب القابليين بالمهادنة مع الأجنبي المحتل، وجانب المتمردين المصممين على دحر الاستعمار والصهاينة وطردهم بقوة السلاح ... جانب الراضين بالتسوية في ظل الضعف؛ لأنها تحقق مصالحهم الخاصة، وجانب الذين ترتبط مصالحهم الاجتماعية بتحرير الأرض وانتشار العدالة وإعلاء قيمة العمل.

وكلما سقط سليمان واحد في جنوب لبنان أو في فلسطين، ظهر عشرات، بل مئات، يحملون اسم سليمان، لا أحد يعرف على وجه الدقة وجوههم، وبعضهم يولد ويحمل سلاحه ويحارب ثم يسقط في المعارك دون كلمة واحدة.

لكننا في العالم العربي نعرف رنينهم بأنه ليس رنين الصفيح الجعجاع! وكما ثار سليمان حلبي على الذين دَعَوْه ألا يركب أجنحة الشطط وينسى قيمة الحياة، وقال لهم: «وهزيمة أمة كريمة ... ما قولك ... أن نلبس العار ونأكل الندم، وعندئذٍ يصبح الجحيم نظام حياة ... قدّم رجولتك للمهانة، وأطفالك لأنياب الجوع،

قال: من؟ قالوا: سليمان الحلبي

وعنق جارك للمشنقة ... اركع وادفع! وعش لتتحول بفعل الساحر الفرنسي الأسود من رجل إلى كلب ... واسجد لغير الله ما تشاء، وأرقُ ماء وجهك وعينيك ما تشاء، فقد منحك كليبر ساري عسكر الفرنسيين أمان الحياة!»

كذلك يقول سليمان الحديث، وأكاد أسمع صوته الهادر: «وصبرا وشاتيلا، والمستعمرات الصهيونية في الضفة، والتخطيط لاحتلال جنوب لبنان بجيوش العملاء من أمثال أنطوان لحد، والأسلحة الأمريكية لإسرائيل، والحلف الاستراتيجي بين الصهاينة وواشنطن، ومشروع ريجان الذي يهدم حق تقرير المصير.

ما قولك: أن نلبس العار ونأكل الندم؛ في ظل تسويات هي والاستسلام سواء، وعندئذٍ يصبح الجحيم نظام حياة.

ويعلو صوت الصفيح الجعجاع!»

فكم بكينا دمعتين ووردة!

حين طويت آخر صفحة من كتاب فريدة النقاش الجديد (السجن، دمعتان ووردة) أخذت أسأل نفسي: لماذا أقبلت على قراءة الكتاب بهذا النهم الغريب، مع أن عالم السجن ليس جديداً بالنسبة لي، وعلى كثرة مشاغلي في هذا الموسم من السنة الأكاديمية؟ هل يكفي أن أقول إن صداقتي لفريدة هي السبب؟ لا أعتقد هذا سبباً كافياً.

قلت: ربما كان السبب أن عالم سجن النساء هو الجديد، وربما كان السبب الأهم أن هذا الكتاب هو أول شهادة أقرؤها لمناضلة مصرية عن السجن، مع كثرة شهادات الرجال الذين دخلوه لأسباب سياسية، بدءاً من كتاب العقاد «في السجن» وانتهاءً بكتاب فتحي عبد الفتاح «شيوعيون وناصريون» وكتابي «رسائل الحب والحزن والثورة».

نعم ... هذه إذن فريدة النقاش؛ المناضلة والأم والزوجة والصحفية، تدلي بشهادتها عن السجن الذي قضت فيه نحو شهرين في أغسطس ١٩٧٩م عندما اقتادوها، هي وزوجها حسين، من مصيف جمصة ثم أعيدت إليه مرة أخرى في ٣١ مارس ١٩٨١م، وقضت فيه نحو تسعة أشهر.

تم هذا كله في مرحلة من أخطر مراحل مصر الحديثة، مرحلة الردة الساداتية، عندما خان نظام السادات كل تراثنا السياسي والوطني والثقافي، وأدار ظهره لمصالح هذا الوطن وتلك الأمة، وداس باسم السلام كرامة الشعب وشهداءه بأحذية الغزاة الصهاينة والأمريكيين، عندما زُيِّف الاستسلام فقليل إنه السلام ... أو بمعنى آخر عندما تمت خيانة كل التراث النضالي لثورة عرابي وثورة ١٩١٩م وثورة يوليو المجيدة، تحت أعلام كامب دافيد.

كانت التهمة التي وُجِّهت إلى فريدة النقاش هي عضوية الحزب الشيوعي المصري، لكن كان ذلك شكلاً لا أكثر ولا أقل، أما المضمون الحقيقي للتهمة فهو نشاطها ونضالها

ذكريات من حياتي

في صف القوى الوطنية المصرية التي وقفت — دون حساب للربح أو الخسارة — ضد هذه الردة السياسية، ضد الاستسلام وخيانة مصالح المواطن، فقالت ضمن ألوف: لن يمر الصهاينة من هنا ونحن في القاهرة، وهي لا تزال صامدة في هذه المعركة الحاسمة، معركة نكون أو لا نكون، لم تطوِ إعلامها، ولم تنزوَ في ثياب الحداد! عندما نقفل آخر صفحة من كتابها يأتينا من بعيد صوتُ فنان الشعب اللبناني مارسيل خليفة وهو يغني قصيدة الشاعر العربي:

أجمل الأمهات التي انتظرت ابنها.
أجمل الأمهات التي انتظرت،
وعاد مستشهدًا،
فبكت دمعتين ووردة ولم تنزوَ
في ثياب الحداد.

وها نحن دائمًا، وعلى طول مسيرتنا الصعبة، نبكي دمعتين ووردة، نترك للأجيال التي تلينا ليس دموعنا الغزيرة، وإنما هذه الوردة التي تعهدناها من طينة شهدائنا، من محبتهم لهذا الوطن وذلك الشعب؛ بعمّاله وفلاحيه وجنوده ومثقفيه. عندما سيقّت فريدة في المرة الأولى إلى زنزانة قذرة في مبنى المباحث العامة، سألها الحارس العجوز: لماذا جئت؟ قالت: لا أدري، ولكنني عضو في حزب التجمع الذي تلاحقه الحكومة. قال الحارس العجوز: حين تشدّ العواصف ليس عيبًا أن ينحني الناس يا ابنتي ... تذكري أولادك ... كيف يكون حالهم إذا تعرضت للحبس الطويل! لكن لهذا الشعب حكمة أخرى غير حكمة هذا الحارس العجوز، غير حكمة الربح والخسارة، وربما لم يكن هذا الحارس يعرف أن فريدة وزوجها حسين قد تركا وراءهما، عندما أتيا إلى السجن، طفلين في المنزل؛ هما رشا وجاسر، كذلك كان حال فتحية زوجة زكي مراد عندما أخذوها بعد مصرعه بشهور، فتركت وراءها أربعة أطفال، أصغرهم لم تكن قد أكملت عامين من العمر، وكذلك فعلوا بشاهدة زوجة شهيد كمشيش صلاح حسين، الذي اغتاله الإقطاعيون في زمن عبد الناصر، فتركت وراءها ابنتها الصغيرة باسمه وهي مأخوذة إلى السجن.

فريدة وفتحية وشاهدة ... هذا الثلاثي الفذ من نساء مصر في سجون السادات لم يدعِينَ بطولة زائفة في هذا الموقف، فكم سالت دموعهن حزنًا على فراقهن لأطفالهن!

لكنهن تعلَّمن الصبر والصمود والتواضع، وكان وضوح الرؤية عاملاً هاماً في هذا التماسك وتلك الصلابة.

كتبت فريدة من السجن إلى ابنها جاسر تقول: نحن يا حبيبي نعيش في ظل هيمنة هؤلاء الذين ابتدلوا ثقافتنا الوطنية والقومية وتراثنا؛ ليقيموا أدلة على طيبة الظالمين، ذلك ذنب عظيم لا يكفر عنه شيءٌ مهما كُبر ... فما بالنا لو كانت كفارتهم ذلك الابتهاال الزائف إلى الله، والتفتيش في القرآن الكريم لاستخراج شهادة براءة لأعدائنا؟! إن صلاتهم الحقيقية يا حبيبي وقرابينهم تُقدَّم للبنتاجون والكونجرس والكنيست، فهل ننتظر من هؤلاء أن يعرفوا لغة الغياب والحضور؟! هل تحزن يا حبيبي لأننا ننتمي إلى هذا الميلاد الصعب للعالم القادم؟

نحن فقط نغيب بهذا العذر القاهر، فلا تحزن، وانتظِرنا دائماً.
وفي سجن القناطر كان صوت شاهنדה النحاسي يدوي بحكمة القلب، الذي عرّف طريقه إلى تلك الحكمة من خلال المأساة ... مأساة مصرع الزوج برصاص الإقطاعيين، واستشهاد شقيقها الطيار أشرف بقذيفة أمريكية صهيونية في آخر يوم من أيام حرب الاستنزاف على ضفاف القناة.

ولم تتردد عندما رأت أحد ضباط المباحث يُهمُّ بالصلاة في أن تمسكه من ذراعه وتقول له: «إن الله لن يقبل هذه الصلاة أبداً ... تعذب الناس ثم تتصور أن المغفرة سهلة! دا بُعدك ...» كما لم تتردد في أن تنتزع بيديها القويتين أسلاك الشباك الذي حاول ضابط المباحث أن يضعها على زنانتها وزنانة صافيناز كاظم؛ في محاولة لمنعهما من الاتصال.

كان مكسيم جوركي يحكي للكاتب العظيم تولستوي كيف عمل في مرحلة من حياته بستانياً في منزل جنرال روسي من جنرالات القيصر ... وفوجئ ذات يوم، وهو يعمل في الحديقة، بزوجة الجنرال تضرب إحدى خادمت المنزل ضرباً وحشياً، فلم يتمالك جوركي نفسه وهجم على زوجة الجنرال وضربها على مؤخرتها! وأنقذ الخادمة، لكنه فُصل من عمله.

وضحك تولستوي حتى دمعت عيناه، وقال لجوركي: إن لك قلباً حكيماً!
بهذه الحكمة، التي في القلب كما هي في العقل، تشهد عشرات وعشرات من صفحات كتاب فريدة النقاش.

ذكريات من حياتي

وهي تحكي قصة هذا الثلاثي من نساء مصر في سجن القناطر في مواجهة القضبان، والمفتاح الثقيل الذي يدور كل عصر في باب الزنزانة، فيعلن عزلتهن النهائية لمدة أربع عشرة ساعة متواصلة من كل يوم. أليس من حقنا أن نقول مع الشاعر:

أجمل الأمهات التي عينها لا تنام،
تظل تراقب نجمًا يحوم،
على جثة في الظلام.

لكن كتاب فريدة النقاش لا يقدم شهادة مناضلة مصرية في السجن فحسب، ولا هي تقدم مجرد الرسائل الشعرية الرقيقة، التي كانت تبعث بها إلى زوجها في سجن طرة، أو إلى ولديها جاسر ورشا في الخارج، والتي عبرت بها عن أزمتهن العاطفية؛ لابتعادها عنهما، وما يمكن أن يسببه هذا البعد والاعتقال لهما من أزمات نفسية، كما عبرت بها عن صمودها الإنساني في وجه الظلم والقضبان.

كلا ... لقد قدمت فريدة أيضًا في هذا الكتاب شهادة فذة عن الحياة الحقيقية في سجون مصر اليوم ... وفي سجن النساء بالقناطر بالذات، عن تريزا ونظيمة المصدورتين، عن السيدة «مزاج» تاجرة المخدرات، عن ليل المطوة التي احترقت الدعارة، عن مأساة موت صفية التي ضُبطت تمارس الجنس مع مسجونة صغيرة، عن مهندسة الديكور (ل. ح) التي تزوجت الكويتي العجوز وعاشرت ابنه الشاب، وعن مشروع الراقصة المجهضة (صباحة) التي تذكرنا شخصيتها بزوربا اليوناني في الرواية أو الفيلم، عن سلوى التي نشلت ساعة من إحدى تاجرات المخدرات، عندما علمت أن ساعة فريدة لا تعمل، وقدمتها لها تحيةً ومودة.

في هذا العالم الغريب المليء بالسل والجرب والعراك الليلي والإيقاعات الشعبية؛ من عويل ورقص وغناء وزغاريد وطقوس ذات ملامح أفريقية، تمشي تاجرات المخدرات مرفوعات الرأس محصنات بما يملكن؛ سواء في خارج السجن أو داخله، تحتقرن كل الجرائم الأخرى باستثناء السياسة؛ لأنهن يعرفن من خبرتهن أن الانقسام الاجتماعي الموجود في الخارج ممتد بشكل أكثر ضراوةً إلى داخل السجن، وأن الفساد والرشوة اللتين بالخارج هما سلعة عادية ومقبولة بالداخل أيضًا ... ومع هذا كله، ثمة عديد من المواقف الإنسانية التي لم تخطئها عين فريدة الصحفية وقلب فريدة الفنانة، والتي لا يتسع الحديث عنها في مثل هذه العجالة.

فكم بكينا دمتين ووردة!

وتعترف فريدة في النهاية أن كتابها هذا يبدو بلا ختام: كتابًا مفتوحًا قابلاً أبداً ... للزيادة وليس للنقصان ... فمتى يُختم مثل هذا الكتاب إذن؟
تقول فريدة: «عندما ينجح المد الديمقراطي في إسقاط القوانين الاستثنائية، وإلغاء حالة الطوارئ، وإغلاق المعتقلات السياسية إلى الأبد؛ وصولاً إلى اليوم الذي تنتزع فيه الجماهير الديمقراطية وتحرسها.
وإلى أن يأتي هذا اليوم، ستظل مثل هذه الكتب مفتوحة بلا ختام، وستظل عيوننا أيضاً مفتوحة بلا أحلام زائفة أو أوهام.»

حوار مع الدكتور عبد العظيم أنيس

ضم الدكتور عبد العظيم أنيس هذا الحوار إلى كتابه؛ فهو يتضمن رأيه في اليسار، ويعتز بهذا الرأي، وأراد أن يكون في خاتمة الكتاب.

هناك لحظات في التاريخ تتميز بخلط الأوراق وافتقاد الرؤية، وتسود فيها العملة الرديئة، التي تطرد العملة الجيدة من التعامل. ومثل هذه اللحظات تحتاج إلى العين الثاقبة التي تفرز الغث من الثمين، وتحدد اتجاه البوصلة، وتقيم حقيقة الأدوار التي تطفو فوق السطح وتتسيد المشهد، ولعل الواقع المصري في لحظته الهشة الراهنة — وبخاصة في الثقافة والسياسة — هو أكبر مثال على هذا الخلط. ولعل هذا أيضًا هو ما دفعنا للحديث مع الدكتور عبد العظيم أنيس؛ فهو من العيون الثاقبة في وطن تحاصره الغشاوة. والدكتور أنيس غني عن التعريف؛ فهو من أكبر مفكري اليسار المصري اتساقًا مع النفس. وذات يوم قال الدكتور جلال أمين إن لفظ مثقف لا ينطبق بحق إلا على قليل، منهم عبد العظيم أنيس، ليس لأنه عالم للرياضيات ولا لأنه كاتب وناقد للأدب والفكر، ولكن لأنه مهموم طوال الوقت بقضايا وطنه وأمته ...

وفي هذا الحوار يرفض الدكتور أنيس أن نطلق لفظ «مثقف» على كثيرين يمتلكون معرفة عالية جدًا، ولكنهم يمشون بجوار الحائط. في الحوار أيضًا قضايا عديدة حول الأزمة الثقافية الراهنة، ومؤتمر المثقفين المزمع عقده، وعلاقة عبد الناصر باليسار المصري، وقصة انسحاب الدكتور أنيس فجأة من الكتابة في جريدة «الوفد»، وغيرها من القضايا ... لكننا آثرنا أن نبدأ بمعرفة رأيه فيما رواه الدكتور رفعت السعيد الأمين العام للتجمع بخصوص د. أنيس في كتابه «مجرد ذكريات»، الذي صدر أخيرًا، وفيه يروي أن «بريماكوف»، المراسل السابق لجريدة «برافدا» السوفييتية، اتصل به هو والأستاذ

ذكريات من حياتي

خالد محيي الدين موفدًا من القيادة السوفيتية، وطلب منهما أن يرفض حزب التجمع الموافقة على الاتفاق الأردني الفلسطيني عام ١٩٨٤م؛ حيث إن هذا الرفض الذي كان مطلبًا للقيادة السوفيتية هو ما فعلته جميع الأحزاب اليسارية العربية، وكان الاتفاق يقضي بضم جزء من فلسطين المحتلة إلى الأردن في دولة واحدة ... وكان د. رفعت السعيد وأ. خالد محيي الدين قد قررا قبول الاتفاق لإبلاغ السوفييت رسالة بأن التجمع لا يتلقى الأوامر منهم، إلا أن الدكتور أنيس — حسب رواية د. رفعت — قاد فريق المعارضة للاتفاق في اللجنة المركزية للتجمع؛ بحجة أن جميع الأحزاب اليسارية العربية قد رفضته ...

سألنا الدكتور أنيس: ما حقيقة القصة؟

فقال: أولًا هو حكي قصة غريبة جدًا حول لقائه هو وخالد محيي الدين مع بريماكوف، هذه القصة لم أسمع بها نهائيًا، وقال إن الحجة التي استخدمتها في رفض هذا الاتفاق هي أن الأحزاب العربية اليسارية أخذت موقفًا من الاتفاق، فلماذا لا نأخذ نحن نفس الموقف؟ وهذا غير صحيح؛ لأن هذه الحجة لم أستخدمها إلا في آخر الكلام. وأحب أن أوضح في البداية عدة نقاط: أولًا هو يدعي أنني قادت الحملة في اللجنة المركزية، ولعلمك أنا عمري ما دخلت قيادة التجمع أبدًا؛ لأنني عندما أنشئ التجمع كنت أعمل في المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ورجعت إلى مصر في ٣١ أغسطس ١٩٨١م، أي قبل اعتقالات السادات بثلاثة أيام، وعلى هذا الأساس لم أكن في القيادة. وحين وصلت فاتحني بعض الأصدقاء أن أدخل قيادة التجمع، قلت لهم لا ... أنا مستعد للمساعدة فقط، وحين أشارك في القيادة أشارك من هذه المنطقة، حيث وجدت أن الموقف الذي حدث، واعتقال الناس، يستدعي أن أشارك، وشاركت فعلًا بكل قوة في اللجنة السياسية دون أن أكون عضوًا.

هذا معناه أنك لم توقع استمارة عضوية؟

لم يحدث أبدًا أن وقّعت استمارة عضوية، وكان لي وأنا في الكويت تحفظات على التجمع، لكن الوضع الجديد الخاص باعتقالات الناس جعل من واجبي أن أشارك، وظلت هذه المشاركة إلى أن حدث المؤتمر العام سنة ١٩٨٤م، والذي كانت فيه واقعة الاتفاق الأردني الفلسطيني أو الخيار الأردني الفلسطيني، وفوجئت أن جدول أعمال المؤتمر لا يتضمن إدخال الاتفاق فيه لمناقشته، فطالبت بوضعه في جدول الأعمال. قالوا لا بد أن يكون هناك عدد معين من الأعضاء يطالبون بهذا المطلب، فجمعنا توقيعات ١٢٠ عضوًا من أعضاء المؤتمر، فاضطروا لمناقشته، وكنت أنا شديد الانتقاد لعرفات والقيادة

الفلسطينية في ذلك الوقت، وشرحت الموقف والأسس المبدئية والسياسية التي أدعو فيها لرفض الاتفاق.

وما هذه الأسس؟

كان الاتفاق بين عرفات والحكومة الأردنية يقوم على أساس أنه يمكن أن تنشأ، كحل للقضية الفلسطينية، دولة واحدة تضم جزءاً من فلسطين والأردن، وهذا معناه أن قضية تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية، تكون قد انتهت، ونعود للوضع القديم الذي كانت فيه الضفة الغربية تابعة للأردن، واستمر الكلام في المؤتمر في الصباح، وكلمتي استقبلت استقبلاً حافلاً، إلى أن رُفعت الجلسة للغداء، وفوجئت بأن جاعني الدكتور إبراهيم سعد الدين وقال لي: إن خالد محيي الدين يقول إذا صوتت الأغلبية لصالح وجهة نظرك، فإنه سيستقيل من رئاسة التجمع، ويقترح أن تُعين بدلاً منه. قلت له أنا غير مستعد إطلاقاً لذلك، وإذا كان هذا أسلوباً للضغط لكي نسحب القرار، فنحن لا نستطيع الآن أن نفعل ذلك. وعندما جاء وقت التصويت على القرار، لاحظت حركة غريبة من الأعضاء المتعاطفين مع وجهة نظري، ويبدو أن مسألة تهديد خالد بالاستقالة أخافتهم؛ فبدءوا الاتصال بزملائهم وإعطاهم تعليمات لكي يصوتوا ضد القرار، أي يصوتوا ضد رفض الاتفاق؛ حتى لا يأخذ القرار أغلبية في المؤتمر. وتم هذا فعلاً، وفوجئت بورقة أخرى وقَّع عليها ٥٠ عضواً من أعضاء التجمع بترشيح الدكتور عبد العظيم أنيس للمشاركة في القيادة، ووقف خالد محيي الدين وقال نحن نناشد الدكتور عبد العظيم! قلت أنا معتذر ولا أريد أن أدخل في القيادة لأنني غير مستعد. وفعلاً تمت الانتخابات دون أن أكون موجوداً فيها.

لماذا لم تدخل في القيادة؟

لأنني لم أشعر بأي جدية في هذه القيادة، وكنت أعتبر أن وجهة نظري التي شرحتها بخصوص الاتفاق قضية أساسية، لكن الاتصالات الجانبية التي حدثت خوفاً من التهديد بالاستقالة غيّرت القرار، ثم إنني لم أقل إن الأحزاب العربية اليسارية كلها رفضت الاتفاق إلا في آخر الكلام، أي بعد شرح وجهة النظر المبدئية والسياسية.

إذا لم يكن السبب لموافقة قيادة التجمع على الاتفاق هو إعطاء درس للسوفييت،

كما يقول الدكتور رفعت، فما السبب الحقيقي إذن؟

السبب الحقيقي هو ما قيل في المؤتمر فعلاً. قالوا: إحنا مع القيادة الفلسطينية،

وما توافق عليه نوافق عليه. وأنا كان مع رأيي أن هذه ليست قضية خاصة بأندونيسيا،

ذكريات من حياتي

فالصراع العربي الإسرائيلي يخص العرب جميعاً وليس القيادة الفلسطينية فقط، ويهمنا جميعاً، ونحن في مصر دخلنا في حروب مع إسرائيل وقدمنا شهداء؛ وبالتالي فمستقبلنا مرتبط بهذا الصراع، وعلى هذا الأساس فلا نستطيع أن نسلم رقبتنا للقيادة الفلسطينية؛ إذا وافقت على شيء لا بد أن نوافق!

هل كانت هناك مواقف مماثلة اتخذتها القيادة؟

مثلاً اتفاق أوسلو لم يعارضوه، بينما عارضته كل أحزاب المعارضة المصرية والعربية، وعارضه الشعب الفلسطيني نفسه، بينما لم يأخذوا موقفاً واضحاً في هذا الموضوع. أكثر من ذلك، كلما كتبت مقالاً في «الأهالي» عن القضية الفلسطينية أيام حسين عبد الرازق، وكان متعاطفاً معي، كان عرفات يحتج على المقال عند خالد محيي الدين، وكان حساساً أكثر من اللازم. لكنهم في موضوع كوبنهاجن لم يستطيعوا أن يأخذوا موقفاً مؤيداً، وجدوا أن المسألة ستكون فجّة، وتركوا لطفي الخولي يتصرف براحتة، وكان ينتظر تأييد القيادة، لكنها لم تؤيده؛ فاستقال، لكنهم في نفس الوقت لم يكن موقفهم من مسألة كوبنهاجن بالقوة الواجبة. وفي كل الأحوال، فقد كنت أشعر أن قيادة التجمع منذ المؤتمر الذي ذكرناه إلى الآن أنها هي ومنظمة التحرير جبهة واحدة، لا يختلفان في أي شيء ... وجاء وقت أنه من الأفضل ألا أكون موجوداً في التجمع، فقاطعت اجتماعاته، لكنني لم أكتب استقالةً لأنني لم أكن عضواً فيه أصلاً.

هذا معناه أنك لم تلتق مع بريماكوف ولم يتصل بك؟

عمري ما شوفت بريماكوف ولا أعرفه خالص، حتى عندما كان مراسلاً لجريدة برافدا في مصر لم ألتق به، وإذا كانوا يقولون إنهم اتخذوا هذا الموقف لكي يكون رسالة للسوفييت؛ مضمونها أنهم لا يسمعون كلامهم؛ فالموضوع لا يمكن حسابه بهذه الطريقة، فإذا كان هناك خطأ في الموقف الروسي كان يجب كشف هذا الخطأ، وهل إذا اتخذوا موقفاً ضد الاتفاق سيكون هذا معناه أنهم مع السوفييت؟ الناصريون مثلاً كانوا ضد الاتفاق، فهل هذا معناه أنه مع السوفييت؟ أنا رأيي أن المواقف السياسية لا ينبغي أن تؤخذ على هذا الأساس؛ فالمواقف الصحيحة تؤخذ على أسس مبدئية محترمة، بصرف النظر عن أنها مع السوفييت أم لا ... ببساطة: الاتفاق الأردني الفلسطيني كان معناه في وقتها إلغاء حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة؛ فرفضته.

لاحظ الناس أنك بدأت تكتب مقالاً أسبوعياً في «الوفد»، وبعد مدة قليلة امتنعت فجأة عن الكتابة، فلماذا؟

أنا لم أسعَ للكتابة في الوفد، وإنما هم الذين سعوا لأكتب عندهم. وكان ذلك في إطار تغيير شكل الصحيفة بعد الانتخابات الأخيرة، فقد استقروا لاستكتاب عدد من الكتاب من خارج الوفد يمثلون اليمين واليسار والوسط. وفوجئت باتصال رئيس التحرير بي وقال لي وقّع عليك الاختيار كتمثيل لليسار، ونريدك أن تكتب مقالاً أسبوعياً كل يوم سبت، فطلبت منه مهلة للتفكير ثم وافقت، وكتبت المقال الأول عن ذكرياتي مع التيار اليساري في الوفد والطليعة الوفدية. فأنا نشأت في عائلة وفدية، وكان أخي إبراهيم شاعراً، وكان يخطب أمام سعد زغلول، المهم كانوا سعداء بهذا المقال باعتباره مقالاً عن ذكريات جميلة، وأرسلت المقال الثاني فنشروه في موعده، وفي المقال الثالث فوجئت أنهم لم ينشروه، وظهر مكانه مقال عن مسلسل «أوان الورد» لصافيناز كاظم، اتصلت برئيس التحرير في المكتب وفي البيت وعلى المحمول، فتهزّب مني لمدة ٤ أيام.

ما موضوع المقال، ولماذا لم يُنشر؟

كان عن حقيقة أوضاعنا الاقتصادية، وأنا دائماً في مقالاتي أقسمها إلى موضوع رئيسي وموضوع جانبي؛ الموضوع الرئيسي كان عن حقيقة أوضاعنا الاقتصادية، والجزء الجانبي كان عن عودة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وكنت بالطبع ضد عودة المفاوضات؛ لأنّ عودتها لا تخدم سوى كلينتون، الذي يريد قبل خروجه من البيت الأبيض أن يفعل شيئاً يُكتب له في التاريخ بعد فضيحة مونیکا، ويريد أن يحصل على جائزة نوبل، ومفهوم أيضاً موقف باراك الذي يدخل انتخابات جديدة، ويريد أن يظهر بمظهر رجل سلام، وقلت إنّ هناك إجماعاً من جميع القوى الوطنية والإسلامية، بما في ذلك منظمة فتح، ضد عودة المفاوضات، وداعين لإضراب عام لترك هذه المفاوضات. وقلت إنّ ما لم أفهمه هو موقف عرفات والحكام العرب الذين يساندونه، وأظن أنّ هذا هو السبب في عدم نشر المقال.

لكن المقال نُشر بعد ذلك، فلماذا تظن هذا الظن؟

المقال نُشر بعد موعده بأسبوع، وبعد أن اتصل بهم عدد من الناس وسألوهم لماذا لم يظهر مقالي، ونُشر المقال بعد أسبوع من موعده أفقده قيمته؛ لأنّ الأحداث سارت في مسار آخر، وأصبح مثل الكلام البائت، وأنا أخمن أنّ السبب في عدم نشره هو الجزء الخاص بالمفاوضات؛ لأنهم ينشرون كلاماً كثيراً عن المشاكل الاقتصادية، لكن يبدو أنّ الكلام في القضية الفلسطينية يتعاملون معه بحساسية؛ فهناك تصريح لنعمان جمعة قال فيه نحن لا نزايد على الرئيس مبارك في موضوع فلسطين. بعد ذلك اتصل بي رئيس

التحرير وبرّر عدم اتصاله السابق بكثرة مشاغله في الجريدة، وقال إن عدد الكتاب كبير، لهذا سوف يجعلون الناس تكتب كل أسبوعين، فاعتذرت.

ننتقل من السياسة إلى الثقافة، وهناك طبعاً الأزمة التي وقعت في وزارة الثقافة؛ بسبب الروايات التي تتضمن مشاهد جنسية، وعزل علي أبو شادي من رئاسة هيئة قصور الثقافة، واعتراض المثقفين ... ما رأيك؟

نحن أصدرنا بياناً عندما وقع عزل علي أبو شادي وكشيك وأبو العلا، واعتبرنا أن هذا بمثابة عمل هجومي ضد تيار متقدم داخل وزارة الثقافة؛ من أجل القضاء عليه نهائياً، وأن الوزير بهذا العمل يحاول أن يلبس عمامة شيخ الأزهر. وكان عدد كبير من المثقفين قد اتصلوا بي وقالوا: إن لديهم بياناً يتضمن هذه الأمور، وطلبوا توقيعي قلت أوقع، ونحن رفضنا التعامل مع وزارة الثقافة؛ خصوصاً في موضوع المشاركة في أنشطة معرض الكتاب.

ما رأيك فيما قيل عن الروايات؟

أنا لم أقرأها، ولكن قيل: إنها تتضمن تلميحات جنسية، ومع ذلك فالأدب له قواعد وأصول تختلف عن الكتابة الأخرى، فإذا كانت هناك مثل هذه التلميحات، فينبغي أن يُنظر للموضوع بمنظور الإبداع الفني وليس بمنظور الإثارة الجنسية، ثانياً هناك قصص وروايات كثيرة فيها مثل هذه الأشياء، مثل قصص إحسان عبد القدوس وغيره، لدرجة أن أحد الناشرين لقصص إحسان قام بتغييرات فيها وحذف المشاهد الجنسية، فرفع ابنه قضية ضد الناشر؛ لأنه ليس من حقه أن يغيّر فيها. وقصص نجيب محفوظ الأولى فيها تلميحات جنسية. والحقيقة أن هناك تقييمات مختلفة للروايات التي أثارت الأزمة، على سبيل المثال كتب إدوار الخراط مقالاً عن رواية «قبل وبعد» في «أخبار الأدب» طلعها السما، وإدوار الخراط ليس أديباً بسيطاً. في العدد الأخير من «العربي» كتب فتحي عامر أن الروايات تافهة، لكنه قال إنه غير موافق على المصادرة، يعني هناك تقييمات مختلفة، لذلك فأنا رأيت أن عملية المصادرة عملية خطيرة جداً، مهما كان فيها من تلميحات جنسية؛ لأن الرواية لا يُطبع منها أكثر من ٣ آلاف نسخة، ولا يقرأها أكثر من ٣٠٠ أو ٥٠٠ مليوناً، وإذا كان هناك خطأ فلا شك من ضرورة إصلاحه؛ بأن تكون هناك لجان قراءة محايدة وممثلة لكل الاتجاهات الفنية، ثم لماذا كان الوزير ساكناً كل هذا الوقت على موضوع لجان القراءة، ويأتي بعد ذلك ليقول: إنه كان معتمداً على علي أبو شادي لكي يكون رقيباً على الإبداع؟! رأيي أن الحل ليس في إقصاء هذه القيادات التي تمثل اتجاهاً متقدماً في الوزارة.

هل تعتقد أن السبب الرئيسي لتصفية هذه القيادات هو موضوع الروايات فقط؟ من الواضح أن الوزير وقع في حالة فزع عندما تقدم بعض رموز الإخوان في مجلس الشعب بطلب الإحاطة، وكان قد سبق أن هوجم في موضوعات كثيرة جعلته يشعر أن على رأسه ١٠٠ بطحة؛ منها موضوع الآثار، وموضوع احتفاله بالألفية وإنفاقه الملايين عليها. ومعروف أنه كلف بها ميشيل جار، وأنا مؤيد لنقد الوزير في هذا الموضوع. ما رأيك في أن تقيم وزارة الثقافة مؤتمرًا للمثقفين دُعي إليه الأستاذ محمود أمين العالم كما يقول الوزير؟ بالمناسبة ما رأيك أيضًا في مشاركة الأستاذ العالم في أنشطة الوزارة؟

الأستاذ العالم له وجهة نظر وحدها تمامًا في هذه المشاركة، حتى لو لم نكن نتفق معه حول موضوع تعاونه مع وزارة الثقافة، أظن أنه يعبر عن هذا الموضوع بقوله: إنه يتعامل مع الدولة المصرية، وأنا لا أرى فرقًا بين الدولة المصرية ونظام الحكم، وأنا طبعًا أحترم رأيه، لكن لي موقف مختلف في هذا الموضوع، فهو يرأس لجنة الفلسفة في المجلس الأعلى للثقافة، وأنا لم أقبل نهائيًا أن أدخل لجنة الثقافة العلمية في المجلس واعتذرت. وماذا عن مؤتمر المثقفين؟

مؤتمر المثقفين خطر من الأساس أن تتبناه وزارة الثقافة، أنا لا أعترض على مؤتمر للمثقفين، ولكن اعتراضى على تبني وزارة الثقافة له، ووزارة الثقافة هيئة حكومية، وعلى هذا الأساس فالمؤتمر معرض لأن يكون ركيزة لدعم النظام؛ لأن المثقف ما هو؟ المثقف ليس المتخصص في علم من العلوم مثل الكيمياء أو التاريخ، المثقف هو الإنسان المهموم بشئون البلد ولديه الثقافة العامة، وليست كل الناس التي لديها معرفة أو تخصص مهمومة بشئون البلد، وهناك كثيرون لديهم معارف واسعة، ولكنهم يسرون بجوار الحائط؛ لهذا فهؤلاء غير مثقفين، والمثقف لا بد أن يكون مستقلًا عن الدولة ونظام الحكم؛ لكي يكون مثقفًا بالمعنى الحقيقي.

إذن ما تصورك لمؤتمر المثقفين البديل؟

مؤتمر المثقفين يجب أن تنظمه هيئة شعبية مستقلة عن وزارة الثقافة وممثلة لكل الاتجاهات الفكرية والثقافية المختلفة، يعني لا بد أن يكون فيه الناصريون واليساريون والليبراليون والاتجاهات الدينية المستنيرة والقوى الوطنية، على أن يكون مؤتمرًا للمثقفين المصريين والعرب، وتوجد فيه كل القوى الوطنية التي ترى أهمية التصدي لإسرائيل، أما فكرة أن يحتضن وزير الثقافة هذا المؤتمر، فسوف يتحول إلى تأييد للنظام، وهذا غير

المطلوب طبعًا. إذن لا بد من وجود لجنة شعبية مستقلة للقيام بهذا المؤتمر، ثم يأتي بعد ذلك مؤتمر للثقافة العربية يشارك فيه المثقفون العرب؛ لأن الثقافة بمعناها العميق مفروض أن تكون أساسًا لكل العمل الوطني، وأنا رأيي أن النقطة الأساسية في مؤتمر مستقل للمثقفين؛ هي التأكيد على هويتنا القومية كعرب ومناضلين ضد الإمبريالية وضد إسرائيل والصهيونية، وسوف يكون لهذا المؤتمر مهمة أساسية؛ وهي تشجيع قوى أخرى حينما يرون تحرك المثقفين فيتحركون؛ لأن من أكبر المشكلات التي نعيش فيها هي إصرار النظام على أن يحكم بالأحكام العرفية منذ عام ١٩٨١م حتى الآن، وليس صحيحًا أن قانون الطوارئ لا يطبق إلا على تجار المخدرات، والدليل ما حدث لطلاب الأزهر، وإصرار النظام على الحكم بالأحكام العرفية يأتي من شعوره أنه لا يستطيع أن يحكم إلا بالبطش؛ ولهذا فهناك قوى كثيرة مترددة، وعندما يتحرك المثقفون من خلال مؤتمراتهم سوف يتحركون.

لكن هناك أزمة في المثقفين أنفسهم؟

الأزمة سببها افتقاد الحرية، فالمثقفون غير قادرين على التجمع في ظل الأوضاع الحالية، ولعل فكرة الدعوة لمؤتمر المثقفين المستقل أن تكون بداية للخروج من هذا المأزق، هناك مشكلة أخرى؛ وهي أنه ليس كل المثقفين مستعدين للدخول في مخاطر العمل الوطني.

ما قصة رئاستك لدار الكاتب العربي التي أصبح اسمها الآن الهيئة المصرية للكتاب؟ أنا كنت رئيسًا لدار الكاتب من نوفمبر ١٩٦٧م ولمدة عام، وبدأ هذا الموضوع عندما تلقيت مكالمة من وزير الثقافة ثروت عكاشة، وكنت ألقى محاضرة على طلابي في الجامعة، ودخل عليّ فراش أثناء المحاضرة وقال لي وزير الثقافة على التليفون، قلت له سأكلّمه بعد انتهاء المحاضرة، وكلمته، فقال لي أريدك أن تأتي إلى الوزارة اليوم الساعة الثانية؛ للحديث في موضوع مهم، وعندما تأتي ستعرفه. وذهبت في الموعد فقال أنا كنت عند الرئيس عبد الناصر، وكنا نتكلم في تعيينات في وزارة الثقافة، وكان يرأس الدار في هذا الوقت محمود أمين العالم، وكان علي الراعي يرأس مؤسسة المسرح، فحدث خلاف بينه وبين الوزير، وخرج علي الراعي من مؤسسة المسرح، ونقلوا العالم من دار الكاتب العربي إليها، ويبدو أنهم سألو محمود أمين العالم: من الذي يتولى بعدك؟ فاقترح اسمي. الوزير قال لي: إنه كان يتكلم مع عبد الناصر حول التعيينات فقال لهم خذوا فلانًا، وأنا تقديري أن اسمي عُرض على الرئيس فلم يعترض ... قلت للوزير أنا

غير متحمس لترك عملي في الجامعة، فقال هذه هي توجيهات الرئيس. قلت له إذا كان الموضوع كذلك فلأذهب إلى رئاسة الدار معارًا من الجامعة، فوافق. كانت هناك مشاكل مالية كبيرة، فذهبت إلى نزيه ضيف وزير الخزانة وحصلت منه على قرض بحوالي ٦٥٠ ألف جنيه لحلها.

هل كان هناك تدخّل من النظام أو من عبد الناصر لنشر كتب بعينها أو رفض كتب أخرى؟

لا ... لا ... هذا لم يحدث إطلاقًا.

هل مُنع كتاب من النشر؟

أنا لم أسمع أن كتابًا مُنع من النشر، لكن ما سمعناه أيامها أن رواية نجيب محفوظ «أولاد حارتنا» كانت تُنشر في الأهرام، فتدخّل الغزالي لمنعها؛ لأن فيها إشارات للأنبياء والله، وقال عبد الناصر تستمر في نشرها مسلسلةً في الأهرام، لكن لا داعي لإصدارها في كتاب الآن.

هل كان مسموحًا بإصدار كتب تنتقد النظام؟

الفترة التي جاءت بعد ١٩٦٧م كانت من أكثر الفترات في حرية الكتاب؛ بدليل أن رواية ثروت أباطة «شيء من الخوف»، وكانت تنتقد النظام بشدة، نُشرت، وبدليل روايات أو مسرحيات عبد الرحمن الشرقاوي، وكانت كلها تلقى على النظام، كانت تُنشر، وكان الشرقاوي معاديًا للنظام بسبب موضوع أخيه عبد المنعم.

إذن ما الذي بقي من فكر عبد الناصر؟

بقيت أشياء كثيرة جدًا سيظل بسببها عبد الناصر محلًا للهجوم من القوى الرجعية في العالم العربي، والتي لا تهتم بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، فعبد الناصر هو العدو الرئيسي لهذه القوى في هذا الموضوع، بقي عبد الناصر الذي أمم القناة، وتصدى للعدوان الثلاثي، وعمل مؤتمر باندونج، وآمن بالوحدة العربية. ومن ضمن الأشياء التي لا بد أن تُذكر لعبد الناصر اهتمامه بشكل واضح برعاية الطبقات الشعبية. ولا شك في أن الشعب المصري تحسنت أحواله الاجتماعية في عهد عبد الناصر عما كان قبله، وأن أحوال الشعب المصري ساءت كثيرًا بعد وفاة عبد الناصر. ويُذكر لعبد الناصر أنه كان زعيمًا وطنيًا بمعنى الكلمة. ويُذكر له الإصلاح الزراعي وتمصير البنوك والشركات والتأميمات التي تمت، وأن مصر لم ترفع رأسها في يوم من الأيام مثلما رفعتها في عهد عبد الناصر. كل هذا حقيقي، وكل هذا — من ناحية ثانية — لا يمكن أن ينسينا

ذكريات من حياتي

أن العودة الوحيدة للنظام هي قضية الديمقراطية، وقضية الديمقراطية تمت معالجتها بشكل سلطوي، لم تكن هناك ضرورة ماسة لها، ولم تكن هناك ضرورة ماسة للسجون والمعتقلات، وإعدام خميس والبكري، كما أن عبد الناصر أخطأ في حساباته في موضوع الوحدة مع سوريا عندما اعتمد على عبد الحكيم عامر في سوريا، وهذا أدى إلى مشاكل كثيرة؛ بدليل أن قادة الانقلاب على الوحدة كانوا من الضباط السوريين في مكتب المشير. بالنسبة لإعدام خميس والبكري: عبد الناصر كان رافضاً هذا الموضوع، ولكن بالنسبة للوحدة ألا ترى أن الأحزاب الشيوعية أخطأت في تقديرها للوحدة في ذلك الوقت؟ أنا رأيي أن الأحزاب الشيوعية أخطأت أيضاً في مسألة الوحدة عندما تصورت أن تفاهم عبد الناصر المؤقت مع الأمريكان، أيام الأزمة بينه وبين خورشوف، هو تفاهم أبدي، وهذا أثر على تقديرات الشيوعيين؛ لأن الأحداث أثبتت أن تفاهم عبد الناصر مع الأمريكان كان مؤقتاً، واختلف معهم بعد ذلك.

قلت إن القوى الرجعية ستظل دائماً في صراع ضد عبد الناصر؟ هذا صحيح؛ بدليل أنني وصلتني أمس رسالة من السعودية مجهولة التوقيع ومكتوبة على الآلة الكاتبة، كلها هجوم وسباب في عبد الناصر، وللتضليل وضعوها في ظرف بمبي، كأنها جواب غرامي، رغم أنهم لم يخطئوا العنوان، يقول صاحب الرسالة: يا أخي أنا مجنون منك، أنت لم تضطهد في حياتك كما اضطهدت في عصر عبد الناصر، ومع ذلك لا يوجد من يدافع هذا الدفاع المجيد عنه مثلك. قلت لنفسى هذا صحيح، والسبب أنني لا أحكم على المرحلة الناصرية بدلالة ما حدث لي وحدي، ولكن بدلالة ما حدث للشعب كله، ورأيي أنه إذا كان الإنسان سياسياً مسئولاً لا بد أن يكون هذا هو موقفه، لا أن يقول فقط إنه كان يسير حافياً في معتقلات عبد الناصر وأن ... وأن ... وإن كان كل هذا صحيحاً، ولا بد أن يُعرف.

ننتقل إلى موضوع التعليم، خصوصاً وأنت أستاذ جامعي، ولك رأيي فيما يحدث في التعليم الآن.

الفكرة الأساسية التي لا بد أن تقال الآن؛ هي أن مصر غير مستعدة للإنفاق على التعليم بالطريقة التي تجعل مستواه جيداً ... هم يقولون إن ميزانية التعليم زادت من ٤ مليارات إلى ١١ مليار جنيه، وينسون السنة التي كان ينفق فيها على التعليم ٤ مليارات، وخلال هذه الفترة كم مرة زاد فيها عدد السكان! وكم مرة انخفضت فيها قيمة العملة بسبب التضخم! المعيار الحقيقي أن نرى ما يُنفق على الطالب بالأسعار

الثابتة ... الوزير قال ما ينفق على الطالب ٧٥ جنيهاً في العام، بينما يصل الإنفاق على الطالب ٢٧٠٠ جنية في الخارج وفي إسرائيل. المشكلة إذن هي مشكلة تمويل. وعندما حضر عاطف عبيد اللجنة التحضيرية لمؤتمر التعليم الثانوي، قال هذا بشكل واضح، وقال نحن بحاجة إلى بناء ١٢٧ ألف مدرسة خلال السنوات العشر المقبلة. وما بناه حسين كامل بهاء الدين لا يزيد على ألف مدرسة. والتفكير القائم عندهم لحل مشكلة التمويل هو عمل مدارس متميزة بمصروفات زائدة؛ لجمع أموال من أولياء الأمور لبناء مدارس جديدة. وفي المؤتمر وقف أستاذ من جامعة حلوان، وقال هذه الطريقة ستؤدي إلى شرخ في المجتمع المصري. أنا رديت وقلت الشرخ حدث فعلاً ... لذلك أنا رأيي أنه رغم الجهود التي بذلها بهاء الدين، لم يكن من الممكن أن ينجح في حل مشاكل التعليم. لماذا؟

لأنه بسبب ظروف الانفتاح، وُجدت المدارس الخاصة التي لم تكن موجودة في مصر من قبل مثل ما هي موجودة الآن، وُجدت المدارس الأجنبية والدروس الخصوصية التي انتشرت بكثرة، وهذه الأمور كلها أدت إلى فشل مشروعات حسين كامل بهاء الدين، بينما نجح الانفتاح.

